اي الثابت [illegible]

ص [illegible]

والاصل ليس لا ايس والايس اسم للموجود فاذا قيل لا ايس فمعناه لا موجود ولا جود
ثم كثيرا استعماله فحذفت الهمزة فاجتمع الساكنان فحذف الالف فبقي ليس سيد [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة

لها قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد

منطلق وانما دخلت الفاء لانه اراد ان يخبر كراهية ان يوالي بين حرفي التوكيد

والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الشرط تبدل لمزيد حقها فعل ولا يليها الا الاسم

فتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان تستعمل في الكلام متفصلا

احمد على طريق الاستئناف كما يقال جاءني اخوك واما زيد فاكرمته واما عمرو

خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعمل في الكلام

في كلام مستأنف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياوي في اوايل الكتب

نظر من الظروف الزمانية كثيرا ما يخرق منه المضاف اليه

ويبنى على الضم وسمي غاية وهنا خرق المضاف اليه فلم يبن وترك

منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين الا

لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه بدون على

معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ان المظ ولا المظ على معنى اردت

ان اعظ بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها

نص على ذلك سيبويه فلا يجوز واما اليوم فانه خارج ان يعمل في الظرف

خارج وجعله منصوبا باما وذلك لقولهم اذا كانوا ممن ينتفعون تقديم

مفعول ان عليها فيهم لتقديم مفعول معمولها عليها امتنع واما اذا قلت اما

اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت

اعملت خارج واذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل زيدا الا ضارب

لان اما لا تعمل في المفعول به فاذا قلت اما زيدا فانا ضارب فالمسئلة

ممتنعة عند جميع النحويين الا ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد

بضارب وجعل اما لما خاصة تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وقد

نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه

اما بادي بدائي احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب بادي على الحال

من الضمير المستتر في احمد ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال اما لانه لا تعمل

الا في الظروف وفاقا ولا حال المظ مانع اخر وهو وقوعه في صلة ان وشيء

مما في حيزها لا يتقدم جاعلا النحو في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه

بين الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد بتركهما فان

الملح ان استعمل في الطعام صلح والا فسد كذا النحو ان استعمل في الكلام نحو

عرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام فصار منتفعا به وتفهم

امراد وان لم يستعمل فله رفع الفاعل ونصب المفعول فيه

لخروجه حينئذ الانتفاع به وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز

ان يكون وصفا لله تع لكون الاضافة غير محضة لانه بالاضافة اسم

الفاعل الى مفعوله على معنى ان يجعل الخوف في الكلام كالملح في الطعام

ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابق تعريفا وتنكيرا بخلاف

البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع شديد

العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون

الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة اسم

الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال

فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك دطه

العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى ههنا على المضي لان جعل الخوف

في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تع مالك

الدين حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن

بصدده لانا اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال لما

عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون اضافته

في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل ههنا من

الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب المتعدية الى مفعولين

كالمراد ان جعلناه اسما بدليل او اجاز والمجرور مع المتعلق به المحذوف

ان جعلناه حرف جر بشهادة فحوى الكلام وان اعمل في الثاني عمل في الاول وهو النحو

والا يلزم الاقتصاد على احدهما وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في

الاول وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تع وجاعل الليل

سكنا فان قلت جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثل قوله تع وجعل

الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب على الحال من المحذوف

المفعول الثاني فيما نحن فيه نكرة وجعل اضافة محضة معرفة قلت يمكن ان يجاب

الكلام على هذا ولكن التزامه كما ترى بعد تعقل من جهة المعنى ولا انتهاب

جاعل على الحال او على المدح ولا ارتقاء على انه خبر مبتدأ محذوف

وذكر الاسلام مجرور على الوصفية لامية وسم الفاعل ههنا قوله تع

اضافة تكون بمعنى ما في لا زال كابه منصوب بمعنى ما في

جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب والا وجاب

كاسمه خبر لا فزال ومسعودا بدلا منه اى لا زال كاينا كاسمه او مثل اسمه لا زال

مسعودا قوله لما استظهر اى حفظ وقرأ عن ظهر القلب وبا منه ظرف يعنى

حين وهى مضافة الى الجملة التى بعدها والعامل فيها اردت اى اردت تلخيصه

وقت استظهاره والجملة اعنى اردت مع ما تعلق فيه مرفوعة المحل على انه

لان اى فى الولد الاعز مرادى تلخيصه امرد اما تلخيصه انما فيه المختصر

الى الاقناع فيكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اى المختصر

المخصوص بهذا الاسم كما فى قوله سبحانه ان هذا لهو القصص الحق

بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل فى لحفظ جاز ان يعود الى الولد

فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك

اى جعلت آياه ويجوز ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة

المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمفردات

حفظا انتصاب حفظا على انه تمييز اى احاط حفظه بمفردات وكذا

انتصاب معنى ولفظا اى اتقن معنى ما فيه ولفظه وهذا كقولهم

وفجرنا الارض عيونا فكانت هى اتقن ما فيه وما اسم موصول وجملة

الظرفية اعنى فيه صلته سده مسد حصلا وكان ومن النحو بيان

فان قيد قوله حفظا ما تقدم

لانه لا حاجة الى ذكره لانه يعلم من قوله

حفظا قلنا لكن ذكره يفيد السمع

لان فائدة الواو حفظا وسعة

حفظا

له وانا اعنى من النحو ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم

الموصول ومن الضمير المستكن فى فيه والعامل فيه اتقن او الظرف

المستقر اعنى فيه كان المعنى اتقن الذى حصل فيه وهو من النحو

وانا اعنى من النحو وان كان حالا الا انه يغنى غناء التمييز فى رفع

الابهام لان من فيه للبيان فان قلت اى فرق بينه فى رفع الابهام

بينها وبين التمييز بعده اعنى معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من

هو الابهام الكائن فى الاسم المتوسط والابهام الرافع اياه التمييز هو الا

الابهام الكائن فى مفهوم الجملة اعنى وقوع الاتقان على مفعول لان

اتقان الشىء قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد

يكون باتقانهما جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيد لفظا ومعنى

ارتفع الابهام وتبين المراد قوله ان المظاهر طعمه واذيقه ولها

التلميذ تتبع اللسان بقية الطعام فى الفم وقد يكنى به عن الا

كل لانه من لوازمه ويؤتى به قوله واحبر المدقق الحبر فى الاصل

واحد الاحبار ويقال للرجل العالم بتحبير الكلام حبر والفتح والكسر فيه

لغتان الحبر العالم بحسن كذا كره الجوهرى فى الصحاح قوله حتى يعلق

بطبعه من لفظ الخاص من ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل
يفارق وهو الاسم الموصول اعني ما تنفجر ولا يجوز هنا ان يكون حالا
من الضمير المتصل عن لان تمامي حيز الصلة لا يتقدم على الموصول
قوله فوجدت اكثر تعاورا بين الائمة التعاور والتداول يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه على
التمييز قوله كراهت ما فيها من الاشياء المعادة وانتصاب كراهة
على انه مفعول له او مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
اي كراهتي ما فيها قوله ونفيت عن كل منها ما تكرر اي عن كل واحد
منها والتنوين عوض عن المضاف اليه في قوله تع وكلا اتينا حكما
وعلما قوله منها راجع الى الاكاذيب الثلثة المذكورة وما في ما تكرر مصدرية
والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز
ان يكون ما موصولة لان المنفي هو التكرر دون المتكرر
قوله اشتغالا للمعاني انتصاب اشتغالا واستقلالا على انهما مفعول
لهما ولانتصابهما على الحال بمعنى مشتغلا ايضا وقد
اراد بالمعاني التكرر وهو بمعنى المصدر دون المفعول كما تقدم

والمفاد اي مفعول والمراد به الصبي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد
كل من تستفيد منه والمعنى غير مخرج فعل الانتصاب على
الحال من ضمير المتكلم المتصل بالتصغيب وفاعل مضمر على الدال والفاء
المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال ومثله اكد وقد حكى البيان ايضا
نحو اذكر قوله الا ما ندر محل الموصول هنا اما نصب على الاستثناء او
على البدلية من ذكر بشرائه المطوي كما ندر مشتق في المضاف واما مجرور محل
على البدلية من شيء او من مسائلها ولا يجوز ان يكون من الضمير المتصل
بالمسائل لانه لا يعتد وكذا محل ما في قوله الا ما كان بالذبان
اما على الاستثناء او على البدلية من شيء قوله
بغنيمة والمغانم جمع واضافة الى الخاتم بيان خاتم فضة اي
آثاره لان المغانم هي الآثار الشريفة الحاصلة منه قوله
وكسرته اي كلوثت وجعلت مشتملة على المستقر من كسر الطائر
جناحيه اذا ضمهما اليه للوقوع ونقض
النحوية قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة
غير واقعة موقعا لما فيها من التفرض لاحاطة الافراد والموقع موقع

والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على القيود

احدها كونه ملفوظا به وقد احترز بها عن الدوال الاربع المشار

ذكرت للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصب

والخط وقد اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به

واجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به

حكما والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به

حكما اذ يقال اسناد الفعل اليه وتحت تاكيد والفظ عليه وغير ذلك

الثاني من اجزاء القيد الاول قوله كلمة دال على معنى وقد احترز به عن المهملات

المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو محمد ومعتمد وجنبو مثلا وغير

ذلك من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كلا واحد من القيدين اعني اللفظ

والدلالة يستلزم كون كل واحد منهما جنسا بالنسبة الى ما يشاركها

فيما فيه وفصلا بالنسبة الى ما يباينها كما لا يخفى اذ كما فيه القيد الثالث

كون ذلك المعنى الدال كلمة عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الحمد لله

يدل على معنيين الطريق المذكورة مع ان الدلالة فهو كلمتان لا كلمة واحدة

عكس الكلام جار الى في حقه

تلك النفس وفي امثال هذا

بالافراد المؤذن به التاء في اللفظ فلان مثلا لا صل الشكلة اشتمل

بحد مبا الاسم واتصاله به ومجاورة العلم اياه الذي تنزل الاشتمال

لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق اللفظ لو اريد الاحتراز عليه ما فلا يحتاج

اشارة الى تقول لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها

وعلى هذا الحكم سيقول وضربت وضربتا وخرج ما جرى فيه الكلمتان

بجرى كلمة واحدة فان قلت التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء

اللفظة ذا المعنى المفرد لا يكون جزءا لدلالة اللفظ مفرد قلنا ان

مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله لا يعد

كلمة بل كلمتين لما يدل منهما اعرابا الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه فقد

كذا جاني عبد الله اعرابي والكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين

ولا شك انه اذا كان علما كان معناه مجموعا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ

يكون ممتنعا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ

فلا بد من التاء المدلول بالافراد في لفظة اختزاز اعرب مثل عبد الله وقولهم

قال ان الحد منقوض فلانه اما من اسم الاول وهو بدلوي على معنيين احدهما

المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التوبيخ او التنكيل لهادي عليه

وكذا الفعل لدلالته على الحدوث والزمان خبر وارد لان مدلول اللفظ فيه
استفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل المتعدد لو كان لكان
اجزاء خبر واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة او الخارجة فلا دلالة
اللفظ عليه بحسب الوضع فلا كلام فيه فان قلت ليس الغنية بمنفصل عن
ذكر المفرد بالتنكير القائم مقام ان التنكير في الاسم الواحد تقتضي الافراد
فان اذا قال على معنى علم في ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا
ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزاء
وقد يكون مركبا كما اذا انقسم اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى مثل ضرب
فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد
احترازا عنه وعن مثل الكلمة وقد ذكرنا انه يخرج بقوله لفظ المقيد للخبر
كون الدلالة بالوضع قالوا انه احترازا عما يغلط فيه العامة من مثل قولهم
ميشوم المشئوم وغير ذلك مما يرفعون ويغلطون فيه وقيل انه احترازا عن مثل
اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اخ اخ فانه يدل على السعال
بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات وفيه ان يقول
على الاول ان المحترز فلا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى ما اذ كان الطبعية
عطسوه

فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كان الثاني فدلالتها
بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع
على المعنى فتعين الاول فيكون المحترز كلمة فلا يصح تحذير الوضع احترازا
عنه والجواب عنه ان المحترز له دلالة على معنى الا انه اذا ذكر فهمه
ذكر المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه مجازا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق الاستعمال الخطاء وبما كان المعنى حاصلا كان الدلالة حاصلة وان
كان اللفظ خطاء فظهر ان المحترز لا يخرج بقوله دلت على معنى وان
قيد الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان وقوع خبر المبتدا متضمنا معنى
الشرط واذا تضمن المبتدا معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك
اما ان يكون كما موصولا لا اسمية فعلا او ظرفا كقوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ينفقون
وما بكم من نعمة فمن الله وقد يكون موصوفا جائز ملخوكا رجلا ياتيني
الدار فله درهم وقوله كل لفظ فان قوله
كل لفظ نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وانث الضمير المستكن في دلت

وان كان لفظ كل حرف كذا اعتبارا لمعناه لانه ابدا يأخذ حكم المضاف
اليه فدخل الفاء في الخبر ايذانا باستحقاق اللفظ لتسميته كلمة انما هو
بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم
انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق قطعا ولو ترك الفاء لما
افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى السببية قوله وجمعها
كلمات وكلم الكلم جمع كثرة ليتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة ليتناول
العشرة فما دونها الى الثلثة قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف
وجه الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران الحدث
باحد الازمنة الثلثة او لم يكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون
بحيث يكون له اعراب بوجه ما او لم يكن والاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد
قالوا كل كلمة اما ان يكون مستقلة بنفسها او لم يكن والثاني هو الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل
والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي يتم به الجواب فعلى هذا
فيلزمهم ان يعدوا اسماء الموصولات من قبيل الحروف لان الجواب
لا يتم بها قوله فالاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف مصنف الاسم بصحة جواز

الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة
للظرفية اردفه بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا
للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا
انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت آتيك متى طلع الشمس كان في
المعنى آتيك وقت طلوع الشمس وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد
جالس معناه اجلس في مكان جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث عنه
نحو طاب الوقت واتسع المكان وفي ايراده اذ واذا من هذا القبيل نظر
لانهما لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب فاجاز ان يقع
اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا ههنا
مبتدأ وخبرا وانشد غيره وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح
اصحابي ولست براح قالوا اذا ههنا مجرور المحل على البدلية من
غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوع الفعل
عليه في القرآن في اوائل القصص وهو اذكر مضمرا او ظاهرا نحو واذ قال
ربك واذ قال الله وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف باسماء
الافعال نحو صه بمعنى اسكت وم بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن

معناه الدال هو عليه فان صيه يدعا اسكت في الغالب يتأتى الاخبار
حراسكت كما لا يتأتى عن ذلك وعلى هذا سائر اسماء الافعال وجوز بعضهم
قالوا ان هذه الاسماء موضوعة موضع الافعال الآن ذلك يجوز فيها فان
هذه الاسماء موضوعة موضع مصادرها سادة مسد افعالها فاذا قلت صه
فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه فلما
كان يوضع دالة الفعل عبر النحويون بانه اسم الفعل قصر العبارة
والا فهو اسم المصدر وكذا الذي تخرج اسمية وقد يكون يحتاج هذا
التاويل في صدري حتى تحققت نبض من قبل اسحاق الزجاج
فانه ذكر في اسمية تعرف موضوع موضع الاستجابة بمكان صه موضوع
موضع السكوت والسكوت ما يعوض عنه قولك صه
فاذا فرق بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى ما يعوض عنه واحد
ان تعدد الاسم بجواز الحذف عنه بما لا ينفك عن ضعف ولم يعرف
فساد فان صحة حدوث ليست من الفصول المقومة للاسم ولا من جملة قوله
لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية فان قلت
احدهما اعني صحة الحذف عنه او كونه في معنى ما يحذف عنه
من لوازم

من لوازم الاسماء تحققه بدون احدهما قلت النعوت باحد الشيئين انتفا
يغرينا سبب لما فيه من الكلفة المنافية للتعريف على ان تقابلهما بقول الحكم
على الاسماء اللازمة للظرف بانها في معنى الوقت والمكان مطلقا مما تستنفه
الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء اللازمة للظرف تسمى في معنى
الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما
والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح الحكم عنه لامتناع
كون الشيء مجزءا عنه كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا
ومنصوبا معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت
في معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد تمشت معناها على معنى
مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما قلت فعلى هذا يلزم ان
يكون عامة الافعال اسماء لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر
مما يحدث عنه وصح كذا زيد والعلم والجهل فوق كذا حرج زيد والعلم من
والجهد قبيح او كان في معنى ما يحدث عنه واذا لو مشى ونحوهما فانك لا تحدث
عنها للزوم ظرفيتها ولكنها في معنى الوقت وهو مما يحدث عنه في قولك مضى
الوقت وطال وتسع بعد ذهاب الاشتراك ايضا فان منه باب الاسم ينقسم الى قسمين

وهو الدال على معنى يقوم بذات كزيد وعمرو وله معنى وهو القيام بذاته
سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل قوله ومن علاماته
التعريف على ما سيجيء والتعريف منتف الا في الاسم لان الافعال والحروف انما
تدل على معان لا يتصور فيها التعريف واما قبول الشاعر ويضحك البروق
من ثنا فقاله ومن تحرفا شيخ التيقظ فمما لا يعتد به لقلته وندوره
والذي يحمله على ادخالها على تيقظ وهو فعل مضارع كانه اراد في
الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملها على هذا المعنى قوله
وحرف الجر انما يتصدر دخول حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما يدخل
تجر الافعال التي لا يتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت
منه وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد تجر فعلا لفظا وتقديرا و
انما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون
الا في الاسم وهو الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا
اليه في اسماء الزمان نحو قولك ربما يقوم زيد فيقوم في محل الجر وان
اردت صورة الجر فهو ايضا تقديرا بدليل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
كما تقول

لانا نقول انما الاعراب اعتبار ان ثلاث شان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت
بزيد وان يظهر تقديرا لا صورة ولا تقديرا اي كائن في محل الوكان فيه جره
من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بعمرو فتقدر فاذ تقدر
كذا فتقول الجر المستفاد من الحرف ما تمم والفعل على الوجه الاول
لين دون الثالث وبقية في الاعراب بالالتين دون الثالث الا
يرى انه حكموا على مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع
كون البنا مرفوعا محلا ومنصوبا او مجرورا فلم يعتدوا بالحركة
المحلية قوله والتنوين انما يختص بحق التنوين بالاسم لانه
انما يدخل الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل
وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم
واما فرقا بين المعرفة والنكرة في خوصه فانه قلت كان في المعنى سكونا فا
وذلك لا يتصور الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ كان الاصل
اذ كان كذا وكذا حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين

الداخل لاجل هذه المعاني وهي لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق فانه يتغير
بدلا عن حرف الاطلاق في نحو قدل جريرا قل اللوم عاذل والعتابن فقولي ان
احتبت لقد اصابن فان الاصل عتابا فحذف حرف الاطلاق وثابت التنوين منابه
والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لها بالاسم وقولهم
التنوين يختص الاسم اراد ذوا الثلاثة الاول دون الاخرين قوله والفعل
دخله قد والسين وسوف اعلم ان المفعل حدا وعلامات فحده على ما ذكره
وغيره وهو ما دل على اقتران حدث بزمان واما العلامات فمنها دخول قد وانما
اختص دخولها بالافعال لانه وضع لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة
او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع دخوله اذا الا
على الماضي او المضارع ومنها دخول السين وسوف وانما اختص دخولها بالفعل
لانها وضعت للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل فدخولها ممتنع الا في الفعل
نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم
نحو لم يخرج ولما يضرب انما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم

بالاسم على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو اكرمت
واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال
بل تستكن في الصفات ايضا نحو ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب واما البارزة
فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المصنف لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله مصنف
واتصل به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وح لا يتعاول هذا الا الضمير البارز
الا يرى انك اذا قلت ضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت
زيد ضرب فانه ممتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح النحوي
لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها عن المجرورة
والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف
نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا
اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك
والضارب فالضمير ههنا ضمير المنصوب عنده على ما سيجيء بعد لا يقال ان اسماء
الافعال قد يتصل بها الضمير البارز المرفوع نحو هاتوا ونحو هاؤم وهو علامة
الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول ان ما اتصل
بها من الحروف ضمائر مسندة هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في

في اياك وهاك وازتنيك والتاء في انت وانما كان اسنادها الى الضمير المستكن فيها ابدا

لانه لو كانت مسانيد افعالا على الوجه الذي يكون اسنادها الى الاسماء الظاهرة

فعال فاذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلموا وتعالوا وهم جميعا ونحوهما ولا يستكن

اسناد هلم وها استكن فيها كقولك هاتوا مستدلا بضمير مستكن فيها وانما

لحق الواو فيها هو ايذانا بان المستكن فيه ضمير جمع لا الواحد فهو نحو الواو في

في اكلوني البراغيث وفي قوله واسروا النجوى الذين ظلموا على احد الناء وبدلت

الفلت وفيها لحوق تاء التانيث لسكنة اختزانا بالسكنة عن المتحركة فاعل تحقق

بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما لحوقها لسكنة فلا يكون الا في الفعل نحو ضربت وكلمت

وتسمية وانما اقتصر المتحركة بالاسم والسكنة بالفعل لتنتفي الفعل وهفة الاسم

للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة الاول المفتوح الاخر ويسمى الماضي والامر

على الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمان وهو مبني على الفتح ومبني بناء ظاهر

نحو هم

نحو انه فعل والافعال اصل في الافعال البناء لان المعاني المرتبة للاعراب

اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة متحقق فيها فيها بحري ان تبنى ولا

يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون فهو ان كل

مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه فمررت برجل قام كما تقول مررت برجل

قائم

قائم فقصد بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه

تصدات المضارع لما تضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب واما

لما كانت مضارعته غير تامة ولم يكن بحيث تستند من النبات الى الاعراب اي جواب

ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر لما يضارع

جر قائم على اصل البناء الذي هو السكون وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات

لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الان يفرض ما يوجب سكونه او ضمه

اما السكون فعند الاعلال نحو دعي ورمي اصله دعوي ورميي وقد بينت

من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا

الواو والياء الفا والا فلا تنقلب الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو

ضربت وضربنا وضربن وانما سكن عند لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالي

الحركات الاربع فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل وفاعله ان الفا

على كالجزء من الفعل على ما سيجيء اما الضمير نحو ضربوا والضمير نحو ضربوا ان

الواو اذا كانت منه فما قبلها مضموم ابدا والفا ما يقابل

على اول الذوائد الاربع وانما اعتقبت هذه الذوائد على اول المضارع

لانه لما وجب اتحاد الفعل بين الماضي والمضارع وكان الفعل اذا اضيف

الى الاسم

عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا
حروفا تدل عليه المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سننهم في طلب
الايجاز فوجدوا ان الحروف بالزيادة حروف علة والين لكثرتها وهي
هي في الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا
والى الالف فخرجوها ليتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم واستعملوا
اول الثنا او الثنايا في الاصل احق فيه بالمتكلم بالاحق ثم عمدوا الى
الواو فوجدوا زيادتها اولى بعضها الى الاشباع لان الغالب يقع واوا
فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى اجتماع الا
مثالين وكان يشبه بناء الكلمة فعدلوا عنها التاء لانها كثيرة الثنايا
خمس ثنايا وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها علامة للخطاب والتانيث
لكونها علما للمخاطب والتاء ثبت في الماضي ولم يكن الفرق بينهما بالسكون
في الواحد الموضعين لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يكن ضمها ايضا لان
لنا الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولا يكسرها ايضا لان ذلك
بالتبس بالنعوت من يكسر حرف المضارعة فتقول تعلم بالكسر ثم
عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها
و

وتيقنت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا ثم زادوا في
اول الفعل فوجدوا النون الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للتكلم
في الماضي او لانها اقرب الحروف شبها بحروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم
كما انها مدية في الحلق فان قلت فلم اختصت صيغة المضارع بالحاق الزيادة
دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان
الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق
والاحق للاحق فلما وبسم المضارع والتمام سمة مضارعا لانه يضارع الا
سم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلوقوعه
زنته اسم الفاعل في عدد حركات وسكناته وعدد حروفه نحو ضارب
ويضرب ومضرب ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها انه متابع فيختص بالاخبار
صالح للزمان الحاضر والمستقبل يخصص باحدهما بدخول اللام او السين او سوف
كلمات اسم الجنس شائع في امته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها او سوف
انه يذكر قد شائعة اسم وكونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة والاختصاص
بواحد منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه شيوع قد شيوع الاسماء المشتركة
كالعين ونحوها ورابعها مباينة الفعل كل واحد منهما اعني اسم الفاعل والفعل

المضارع على الحال عند الاطلاق نحو زيد مقيم وزيد يصلي واما الاستقبال فمن وجهين احدهما

وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول لام ابتداء على كل واحد منهما

نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم فلما كان هذا النوع من الفعل الاسم من هذا الوجه

جرى مجرى مضارعا لاعراب يوجبون اعراب الاسم وعرض الجزم هكان الجر على قال

في موضع ان شاء الله تعالى واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص بها الى معنى الاسم

قوله لان زيدا الفعل محلية لكن لان قلت اذا كان اللام للحال فكيف جامعت حرف

الاستقبال في قوله لسوف اخرج حيا وفي قوله ليعطيك قلنا ان اللام يفيد التوكيد

واطلاق في الآيتين فيه نظر ومعنى التوكيد ونظير حرف التنويع في الله فانه يفيد التوكيد

مع انه عوض عن همزة الاسم يجري في النداء والمنفصلة معتبر لاعتبار معنى التنويع فهذا

اجتمع نداء مع ان الجمع بين حرف التنويع وحرف النداء ممتنع ولذا قطع همزة يا الله

والثالث الامر فوق الامر وسم الامر الحاضر اعلم ان صيغة الامر للمخاطب

من المستقبل لا يخالفه صيغة الماضي الا ان يحرف الزائد ثم بعد ذلك

ان كان ثانيه ساكنا يجتلب همزة الوصل ضرورة فامتناع الابتداء بالساكن وان

كان محركا تركته على حاله فتقول من ثقب اضرب ومن نصر عدو ومن ضرب جرب

ومن يحاسب يحاسب ومن معنى قوله مشتقا على طريقتها فعلا اي مشتقا من مضارع

كاشتقاق فعدم من تفعل واما قوله لهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة

فان الاصل في تكرم توكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاء بالامر

على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد والثلاثي وبينه من

المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل

المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من الكلام اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم

ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في الا

فعال البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء السكون وانما امر

منها ما اخره ونهي منها على الحركة ما بنى عليه لاجل التمييز بينه وبين

الاسماء مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فباحرى ان

يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل

في الفعل التفعل كقوله تعالى في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة الفضل صلى الله

عليه وسلم وبذلك فلتفرحوا اخر فروا اللام جزما على سبيل التخفيف فيما

يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة فقالوا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين

المضارع فيقال الفاء ساكنا في جتلبت همزة الوصل وابتدئ بها واصحابنا ذكروا

بان علة وجوب الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فاذا لم

المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا

ولهذا كان قوله ويزيد فاستغرقوا امثال هو بالوجوه في المضارعة وفي الفعل

محذوفة في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب فيها

المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف هاهنا على

معنى في نحو وذلك لان الحروف وسائر ما لا تتلاقى بها المعاني الا بضمها

والفعلية ولا تعتبر بمفهومها تنبيها على انفرادها الا بدي ان معنى مثلا لا يحصل

على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف لا يقال

ان في قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء الى على الانتهاء وهذه

لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعاني

كونه نحو ما كرمت ولكن عند اخبارها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها

دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى

هذا سائر الحروف الدالة بنفسها لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله فلما فقد

عرفت ان كلامه هذه الاقسام الثلاثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا تلفظ

منه بالاسمين او فعل واسم وافاد الكلام اسما

يطلق عليه ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد

وهو

وهو في عن فيه حاجة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة

التي اصطلح النحاة على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا يتحقق بين الفعلين فروقة

لامتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف وفعل

لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال وانما هي عند اخبارها الى

الاسم والفعل فالاسناد الصحيح انما يتحقق بين اسم وفعل ان الاسم

هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة

فالاسناد يتحقق بينهما لا محالة وهذا بين الاسمين بشرطان يكون

احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا

معنى قولهم ان الخبر لا بد من ان يكون فعلا او في معنى فعل وقد يقال

علان زيدا لا خوك في تاويل اخيك وعمرو غلام كرام وان عمرو كرام فمن هذا

عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلاثة شرائط احدها التاليف تحقيقا او تقديرا

كقولك زيد قائم او قوم والثانية كون التاليف من اسمين او اسم وفعل

والثالثة كون ذلك التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التقييد والاضافة

والتقييد اعني التوصيف او غير ذلك نحو غلام زيد او الرجل الذاهب

فقوله اذا تلفظ اشارة الى الشرط الاول وقد اخرج بها غير افادة الكلام

وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشرط الثانية وقد احترز بها
عن الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله وافا واشارة الى الشرط الثالثة
وقد احترز بها عن التعديل والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان
الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالتراوف بين النحويين قوله و
بالجملة ان مع قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فنقول ان
المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يشبههما صلاحية اسنادهما
عليهما او نحو جهما الجملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والكل هو الجملة الشرطية نحو
ان اتاني زيد اكرمه والاول اما ان المسند موخرا عن المسند اليه لفظا
لا تقديرا او يكون موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والكل هو الجملة الاسمية نحو لفظا
زيد قايم او قايم زيد والاول اما ان يتقدم المسند ظرف او مجرور عليه او لا
والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقايم الزيدان وليهنات الامر وغير ذلك
والاول هو الظرف نحو في الدار زيد واما مكبر فان قلت قولهم خنفق مال حلمة
لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف
حكمها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر
يعني السادس الفعل لا من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدا
والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او يعتمد
والظرف يعمل بعد عمل كل فعل فاعلا ومفعولا فالان بالظرف
مختصا بالنيابة عن الفعل يعمل لا استيفاء وقد تقوى بالاعتماد وذلك قولك
زيد في الدار وجاني الذي في الدار اخوه ومررت برجل في الدار اخوه ولقيت زيدا في الدار
جبته وشيء وفي الدار تصورته ما تقدم فيها الذكر اما الاول وهو الكون الذي يعمل
شيء قبله فالاسم الواقع بعد لا يخ من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يكون
المظهر بعد عند اصحابنا بالارتفاع بالابتداء عندهم والظرف المقدم يكون
تضمين وهو ما تضمن من الضمير مرفوع المحل بالجزء نحو عندي مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم نحو وسيرهم واقع فيه
الى وفيه ارتفاع الاسم بعد بالفاعلية مثلا اذا اعتمد فانه لا يشترط
عماد كالابتدا طولنا لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ودافعهم الاخفش
المسلمين اعني في مسئلة اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد
الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان قد تاخر تقدمه بالفاعلية عند
وان لم يعتمد الظرف فيه لكن قولك يوم الخروج واما مكان الوقوف
من اياته انك ترى الارض لان السعد به من اياته وقوله ومن اياته

تقوم السماء لان التقدير قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث
وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو
الاقرب الى القياس ولو اتلخص هذا فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية
عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع
ما تضمنه من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه متاولا بالفعل نحو استقر او حصل
دون اسم الفاعل بوليد وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا
تكون الا جملة وعلى كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الجزء
الثاني جملة ظرفية بلا شبهة قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه
واعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القائمة
هي مقامه وهو المعنى من قوله فتكتسي اعرابه وذلك بحكم الاستقراء في
ستة مواضع احدها خبر المبتدا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وزيد اخوه ذاهب
وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا لسده
مسد استقر على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين مفرد لان فيه مستقر عندهم وانه
مع الضمير ليس بجملة على ما سنبين ذلك في موضعه وثانيها الخبر في باب ان نحو ان
زيدا ذهب ابوه وبلغني ان عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد وجاءني

زيد لكن عمرو لم يجئ وليت زيدا ان تاته يكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها
الخبر في باب كان واخواتها نحو كان زيد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه
يشكرك او امامك فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني
في باب حسبت زيدا قام اخوه على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر
المبتدا وخامسها صفة النكرة نحو مررت برجل اعجبني كرمه او ابو كريم او
ان تراه اعجبك حسنه او في حسبه شرف الجملة ولا تقع صفة الا للنكرة لوجوب
التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا
شائعا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم اولا ان
الحال لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له في حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا
لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان تؤكد ونتيجة الاشتباك بينهما
بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة واما عند كونها مفردا فلدلالة الاعراب لفظا
على نسبة وتعلق هناك معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق اخر ثم ان للحال اصلا
واسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوبا اما الاصل فهو ان تكون صفة منتقلة دالة
على الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال نحو زيد ابوك عطوفا فلا يخرج بها
عن ذلك الا بتاويل واما النهج في الاستعمال فهو ان تستعمل مثبتا لفظا بدون حرف

يصدق زيد الحال دون الاصل فاما اجتماعا
دون التهيؤ وقوله جاءني زيد راكبا
فان قولك جاءني زيد راكبا يصدق اصل الحال
واعلم ان بين الاصل والتهيؤ عموم خصوص من وجه

مدلول الاستقبال الوجود
مدلول الوجود والتهيؤ
والفرق بين الاصل والتهيؤ ان الاصل
ندركه ذهنا والتهيؤ تجدد في شيء
زيد ضرب وزيد متهيئ للضرب
اذا عقدا الخلاف زيد مظلوم وزيد
ضارب فان كلا منهما

نفي ولا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في الفاظ العامة وكلام المولدين بل
غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت بواو فهي على هذا الاصل
بخلاف ما اذا اخرت عند هذا الطريق فانه يكون سبب ما يدل على الربط بينها جاءني
ويعني صاحبا حقيق واذا تمهد هذا فنقول الجملة الاسمية تحتها ان تصدر بما يدل على
الربط وهي الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة بما هو اصل الحال اعني
الجمود والانتقال لكون الجملة الاسمية في الامر العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام
نحو جاءني زيد وغلامه راجلا وقد يحذف نحو كلمته فوه الى فيّ وجرح عبوه الى
عكه بذوه وقول الشاعر ولقد اتاني الليل وابن عامر اي جعفر سربالة يتمزق وعلى
هذا فالكاف متعلقة بنحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو وهنا الاخر فانا عن اصل
الحال لو كنت نحو هو الحق بين الفصل فيه وقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد
الوجوه فهنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجرى
المعنى فتخلل الفاصل كتخلل بين الفصل والموصول واما الفعلية فلا بد من
ان يكون مضارعا او ماضيا اذا لا يتاتى وقوعه بهذا الموقع لكونه
طلبا غير ثابت بنفسه فحال ان يكون ثابتا الغير وان كان مضارعا فلا بد من
وقوع جزء الاول بنية فرجعه
الاحراب بان هي منقطعة
خبر ذلك وقيل لا محل له من
الكتاب صفة ولا ريب فيه
خبر ثان وقيل ذلك مبتدأ

اي يكون مثبتا او منفيا وان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال ولهذا
يجوز الواو نحو جاءني زيد والغيم متراكم الجنابين يعني يثبت حينئذ وان كان منفيا فقد
جاز فيه الامران لورود على اصل الحال دون مجيئه في الاشتغال عموما بني زيد لا يركب او
لا يركب وان كان ماضيا فكذلك سوغ الامران لانه لما عن تحيها ازلا بد
فيه من قد ظاهرا او مقدرة مثبتا وكذلك من حرف النفي اذا كان منفيا عوجاني
زيد قد ركب وقد ركب وقوله تعالى حصرت صدورهم ان يحصروا على هذا
قولك كنت اسعى في امر كذا ما كان يغنيني السعي او ما كان يغنيني اسعى واما الظرفية
فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم
مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانحطاطه بكثرة الفرد بل هو مفرد عند بعضهم
على ما سبقت اليه الاشارة وذلك نحو كان زيد على فرس اما الثاني فسائغ فيه
الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى رقبته سيف وعلى كتفه سيف فوقك كما يجيء
زيد من شبه الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية
فلا تكاد يقع بها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان تسأل يعطك على اجال الكر
لو اريد ذلك يجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير المريد الحال عنه عوجاني زيد وهو ان
تسأل يعطك فيكون الواو الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية

ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتضمنها معنى الحرف المقتضي للصدر الكلام
لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فصل فائق ومزيد اتصال
الذلك كما في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصير
الى نفسه ما وقع بعد ما فيه لا في صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه
وبين الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا
واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك
سموها قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها في معرض
الاسمية التي ليس بتلك المثابة ثم قدروا وقوعها بعد الجملة بحرف
الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط ولكن الجملة
لا تخلو من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول يترك
الواو مستمرة نحو ائتني وان لم تأتني لولا يخفى ان سر
التقييض من الاحتمالين في مثل هذا الموضع لا يتبقان على معنى
الشرط بل يتحولان الى معنى التوبة كالاستغفار بين المتناقضين نحو
قوله تعالى اندرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما التي فلا
بد فيه من الواو نحو ائتني وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك
الواو

الواو والاتيان بالشرط حقيقة وقد ذكر المجتبى في مسائل الفنون
بان الواو هنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان
ائتني وان لم تأتني وان اهنتني وان لم تهنني محتجا بان ان للمستقبل
والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر الجملة المعترضة بان لم اجعلها حالا
الا بعد ما اسلخها عن معنى الشرط وان كان كذلك لم يبق لان فلا تعلق
الاستبعاد في ازالة وقوع الشرطية المتناقضين حالا لا يخلو عنها معنى الشرطية
فليجز في الواحد حالا ان قوله ان للمستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع لازالة
يصح وقوع المستقبل موقع الحال حلا ضرب من التاويل منه مثله الكتاب وهي
مررت بزيد معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى
خلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين
مقدرين الحلق والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في تلك
هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف وان الجملة تقع فيها موقع المفرد وهي
اشياء اخر هي كالمتفرعة عن هذه منها المفعول الثالث في باب علمت
نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف ابوه وابوه شريف وان تابعه يكرمك او عنده مال
ومنها خبر الا التي لتفريغ الجنس نحو لا رجل اشرف حسبه ومنها خبر ما

المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجلا أبق قائم على قياس ما
تقدم وتقع المواضع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا
كانت خبرا للمبتدأ قيد دخول العوامل اللفظية او بعد صفة النكرة
او حالا او قد يظن ان منها الجملة المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو
يوم يقوم زيد ولو الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة
في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة
موقعه والجملة المضاف اليها اسماء الزمان او المكان جملة في اللفظ دون المعنى
لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه
مثل هذا المفرد هو المصدر حقيقة دون الجملة فيكون قياضمير
عايد الى اسم الاول والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا
ظاهر لانه لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح
خبرا او وصفا او حالا فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية اما الحالية من الضمير
لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو قوله
قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من
الجملتين خبرا وحالا موقع المفرد فلا ورد علينا نقضا اما الاول فلان الحال
في

الجزء

الجزء

المجرة عن ضمير صاحبها لا يكون الا جملة والحال المؤولة لا تتجرد عن ضمير
الحال بحال لا تقول جاءني زيد راكبا غرة ومثلا فالجملة الحالية عن الضمير خرجت
موقع المفرد حالا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يعبر عنه بالمفرد البتة فالجملة
الواقعة في هذه المواضع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في
هذه المواضع هي الواقعة موقع المفردة البتة جواز اخذ الجملة
الحالية عن الضمير خبرا بجري الظرف انعقاد النسبة فيه وبينها الا يرى
انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والنقض
لا يتعلق الضمير عايد الى المقصود فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان فانما جاز اخذها عن الضمير لوجه لها عبارة
عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي الجملة هو في المعنى فجرت مجرى قولك زيد
اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا تعلق الى ما يفسرها بينهما
وستري ولكن وغد بيان هذه الاشياء التي لا تتفصل وقوع ذلك
عنك لكن لم يسلم في الكتاب منه عين ولا اثر فهذا الذي يستطيع من علم
ان نبسط الكلام في هذا الموضع وقد بينت هناك على ما يقتضي خلاف
عنها الاصل المتعجب منه الاعراب ان يختلف اذ الكلام باختلاف

العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم
اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا يرى انك اذا قلت ما احسن زيد
بالسكون فلم تعرب لم يعرف اتعجب انت من حسن زيد ام ناف
للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف والاجزاء
فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان
المراد منه نفي الاحسان عنه واذا جررت مع رفع احسن علم ان المراد
منه الاستفهام وقيل انه انما خص من بين سائر العلل اذا فسدت
والعمدة للسلب لان الاعراب اذا لحقه التبديل والفساد وانما جعلا
علمين للاختلاف في اخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعلال علم احوال
الكلمة ولا يحسن المصير الى الحال الا بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل
الاعراب اختلاف اخر الكلمة وانما قيد بقيد اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل
ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في اخر من ونحوه في قولك اخذت من
زيد ومن ابنك ومن المرجد فان ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان
الحرف لا حظ له في الاعراب وانما الحركة في نون لضرورة من اجل التقاء الساكنين
وما في اخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المتمكن

يجر

يجر التثنية والجمع على حده فلا يخ من ان يكون صحيح الاخر او معتله الاخر
فهو الاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخ من ان يكون اخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف
في ذلك نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين
المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في اخر الكلمة ولو
لا ذلك لما انقلبت الواو والياء في عصا ورحى الفا واعراب المبني محلي ولا
تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان
كان ياء ينظر فان تحرك ما قبلها كالقاضي والعصا فارتفاعه تقديري
وكذا الجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها
اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع
ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها اما انتصابه
فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة فذلك نحو جاءني القاضي ومررت
بالقاضي ورايت القاضي فان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى
الصحيح في تحمل الحركات الثلاث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت

بطيء وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو
جائز مجرى الصحيح نحو دلو وظبي فقد ثبت في الاسماء الستة ان يتطرف واو
قبلها حركة وقلبهم واو ولو وحقوقي الجمع على انقلب حوادلي وحق
مما يحقق قوله واما الاعراب بالحركات اعلم ان الحركات من الفتحة
جعلت ولا يدل الاعراب والتنكير تراهم لا يعدلون بها الى الحروف الا عند
ضرورة فذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة
واعلم اولا انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد واصل
اب ابو كعصو بدليل الابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا
تحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي
وقال الزجاج حذفوه فرقا بين المتمكن وغير المتمكن والحذف
بالمتمكن اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة دلالة
لتعلق المضاف اليه غير المذكور التزاما فاذا اضيفت الى غير ياء المتكلم
زال بعض الثقل لان الاضافة ازالت التضمن في المتكلم وهو المضاف
اليه وهو مرجح به فيرد ما حذف منها لاجل الثقل واذا رد والمحذوف
فلم يثبت لهم ان يجعلوا اعرابها على حركة اعرابها بعد قلب الواو لا مستقلا بها

عليها

عليها ولم يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما
قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا مما نوفي من اعراب التثنية و
الجمع على حد كما بالحروف على ما يجيء اعربوا هذه الستة من الاحاد
بالحروف ايقاعا للاقتران بها وستقامة للطباع الى قاعدة الاعراب
بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا نظير لهما
في عدد الاحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة فالاضافة
فرع الافراد فصارت التثنية في لونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوك ورأيت
اباك ومررت بابيه ولهم في هذا التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة
ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتبعوه حركة الواو كما فعلوا في
اينم وامرؤ ثم اسكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابوك
وابيه بعد الانقلاب في المجرور شبهانا في الميزان لوقوع ياء ساكنة
بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
اباه والثاني انهم قلبوا حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد
حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم وقلبوا حركتها في حال
الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما مر فيها فيه النقل حال الرفع والقلب حال

النصب والقلب في النقل حال الجر وذكر جدي رحمه الله في تعليل اعراب هذه
الاسماء وجها آخر وهو ان الواو علامة النصف من المثنى والمجموع على النصف
من المضاف وكذلك الحركات على النصف من الحروف لان الواو
ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركة لزم
اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بنظيرها من الحروف الزوائد
على الحركات شطرا واختصوا هذه الستة دون سائر المعتلات
للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطردت ورد الاصول في التثنية
اعني ابوان واخوان ولا يقال بريان الا فيمن يقول في الواحد بري
ومن العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة
ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هنه
وهنه تثنيان منصورتان وكذلك فوه وحمه وهنه وفي الحديث
من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر
وفي كلامهم يتدنن فاني حماها وجاءنا وفي الحديث الا حموها الموت
وقولهم وينضج ظمآن وفي النجم فمه وفي فيها يلد ينطق من
تنفس في فيه ماء واصل فم فوه حذفت الهاء اخرا فاعتبر قياس كما حذف
حرف

حروف العلة المشابهة لها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن
على حرفين ثانيهما واو وفاء ابدلت منها الميم لتقارب مخرجيهما فلما اضيف
رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء
مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلاثة كما يقال عصاه قال الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول الخ رحمه الله
ولو رماه بابا قبيس وارد على زعم ان هذه الاسماء متى اضيفت ولفظ
الى ياء المتكلم لم ترد حروف العلة لانه لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع في
اخي ولما لم يلتبس ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت فقيل في
وقد جاء فمي وفمه واما ذو فائدته الا يضاف الا الى اسماء الاجناس في كلامهم
الظاهرة لانها موضوعة وصلة الى الوصف باسماء الاجناس على
ما عرف نحو قولهم ذوي ار ومنا ذو وما شاذ والثاني التثنية والجمع
المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب
بالحروف فرع على الاعراب بالحركة فجعل النوع للفرع كما جعل الاصل بالاصل
وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف
ثلثة فاختص واحد بهذا وواحد بذلك واشتركا في واحد ضرورة وجه

اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من
الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من
الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال بالاصل والاقل فيه وانما جعلا
علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة في كون كل منهما على غير طعمة الواو
علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت تثنية لما في التثنية جعلت علامة لها فان
قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة النصب لكونها اخت الفتحة و
حملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة بين
الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة لان الحركة المناسبة انما
هي بين الجر والنصب وفي الرفع لكونهما فضلة فاشتركا في الحكم اولى
من ان جعلا اعني الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء
علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسي واما قلبها في الجمع وفتحوا
ما قبل التثنية فلانها اولى بالتثنية لانه لم يخلو بين المنصب علامة فيهما فلم
يحملوا النصب على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر لازم للاسماء من الرفع
لانه لا يدخل على القبيلين بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى في الاسماء في التثنية
والجمع المختصين بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه

اولى

اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التآخي
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم
الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية في نحو ضربت
زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو ضربتك ومررت بك والرابع ان
النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى فوافق
لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحلق والرفع من الشفة
الشغبين في انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب ام دلائل
الاعراب نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف
الاعراب والالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد في كونها بمنزلة الدال
وفيه اختصاص التثنية بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور
من زيد واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في
الواحد فان قلت لم كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد في
حاجة تحتاج الى زيادة النون بدلا من الحركة قلت ليس معنى قولنا الالف بمنزلة
الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال
وفيه اختصاص التثنية بالفاعلية فهي هذه الحروف دليل على حضر اختصاص

الحركة بحال دون حال فمنعت الحاجة الى النون بدلا من لفظ الحركة و

معلوم ان الحركة تفايد الاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية

للفرق بينهما فان قلت البنية الغنية قد حصلت باختلاف صيغتهما

قلنا ان الصيغتين قد يجتمعان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق

بينهما الا باختلاف حركة نونيهما نحو المؤمنين والمعلمين والمصطفين

ووجه اختصاص الكسر بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل

هذه النون ان يكون ساكنة لانها حرف مبني الا انه قد حركت لالتقاء

الساكنين فالاصل فيها تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن لا تكون

الا حركة بناء فاورثوا هذا ما هو اعرب الحركات من المعربات وفتحوا الاسم غير

المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيارهما فانهم لو اثبتوا نون التثنية كما

الاصل لالتبس بالجمع فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة وهو

اخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الواو والياء مفتوح ما قبلها فلم يشتقا

فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء

مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها لما تتوالى الاجناس وما الضم

من الضمة الى الكسرة فخففت تخفيفا والنون الساكنة لا تضاف الى مضمر بعد

اعراب

اعراب كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان

كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان

التقاء الساكنين ان يبقى في جميع احواله على الالف كعصا ورحى وعصاه ورحاه الا انه قلب

بالياء وعلى الواو في الاضافة الى مضمر وهما ما يدخلان عليهما من الاسماء فقلت

الفتحة مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك هذه الاحوال الثلاث وكلاهما

في الرفع لفظا لانه وعلامة الرفع فيهما كلا حركتها وقيل في النصب

والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك حملا لانهما على الاسم المظهر

على ما يتعلق اليه ما يدخلان عليه وراوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به

ولا يمكن ان يكون مبتدا وانه فلما دخلت على الضمير المجرور كان الاولى

في افادته محتاجا الى الثاني وجود صلة الاول فاعتبر اشتراكهما تاما فصارا

كاسم واحد فان احد الشقين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل بهذا

الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى الاتصال

فاحتيج الى تنصيص علامة يستدل بها على الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان

مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلمة وانما توجد كثيرا في اواسطها

الحال كذا في المنقول ما قبلها ظهر فيها رجحان الصحيح الصحيح وفي هذا ليس في نفس الكلمة

سيد ومسيت وزيد وغيره ونحو زكريا ولم يوجد الا منزح في المظهر لم
يقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على
المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة فعملوا الا
للميسور ولا يسقط بالمعسور الوجه الثاني وهو ما ذكره المتأخرون
ان كلا اسم مفرد اللفظ ومثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى
المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور تقديرا
على الاعتبارين حقها وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل
فصار المفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع بفعل الفرع
مع الاصل مع الاصل وهذا معنى قوله ولو اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا
اي كان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال ان
قوله لفظا احتراز عن الحقيقة فان حكم كلا البسر كحكم العصا حقيقة لان العصا
لا يكتب الا بالالف لان العنا منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف
فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس
ان يكتبا بالياء وقيل انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي حال النصب والجر
يكتب

يكتب بالياء لقربها بعرف الى الياء في الحالين قوله ويستوي الجر والنصب
في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء اللفظ
الجر والنصب في التثنية والجمع السالم واما جمع المؤنث بالالف والتاء فانما
استويا فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان
لم يتوفر العلة التي اوجبت الحكم ههنا لكن ولهذا نظائر الاعجمي وانما لا
ينصرف فانما استويا فيه لانه تمامنع الجر لشبهه الفعل علما مستثنى
ذكر كان اولى الحركات بان يقوم مقام الكسرة الفتحة لكثرتها من التاء
في والتشاكل واما التسوية في الضمير فيجيء من بعد ان شاء الله تعالى
ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال
الخمسة عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون بالواو
هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل الام مقتضى الاعراب لان بين الضمائر
بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف
الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب منابه
منابه الحركة فوجدوا اقوى الحروف بذلك حروف المد واللين كمنه
دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها مثلا لمكان الضمائر فحذفوا
(دور حروف المد واللين)

شبيها بها وهو النون فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب
فاستوثرت بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا
النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا
ولن يفعلا وكذا الباقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل
اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة
لانها اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات
ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا
الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز
لم يرم ولم يخش فاثبت ساكنة في الرفع لاستثقال الضمة عليها وحركوا الواو
والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف في النصب اثباتها في الرفع
لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في
المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا قد شرحناه قوله والاسماء
على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او
تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف
العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا بعامل اوجب

ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف
اما المنصرف فما دخله الجر والتنوين انما جعل التنوين علامة الانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها
في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها
وهو التنوين قوله وغير المنصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين
اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان
التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياها لموجب
الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في
اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في
الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع بشفاعة التنوين انهم
لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من
قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا
اثروا مع على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني
هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب
وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع

بعض وجوه الاعراب ومثل لاداتر والواحد مع فقالوا منع اخر والتنوين

قال وكان في موضع الجر مفتوحا من غير غاية صاحب الكتاب وقد قيل انه

تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني مفتوح

ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان

النصب ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا

قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان

تدل على ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في قولك احمد اذا قلت مررت باحمد

لا تدل على ما تدل عليه اذا رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليها

هي حركة قامت مقام اخرى وانابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها

دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل في موضع الجر مفتوحا ولو قيل

منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر لما بينا ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا

والاسباب انما منعت من الصرف سبعة انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه

قد شابه الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما سنبين

الحق بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان للاول وفرع على اصل والعلمية فرع الجنسية

والتانيث فرع التذكير لجنسية فامر العلم مجرد عن الزيادة والموشح مع الذي

قرينة

فرتبته لزوما مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان اشد الاسماء مخالفة لا

مثله الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة

حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه

وكذا العجمة لان لغة العرب مقدمة عندهم على ما يجوز فيه من غيرهم وكذا

الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان

لالفي التانيث فتفرعان على الفي التانيث من حيث مضارعتها اياهما على ما

سنبينه عن قريب ان شاء الله تعالى قال فمتى والتاما منع الصرف لشبهه

الفعل من اجتمع في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد

منع الصرف فيها وانما منع الصرف لمشابهة الفعل من وجهين من حيث ان

الفعل فرع من جهة الاشتقاق والافادة وهذا الاسم قد دخله الفرعيتان

وجهين واما السبب الواحد فلم يمنع الصرف الا لانه تكرر لان الاسم مع السبب

الواحد متمايل بين الفرع والاصل فلم يرجح السبب الواحد بجانب الفرع فهذا في الاصل

لاصالة الاصل في الاسماء الصرف فاذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع

على جانب الاصل فمنع الصرف قال وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما خمسة حالة

التنكير انما منع الصرف من اجله حالة التنكير لاجتماع سببين فيها او واحد

مكبر ردوا التعريف واما الفعل صفة فلو صفية والوزن الغالب لان افعل
في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين
في الثانية شبه في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون هنا زائدتان
زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثم وان مؤنث ما فيه الالف والنون في
مخالف كبير نحو سكران وسكرى كما ان تذكير ما فيه التاء شبيه مخالف
مؤنثه نحو احمر وحمراء وان تاء شبيه لا يجتمع مع الالف والنون هنا كما لا
يجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراة هذا لو كان فعلان فعلى
اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة
لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخيرين حينئذ كان
مؤنثه من لفظه فوجب التاء فان سمي بما لم ينصرف لانه قد صار بالعلمية
من المضارعة وهو استماع التاء لان العلمية تمنع الزيادة كما تمنع من الصرف
واما المعدول نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومثلث
رباع ابا عمار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تع اولي اجنحة
مثنى وثلاث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة
اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرف مثنى

بنسوة

بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضة فيها لحرى ان لا تؤثر فيها العدم
افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت
على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة في
تنوصيف بها شبه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت
عارضة واما المعدولات فلا تستعمل الا وصفا فكانت عارضة فيها لحرى ان
لا تؤثر فيها العدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول
ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة في
تنوصيف بها شبه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا
اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدولات فلا تستعمل الا وصفا
فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الا ترى انك تقول ثلاثة رجال
وانما تقول رجال ثلاث فان قلت ما عدل عنه ثلث لا يستعمل الا وصفا
اذ لا يقال ثلث رجال وانما يقال رجال ثلث ثلث بمعنى ثلثة بعد ثلثة وع
هذا لم تؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع غير منصر
فين للوصفية والوزن الفعل قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرير
فلا يلزم في تكرار واحدة منها وحدها فلا يجوز ان ينصرف واما المجموع فلا يمكن ان

يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الكلم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسماء
واما ثلاث فانه اسم مفرد قد لزمته الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم
بعضهم ان العدل قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صفته وعن الاسمية
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم
الافتراق بين ثلاث وثلثة في الصفة واما ما فيه الف التانيث مقصورة
او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان او صفة لان الف التانيث فيه
قامت مقام السببين ازالة الف التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة
عليه حيث لم يكن في الكلام مثله ضم اليه الالف لان الكلمة موضوعة عليه
جرى مجرى تانيثتان فهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث والزيادة
فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة فاما انها لم تكن بمنزلة السببين
قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في
حبلى وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة
التانيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى
الا انهم لما زادوا قبلها الالف للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع حمراء

محاري فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى لكسر ما قبلها ياء فجعلوها
ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كان الياء الثانية منقلبة عن الهمزة لكان
ياء خلفية لوجب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو محاري على مثال
مجاريع كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير فان قلت ان كان
علامة التانيث هي الثانية والاولى ليست شيئا من افادة التانيث
فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبروا
عن هذين الالفين بالفي التانيث في طلحاء بها مذهب القدماء من النحاة
والقدماء والعرب مثل ابي بكر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف
لتنكيره والجمعية فيه قالوا ان جمع سبب واحد على كل حال لا انه يشبه لا يتصور
ان يقترن به سبب آخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو
كالتنكير او تنكيره على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحده كانه جمع آخر
ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم وسائر الجموع على زنته
ليس على زنته واحده مبنى عليها وليس هذا اشارة الى ما حيث قال كاساور واناعيم
وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال فيكون لانهما جمعا تكسير فقيل سوار
واسورة واساور وسنع وانعام واناعيم فخصهما فيهم بسبب منكر ثم

والامتناع عن الجمع مرة اخرى قوله فان كان الاوسط متحركا كان الاسم

منصرفا كصياقل لانه انما حرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع كما

الاحاد نحو كراسية ورفابية قوله فان كان ثانى الحرفين بعد الالف ياء

حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع مقدر والتقدير كثيرا ما يحذف الكاف

اجتمع الياء بالكسرة قبلها نحو يوم ريح الرياح والكسير المتعالى فلما كان ذلك

جاينزا الحذف التزم فى الجمع كما ان باب سيد وميت جوز فيه التخفيف و

التثقيل فاذا جيئت باب ميتة لم يجز الا التخفيف لكونها تاء فلما حذفوا

الياء حذفوا الالف لما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع فصار على مثال الاحاد فصرفت

واما فى المنصوب فلم يحذف لانك تقول سالت الوادى ومررت بالوادى ولا تقول قطعت

الوادى لك تقول قطعت الوادى لان الياء يستحق الحركة من حال النصب فيجرى

مجرى الياء فى ضاربى فيكون جوارى كضواربى فلذا يكون للشوبين السببان

قوله وستة حالة التعريف انما انصرف الاسم الاعجمى حال التنكير لانه بالتنكير قوى

الف العلمية وزال الف العلمية وازالة الف العلمية لم يبق الجمع متنكرا لكونه

منصرفا لقلة العلمية فى التاء شرعا فى منع الصرف فيبقى بدون انما شرطت

فيه العلمية لان الاسم الاعجمى اذا لحقه التعريف فى حال العلمية كان ذلك فرعية

اذا لم يكن الاسم متحققا لهم واما الجمع النكرة فلا يغير الصرف نحو

بجام وفرند وان سمت به العرب لانهم اجروا الاسماء الاجناس مجرى ما اضاف

به فادخلوا اللام عليه وتصرفوا فيه كما تصرفوا فى سائر الاسماء فلم يقدر

بعجمتها وكذا ما فيه الالف النون المزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى نحو

عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف لزوال احد

السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف

معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما يتصرف نحو احمد وان جاد

وزن يزيد الاحاد نحو اجدل واحمل لانه فى الافعال اكثر منه فى الاسماء واذا كان غالبا

فجعل الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان يسمى باحمد بين ان يسمى

بضرب فى ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن الموضع نحو زفر

لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدل لا عن

عامر وزافر الموضعين لانهما لو كانا معدولين عن تكريرين لوجب ان يكون

كل واحد منهما اسما مستعملا للنكرة وليس شيء من النكرات يسمى عمر وعامر

قوله زيادة فى الظلمة منه النون فى الزفر فانه صفة كزافر وليس بمعدول

اول البيت

احضر غايت يعطيها وليس لها

استعمالها فى النكرة بمجتمع

فلو سميت بزيد ذرفة وبحمدويه بهذا الاسم لم يوجد الا علام وانما استعمل
في النكرات علما اي عرفا بعين عامر معرفة وكذا الموضوع بالتاء انما لفظا واما
تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التاء تشبه
انما يوثر في منع الصرف اذا كان لازما ولا يكون لازما بالتاء الا الاعلام
الا اذا منقول عن المؤنث لا التانيث لان التسمية تمنع الحذف فوجب لزوم التاء
والاعتبار لزوم حرف الصفات الموضوعة كضاربة وكريمة واما التانيث بالالف
مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة عليهما وما وقع في اكثر النسخ
من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجد في بعض النسخ سلمة مكان
سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا
شيئا واحدا ازالة التضمن الثاني معنى حرف نحو معدي كرب ويعلك فانه لا ينصرف
للعلمية والتركيب كان تكرر حرف لزوال احد السببين لتضمن الثاني معنى
الحرف فالاسمان بمنزلة نحو خمسة عشر وبعلبك وبعد ويجوز في معدي كرب
ان ينصرف الاول لزوال الثاني ايضا ويجوز في الثاني ازدواج الصرف وتركه على
انه يعامل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب او كرب في الاحوال الثلاث
فائدة وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرات فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف

فيها كان في اول الحال الغير منصرف لاجل صفة والوزن فلما اجري مجرى الوصفية
فلما نكر اعيد الى اصله الذي تبين من منع الصرف وان كانت الوصفية زائلة
الا الاخفش المسماة فسيا الاعلى سبب وقد اربع سنوات الوصفية
والوزن فقد كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة وحكم كلما حلا العارض
فهي فائتة بعوارضه بعد التنكير كان الاصل وصفا والعلمية عارضة واما
ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي كان ابعد من
الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب متكررا واما فعلان فعلى
حنين والنعمان واما بنو الاقيس اذا سمي لم ينصرف لانه قد شابه الاجنبي
المعرفة حيث قيل لم يكن ابن في الاحاد نظيرا وان نكر لم ينصرف ايضا في قول
الحجاج الاخفش كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان الف ابنة بالاجنبي
سببين واذا كان الاسم على عند يجوز ان لا ينصرف عند التنكير على مذهب
اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاجنبي وان جعلنا مشابهة الاجنبي سببا

سبيل يجب ان ينصرف على مذهب الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما مر في
اجر واما سيبويه فيعود الى اصله قال والثلاثة الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف
وتركه نحو هند ودعد فقد اجتمع فيها التعريف والتانيث ونوح ولوط قد اجتمع
فيها العجمة والتعريف فالتانيث يمنع الصرف الا ان الخفة فيها قامت مقام
السببين فصرفت لذلك وقوم نوح ولوط لا ينصرفون لوجود السببين
والتعريف الفضيحة التي عليها التنزيل هي اللوطى قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين
فقال النوح وتاجارت رسلنا لوطا ولما ما فيه سببان ثالث من هذا النوع كما مر
وجود في اسمي بلدتين فان فيها التعريف والتانيث والعجمة فلم يجز فيها الا منع
الصرف لان الخفة اذا قامت احد السببين فبقي اثنان واما المؤنث بالحركة
الاوسط في مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع
نحو جمل ويدل على اجراء الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسب الى جندل جندلي وجبلوي
باحذف والقلب فلم يجيزوا في نحو حبارى الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم
جعلوا نحو حمزة بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف فان كان الالف رابعة لتنزل
الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا قدم مجرى عناق فلم
يصرفوا اسم امراة وان سميت رجلا به صرفت لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الا انها لا
تقوى

تقوى قوته فاريد وخرج منه الصرف هاهنا لم يكن في اسم تانيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة التانيث ولهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير فاما حركة
لم تنزل منزلة التاء الا ترى ان تقول في التصغير قدمة وعنيق فاما اذا كان هذا
على ثلاث مراتب الاولى لما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف سميت به رجلا
ام امراة والثانية لما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف
التذكير الابعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التانيث قبل تسميته بالمذكر به الا ترى
ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة
لتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان اسم امراة لنقصانه عن الثلاثة
حتى قال وخوخزام فيه مؤنثان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة معان
فالاولى التي في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه
وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكسائي فيبين لتضمنها معنى
لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا من اجتماع الساكنين وفعال
هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اجشع من اسامة اذ عنت نزال وجمع الله
عمرو وكرر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزل وانث الفاعل لقصد تانيث الفعل
كما انث الفعل لتانيث الفاعل في ضربت هند وفايدة تانيث الفعل التوكيد

والبناء لغة كانه على معنى النداء ثلاث مرات بفعل الياء التي هي من الجماعة في قولك
افعلي يا جماعة كرر الا على قصد تكرير الفعل وجعله ثلاث مرات وينظر ما ذكره
ابو عثمان في قوله تع رب ارجعون وقال المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظره
التثنية والمعنى الق الق قال فهذا عول عن النفي استعمل في الكلام مؤنثا والثانية يا
كان عليا وبها اما ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما قد جاءا
عن خاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر الموقف كنزال بمعنى انزلت
وحماد للتحديد وهي ايضا علم الاناث من اعلام الاجناس كسائر ذوات الاعلام
وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر لتفاق احديهما وهي الثانية
البناء على الكسر شبيها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها في الصفة فجعلوها مشاركة
لها في الحكم ذكرا بابا حكم مذهب الصفة والثانية وهي التي الاعراب مع منع الصرف
فيمن العلمية والتانيث والعدل فان تكسر رفع لزوال العلمية والتانيث المؤثر
لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية والتنوين اذا جعلها استعمال الفصحاء هي الاولى و
عليها البيت الذي انشده اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
او هو طلحة بن صيفي في حق امرأته حذام وقيل انه لامراة من العرب والثالثة
فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث ويا فساق ويا

عذار

عذار وهي ايضا مبنية على الكسر مثل كاية فعال التي في معنى الامر وتستعمل فعال
بعد في غير النداء الا انادرا ومنه قوله ما اطوفه ما اطوفه ثم آوي الى بيت قعيدته
لكاع والا يجوز السوء جاء تبني لكاع الا ان يجعل لكاع علما لامراة ثم
يقدر بعده بعد قال عبد القاهر وانما اختصت بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه
الا يرى ان نحو يا زيد وفاسق ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء اعني هذا فلهذا
اختصت بالنداء في حال الترخيم قوله واذا اضيف او دخله الالف واللام اجري مجرى الكسر
اعلم ان الجر مما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من يقول انه
المقصود بالمنع في الباب هو التنوين ومنع الجر شيوعا التنوين انما هو
لخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحق
استعمال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ زاكح لان سقوط تبع سقوط التنوين
واذا لم يتصور سقوط التنوين بوجه من حيث الوجود لم يتصور سقوط
الجر اذ لا يتصور العلة وعلى بعد جهل واما على قول من يقول المقصود بالمنع فاجراه
ارث هنا الوجهين احدهما ان يقال ان الفقدان يمنع بعض ما لا يكون
في الفعل لا كله فيمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها البلا يجري الجر بحرف
اعراب الفعل في تعريه من الجر في كالرجال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته
اللام تعريه

الاضافة او لام التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه
ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال
ان حروف الجر لا تدخل الفعل وكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان اللام والا
ضافة اشد تغيرا للاسم من الحروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف
الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان
حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت
زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فتصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام
وبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني نوعان لازم وعارض
اعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعنى الموجبة للاعراب
عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة ما بينه وبين ما لا يمكن له عن الحرف او الفعل
ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة الاعراب او كان له ذلك والاول هو
المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف المصنف اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف
او ما اشبهه ليس على وجهه لفرده طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي
لنفي الجنس تضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا المصدر من المركب
شبه الحرف والجزء يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء لازما واسماء

الافعال نحو هيهات وشتان لا يشبه الحرف ولا يتضمن معناه وهي من المبني اللازم قوله كاين ومتى
وكيف وانما بني اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازات لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت ام في الدار ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها
واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها وان
تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال
كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان
تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه
يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد صحيح ام سقيم
ولا يكون للمجازات قوله او ما اشبهه كالذي والتي شبه الموصولات
بالحرف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني
اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين
واختير الفتحة لخفتها قوله والعارض في خمسة مواضع انما بني المضاف الى ياء
المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء
الفا او واوا في حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف
الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة فانما

بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني ما وقع موقعه الا يرى
انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض
البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما
بني على الضم لانه لا يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة
البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمر ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذ
وف عنه الياء اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانها لم تقع مو
قع كاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف
لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين
لكونه علما للتمكن فلا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في
نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من
رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتحة لتناسب معا عمل لا عمل
ان وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزله
من الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة
وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص هنا واما نحو بعلبك
فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف

اليه نحو جئتك من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي
فيه كان معنى الاضافة مقدرة فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا
اظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ
المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني على الضم جبرا للمحذوف
منه باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان
حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ايقاعا للمخالفة
بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر
بغير اللام وقد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب
فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب
المضارعة فما بني مبني بناء عارضا وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن
وانما بني تنبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل
البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء كما صححوا نحو القود تنبيها على ان اصل
باب بوب وانما بني عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه
لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو قوله وا
علم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم

بحسب القسمة العقلية لها اربعة اقسام لانها لا تخلو اما ان تكون عاملة ومعمولة
معا وهو واقع كالافعال المضارعة وعاملة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة و
ولا معمولة فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الـ
القليلة او اما ان تكون عاملة ولا تكون معمولة فيها وهو ايضا واقع كالفعل
الماضي والامر غير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجارية للفعل المضارع واما ان تكون
عاملة وتكون معمولا فيها وهذا القسم الذي قد اشكل المص فظن انه غير واقع
متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل
المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح
اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة
وهو متمكن حيث يقول عشرون وعشرين لانا نقول هبه انه لا يعمل الجر الا انه
ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته البتة ولا
ينصب التمييز بعده ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير من
التاويل فيصح اضافته اذ لا اراك فهذا الذي فهم غير المص من اهمالي بعد
القسم غير تام واقع لان من الاسماء ما يعمل معنى فاقد البتة من ذلك خطر
وفاطمة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هنا
قسم

القسم الذي قد اشكل المص فظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور
معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع و
لا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح ا
ضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح
اضافته البتة وهو متمكن حيث يقول القسم ايضا واقع قوله
والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان يجزم الفعل
المضارع وقد بينت تضمن معنى الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته
الا ايما فانهم يبين وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما بذاتا
بان الاصل في الاسماء الاعراب كما سبق انفقلن ابذاتا بان الاصل في
الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو خبر
وبعض او على ما هو ضده وهو كد وهم يحملون الشيء على ضده كما
يحملون على نظيره قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على
وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع
وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه
فيه بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف

والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية
او ما اشبهها او المفعولية او ما جرى مجراها والاضافة وغيرها وبعد تمام
مفعولية مستند بي نصب علامة مستند اليها فعلا وجوه الاعراب
الذي هو الرفع والنصب والجر دلالة عليها وسوى امثلة المعاني مقتضاة
للاعراب والاشياء التي نقلوها بسبب حدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة
الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره مستدعي اجراء حكم الاسماء عليه
الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او فرقا من المضارعة وذلك عندوقعه
بنفسه موقع الاسم او الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه
لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان
النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد لحظا عن
رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان الجزم مبقيا في الاسم وسموا مضارعة الاسم مقتضية لاعرابه والمغني
الذي هو او فرقا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه
والحرف الذي هو معنى في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل النصب
والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل الجزم اذا

عرفت

عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة عليه وجه
مخصوص فان العامل سببه يحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة عليه وجه مخصوص
قوله والعامل خبر بيان هذا عن الشرح قوله لما رأيت اثر الاول في الثاني و
عرفت علته اي علة تأثيره يريد انك اذا رأيت الغلام في غلام زيد يوثر في
الثاني فجره وعرفت ان علته هذا الثاني بتسبب الاضافة انك تعدية هذا
الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت عليته
اي علية الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب والله
اعلم الدليل الثاني في العوامل اللفظية القياسية قوله قدمنا القياسية لاطراده
لاختفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في مجاري
مجرى الشاذ لنا درعن القياس لتاج عن الاصل ولان المطرد بمشابهة الكلي وغيره
بمشابهة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله ولان الفعل مكسوه الاصل في العمل
انما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان
والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما به قوله اما الفعل فهو في العمل الرفع و
النصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم
المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول اوما

يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع
والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها
مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما
عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان
الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كا
لجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهني متى تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى
المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل
فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا
ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند
الفعل اليه مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب
الخبز ومات زيد فاذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين
وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بتناقض لان المعنى به انه لا يجوز
ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد
عمرو قوله وان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد

و

ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل
او متصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن وضربت واما مستكن سواء كان
لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب قوله ثم ان الفعل
على ضربين متعد وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا
وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين
وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخ من ان يصح حمله على الاول او لا
يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني
نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار هنا على احد المفعولين نحو اعطيت
زيدا ولا تذكر ما اعطيت او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان
تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي ويمنع وانما تفعل ذلك لتفيد به نوعا من
المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معط على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز
الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على
ان تعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد ما عقدت
عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما معا ومنه قولهم من
يستمع يحل وضرب متعد الى ثلاثة وهو فعلان منقولان بالهمزة عن

المتعدي الى المفعولين وهو هما اعلمت وارأيت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا
وارايت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت واذ
عمت وقد تقدمت اخبرت وانبأت وحدثت وانبأت وبناء على هذا اعلم فتعدى
تعدية قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول به انما
يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا
منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم اوله ويكسر عين الفعل
في الثلاثي المجرد عدا الزيادة والمزيد فيه واللام والاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه
والملحق بهما نحو ضرب ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان يضم حرف المضارعة ويفتح
العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي والمزيد فيه والملحق بهما
نحو يضرب ويتدحرج ويدحرج ويتجلبب ويجلبب فهذا الاسم الذي
اسم ما لم يسم فاعله فاعل نظرا لكون الفعل مسندا اليه متقدما عليه ومفعول
معنى كمات زيد وطاب الخبز قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي كاسناد
الى احد المفعولين المتعديين اياما كان سابع نحو اعطي درهم زيدا
واعطي زيد درهما الا انه قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن

و

وهو زيد لانه عاط اي اخذ واما في المفعولين غير المتعديين فلم يسوا
غوا الاسناد الا في نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان يقول علم قائم زيدا ولكن
لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله خبرا
عنه وقد اجاز بعض الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن الالتباس
فاجاز ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون
الزيدية ولم يجز ظن قائم زيدا لاحتمال ان يكون زيدا المظنون
للالتباس قوله ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به من
المنصوبات الخاصة بعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت
زيدا وبنيت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد
فعل بك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لا تمييز في الا
بهام فلا يجيء الا مما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل
والرائحة والعيش وغيرها وكذا تصبب العرق عرقا والتمييز باب كمنزل المفعول
عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسه طابت نفسه وكذا تصببت عرقه فازيل
عنه اندانا بغرضه من المبالغة والتوكيد بما فيه من المجاز سيكون طريقة الاجمال
التفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اي شيب الرأس وقد
ونق وفاد نبيا

طاب زيد وتصبب العرق

فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد
الاشتعال الى الراس وايقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول الراس اذ وزان
اشتعل شيب راسي واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل
بيتي نارا والفرق بينهما ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال و
التفصيل وغيرهما من لطائف الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه من
المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر
من معمول العوامل القياسية وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول
الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي فيلزم
ما ذكرتم قوله والعام خمسة مواضع اعلم ان المصدر من المنصوبات
المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان
او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهب ذهابا وضربته
ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان
المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب من الشديد و
غيره وكذلك يتناول المرة والمرتين والمراد وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة
وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل
الناصب

الناصب للمصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره او لغير مصدره
مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا والثاني اما ان يكون مصدرا او غير مصدر
والاول اما ان يكون يلاقيه في الاشتقاق كقوله تعالى والله انبتكم من الارض
نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدرا انبتكم الا انه يلاقيه في
الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سو
طا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده
وليس بمصدر ساطه سوطه بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو
كان مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا
لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه لان
العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا الا ان
لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضربت لعدم
دلالته عليه فبالحري ان لا ينصب به اسما بعينه ما ذكرتم وايضا ما ذكره
منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل على الضربة او الضربتين
وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان
والمكان وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاوا

أي التي تحل فيها الأشياء وقد سماه الكوفيون محلاً لحلول الأفعال فيها ثم إن
حكم ظروف الزمان كلية مبهمة ومحددة وحكم المكان المبهم كالجهات الست
وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المقدم سواء كان
لازماً أو متعدياً نحو سرت حيناً وسرت الجهة وأمامك وأما المحدود من
المكان كالسوق والدار فلا بد له من شيء ونحو ما عسى أن الطريق الثعلب
معدود من الشواذ قالوا وإنما يتعدى الفعل اللازم إلى جميع ظروف
الزمان بنفسه فلم يتعد إلى جميع ظروف المكان لأن الفعل يدل بصيغته
على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى إلى جميع ضروب المصادر فكذلك
يتعدى إلى جميع ظروف الزمان وأما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه
فصار الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو فلم يتعد إلا بواسطة الظرف وإنما
جعلت المبهمة منه بنفسه لأن شبه الزمان من وجهين فجعل بها الله مبهم غير
محصور مثله فإذا قلت خلقك كان هذا شاملاً على جميع ما يقابل ظرف الآن
ينقطع الأرض كما أنك إذا قلت قام زيد يكون شاملاً على كل زمان منتهٍ
خلق الله العالم إلى وقت حديثك وكذلك إذا قلت يقوم زيد كان شاملاً
على كل زمان مستقبل والثاني أن هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد
لأن

لأن الفوق يصير تحتاً واليمين يتحول شمالاً كما أن زمان المستقبل
يصير حالاً والحال يصير ماضياً فلما أشبه المبهم من المكان الزمان من
الوجهين سلكت به مسلكه في الانتصاب **قال** وعند سيبويه أن
الظروف المكانية وقد يستقر الزمان نحو عند التبلد عند النهار
وفيه لغات ثلاث عند ولدى ولدن فإذا قال عندك واسع لأنه
يصير مخبراً عنه وقد يدخل عليه من مرفوع المرمن ومنصوبه وفي الغاية
ذهبت إليه عنده خطأ ولا كذلك أمامك وخلفك لأنك تقول أمامك
خير من وراءك والحاصل أن الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوباً
أبداً نحو عندك وسوى من ظروف المكان وثلاث من ظروف الزمان
وبعضها يستعمل اسماً وظرفاً نحو المبهمات الست من المكان واليوم والوقت
ونحوهما من الزمان **قال** ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة
الفرق بين وسط بالسكون ووسط بالتحريك أن وسط بالسكون يكون
ظرفاً وبالتحريك يكون اسماً ولو قلت في بيته وسط رأسه أو في حديث الاعتراف
وسط رأسه ولو قلت في بيته وسط الدار جرت جزم رأسه لأن الوسط
الجزء والوسط كون في تلك الجزء وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم

بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك وقال بكل موضع صلح فيه بين
فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال ورب بالسكون
وليس بالوجه **قوله** واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار محدود وكان
حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل
اليه ونصبوه نصب المفعول وذهب الجرمي الى انه فعل متعد نصب الدار نحو بنيت
الدار وقد دفعوا قوله بان مصدر يجيء على فعول وهو من مصادر افعال اللازمة
نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقاييسه لازم لمعنى مرجت قعوده او المفعول
له هو عدة الاقدام على الفعل وانما عده من المنصوبات العاقة لان الافعال
تنصبه مستوية الاقدام شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعل الفاعل
الفعل المعلل او مقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فالدار نحو جيئتك
لتستبد ولا اكرمك لذا زرتني وجئت اليوم لمخاصمتك اليوم وزيدا امس لان
المفعول له انما انتصب لانه ينتصب في غير الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه
ولن يتحقق هذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج عن
هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فتصور فيه
له فيه واذا كان فعلا لم يتصور ان له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يعلل

تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الفعل الاول في الوجود لان الفعل
الواقع امس لم يتصور ان يكون تحت الفعل الواقع اليوم ولا يجوز الا
نتصابه لعدم اقتضاء الفعل اياه **قوله** وجئت مخافة الشر ايداء بهذا
المثال يجوز الفوائد وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي
وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور وسببا له بل
بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض والا لما جاز مرجت مخافة
الشر لان المخافة لا تكون غرضا وان المفعول له كما يجوز معرفة خلافا لابن
السراج **قوله** والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتقديره
من المنصوب بالقائمة اعلم مستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياس عنده
وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي
بالواو فتعدى اليه كما قوي بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل
لانها في الاصل من حروف العطف وانما لا تعمل والاخفش قاس انتصابها
بعد الواو على انتصابها مع نحو جئت معه وقد يقول قوله بان مع منصوب على
الظرفية واختلف في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا ان ابن
يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب

الا اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الاسم موضع غير اعربوا ما
بعده اعرابه **قوله** والخامس من المنصوبات العامة الحال حقيقة حقيقة
الحال هي بيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسته لمتعلق الفعل
واقعا فيها او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع
المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب
عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه
اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون العامل
فعلا او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عند
ما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما فذو الحال صاحبها ليس فاعلا
لفظا لانه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا
زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لانه لفظا لانه المقدر اشير على زيد واشير
قائما فيه من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب
كيف لان كيف موضع السؤال عن الحال فيما الحري ان يكون الحال مقولا في
جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون
معرفة وانما وجب ان يتحقق الفائدة هما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا اما

ان لا يتطابقا اعرابا ضرورة اعلى اعرفها في الوصفية وجب اختصاص
الحال بالتنكير وان الحال جرى مجرى الوصف المفرد والفعل نكرة لزم
تنكيره **قوله** فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها اعلم ان
نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كان النكرة موصوفة
او مقيدة عناء المعرفة او مقدمة بالاستفهام او منفية او مفصولة عنها
وبين ذي الحال بالانفصال النفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم
فارسا وقول الله لا يركبن احد الى الاجام متخوفا يوم الوغى جام و
قولك هذا لبنك رجلا راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا
بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيره جاءني راكبا
رجل وقبح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود
تساهلا وتساهلا واطلق القول بالتقديم في كلام الاستشهاد
في قوله لعزة موحشا طلل قديم انما يصلح على مذهب الكوفيين والاخفش
واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف
العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها
معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده والصواب ان يجعل حالا من المستكن

في الظرف من ضمير الملك وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديمه عليه
في شيء اذ الحال صفة مقدرة عن ذي الحال وهو معرفة واما عند الاخفش فلما
كان ارتفاع ذي الحال وهو [illegible] التقدير فجعل حالا عنه وحسن
تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا بتقديم فالحال
تقديم الحال على صاحبها قد يكون الزاما كما ذكر من نحو جاءني راكبا رجل
وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان
صاحبها مجرورا بحرف الجر سواء كان الجار زائدا نحو ما جاءني من احد
ابن كيسان لان الحال صفة الاصل والصفة من التوابع واحسن حال
التوابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم عليه
ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تع وما ارسلناك
الا كافة للناس اي المعنى فيه وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزمخشري
جاز ان كافة حال عن الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما
ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب
الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي وما ارسلناك الا ارسالة
كافة للناس اي عامة شاملة لهم **قوله** اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات

من فعل اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من شيء يملك الذات
بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه
الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لذات
من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على فعله عن الصفة المشبهة
فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على فعله من
فعل نحو كريم لا يقال اكرم الصفة المشبهة من افعال الطبائع فلا يقال الا تحقيق
بها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل حدث بل المراد انه بحيث
يصح ان يسند اليه المشتق من حيث فعل نحو كريم وانما نحو الجاري مجرى
يفعل في الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد
الشيء كصفة واخير الحال فاحتاج الى تغيير الجريان هنا ثم ان الاسم يدل
بعد على فعله اذا اريد به الحال والاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل
كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحق في الاصل فيقال زيد
ضارب غلامه عمرا والآن او غدا كما يقول زيد يضرب والذي يعني ان فهو
مضاف الى ما بعده ايد نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا امس لان
الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يدل

للماضي اعرابه من الاسم لم يعطه اليه ان كان بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي
مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه واصحابنا ذكروا ان ما سلا
وان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك لو اوقعت
المضارع موقعه لجوز بسط بفتح وذلك لان الحال الماضية تحكى على صورة
الحاضرة نحو كان زيد يضرب بعمرا اعلم ان شرط عمل الاعتماد على احد الاشياء الستة
التي اشترطوها للنظر في الاعتماد عليها على ما سبق احد الكتاب قال تعالى
قائم خلافا لما كان خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم المفعول لما كان
اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع منه الحدث المفعول فاعمل عمل الفعل
المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع
عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما
ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب
غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب
في التقدير جار على يضرب لان اصله مضروب فاشبع ضمة الراء فنشأ
منها الواو وانما فعلوا ذلك لكراهة بناء مفعول في انبنيهم الامع التاء واما
نحو مكرم ومعطى فجار على يفعل لفظا بقول زيد يكرم الحاجة ومعطى غلامه

درهما

درهما

كما يقول يكرم ويعطي قوله والصفة المشبهة وهي ما دل
على يفعل اعلم ان حكم كريم بن بجار على يكرم ولا حسن على يحسن
وكذا شديد وقوي وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات
بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي صفة مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع و
تذكر وتؤنث فاذا جئت بها في العمل فقلت مررت برجل حسن وجهه
وكريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترتفع بالفعل
وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية
على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه
بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كريمون اباؤه
اذا المبتدأ اذا عدت الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف علمت هذه
الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذا كرم شيء قد وجد قديما
كيف جاز ان يريد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل فانها في معنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه
فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زمانها
لانك لا تقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل المضارع في قولك زيد يعلم

فنونا من العلم فاتى غلبه قد وصدر من قدر وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه
يريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انه ليست بمعنى
الماضي انك اذا قلت زيد حسن ابوه امس فيه اليوم لم تجز حتى تدخل كان ليدل
على ان الحال الحكية وليس من ماضي شيئا في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم
امس وقايما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى
المستقبل فلا تقول زيد حسن غدا به يستحسن او حسنا قد انقطع **فعل** المصدر هو
الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه
والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر
اصل والفعل فرع مشتق منه ان المصدر اسم مستقل بنفسه مستغن عن الفعل
لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث
وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الا
ثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل لا مثال كما ان الذهب
نوع واحد تحته انواع مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والسمات
والمصدر لا يدل على ما يدل عليه والفرع لا بد وان يكون في الاصل والزيادة
واما ما تسمى به الكوفيون من اعمال المصدر رباعي اعمال الفعل ومحتجة بنحو الم المكان
بيان ذلك

قام

قام قيام وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا
وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في
العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل لا كان منونا نحو عجبت من
ضرب زيد عمرا فكل فعله رفع ونصب كان المصدر منونا كما تقول
من ان ضرب لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر كونه فاعلا ومفعولا و
مضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغني خبر
ان يخرج وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني كان
المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديمهما بعمله فيه عليه فلا تقول اعجبني
زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت **فعل** ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر
المتعدي المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا
نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى والذي حمل المعطوف
عليه والصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع مثلا ومن
دق القصار الحاذق والثاني ان يضاف الى الفاعل ويتبع ذكر المفعول نحو عجبت من
ضرب زيد اي من ان ضرب زيد والثالث ان يبنى حذف المصدر المفعول ويضاف
الى المفعول القايم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى هذا

مشتملة الكتب نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي من ان دفع بعضهم بعضا
والمضاف اليه هنا مرفوع معنى لانه مفعول لم يسم فاعله والرابع ان يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان
يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تع لا يسئم الانسان من
دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين منصوب معنى
لانه مفعول ويجوز الجر عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فمرفوع
واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو عجبت من زيد يقعد فان قلت انه ايضا
يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس او يترك ذكر الفاعل
قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به فالظرف منصوبا
لمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر مرفوعا باللام نحو قوله
قوله تع كررت فلا تكلمن الفرب شيئا وهو قليل لم يجوز والتنزيل ولم يذكره
المصنف لقلته وندوره قوله ويترك ذكر احدهما كما في قوله تع او اطعام في يوم ذي
مسغبة سيما اطعام مصدر منون وسيما منصوب به وفاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يتحمل الضمير بشيء
ويترك على حذفه انك لا تقول عجبني من ضرب اللص ظهره كله كما تقول اي ظهره كله

واما

وانا جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر او على
وصف جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد
خلت بخلاف المصدر وانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان تكون مسندا الى شيء
واما قوله من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل
فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا سيغلبون
ومن قرأ بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى
هذا فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به ويجعل
الضمير المضاف اليه المصدر لفارس لا للروم ومجال الكلام في الاية فسيح عبارته
يفضي الى الالتباس قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر فان كان الاول مجردا
واعلم ان الاسم غير اصل في العمل وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر بها لانه
في الكلام مضي حرف الجر فقوي بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان
المضاف اليه اذا كان معرفة فالاضافة معنوية ثم ذكر المضاف نحو غلام زيد لانك اذا
قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص به احد فاذا اضفته تعرف فصار
حديثه ويكتسب منه تعريفه وذلك ان قدرا فمعنى على قدر اللفظ لكنه يفترق
المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال عن الاسم

أن يتنزل معنى بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما
اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت
راكب كان شائعا فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وذلك
عنه بعض الناس وان لم يتصرف الا ان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف
يكتسي المضاف بين التنوين قوله وهي في الغالب بمعنى اللام بمعنى من وانما قال
في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الدرهم وقيل الخاتم وقد قيد ان هذه الاضافة
بمعنى في اي ثبت في الدرهم وقيل في الخاتم لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو
غلام زيد اي غلام لزيد وبمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيها تبيين النوع
فانك اذا قلت خاتم رجل فضة اي نوع هو فاذا اضفت تبينت والفرق بينهما
ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من
جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر يعني في غلام زيد ان المعنى
غلام لزيد ايضا لا المعنى الجر لان اللام مقدرة ههنا كيف كان والمضاف اليه
بنزلة المضاف بمنزلة التنوين وبقائه كما لا يجوز ان يعمل بين التنوين
والمنون شيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف اليه وايضا
فلو كانت اللام مقدرة حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف

اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه
قائم فيه معنى حرف الجر ولفظا يحذف منه جزء فالازم بما عن ان يكون في التقدير
حكم المذكور اولى عوادا المضمر واذا كان كذلك فلم يتضمن معنى الحرف وذلك
اسم تضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف
من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجر او ذكر
عبد القاهر ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل وعمل الجر والعامل من شرائط الاسم العتة فلم يتضمن الايان
بعمل الاسم نظيره في كونه عاملا عليه عرفته شاهد حكم فلو سئلنا لم يتصور
ذلك وعلى ما استوفاه في مقتضيه واذا كان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى
منه في المضاف اليه اذ المتضمن معنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لان الظرف
بعمل الجر تقوية فلو لانه تضمن معناه ما قوى على العمل ولان يتضمن
غيره الحرف لا يكون موجبا لعمله لان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم
مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان لدن واخواته لما كانت معناه كانت مشتملة على
معنى حرف الشرط بنيت وتضمن ايا اياه عمل الجزم والمتضمن على هذا التفسير
هنا هو المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن معنى الحرف اياه دون

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا معنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في
نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان
تعطى الاسم حكم وتجعله مشابها في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان
الاسم الذي اعطيناه مشابه حكم وجعلناه في كونه علة يحدث بها تعمل المضاف دون
المضاف اليه فالتضمن نحو الحرف يقتضي الا يعمل المضاف واذا كان المتضمن
للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما عليه كما زعمه واما ان قلت فعلى ما
ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا بني قلنا ان الاضافة تمنع البناء في
الاعم الاغلب لان البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض تلك
المناسبة لانها من خصائص الاسم ولا يكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم
يبنوا المضاف من مبادي والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي
اوجبوا بها البناء في مفردتيهما قائمة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه
بالمضاف ومعاقبته التنوين تنزل منزلة التنوين التي هي علامة التمكن
والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه قوله ولفظيا اعلم ان الى مفعوله
الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا
في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد
الآن او غدا وبدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الا
نفصال الا ترى تعلق النكرة بالمضاف وتوقعه حال نحو مررت برجل ضارب زيد وحال
لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير في الانفصال
نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به حسن الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن انسبق الصفة اليه ويدل على نقل الضمير الى الصفة تنكيره
فيقال رجل حسن وجهه وتأنيثه اذا جاء وثانيا تأنيثه هند حالية الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين
وتغني التثنية والجمع وانما يجمعون بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف
اليه ينزل عن المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في
آخر الكلمة قوله ولا بد من الصفة من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما يشترط
ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن ال
اضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او تخصيص لان تعريف المعرف محال
قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه
فتصف به النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان ادرشت واصف المعرفة به

اذا دخلت عليه في التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف فلا يقتضي هذا الا
تعريف الموصوف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة هنا
لان التخفيف الواحد انما هو بسقوط التنوين لا يتصور مع اللام فيقدر
سقوطه بالاضافة لانا نقول ان الحاصل سقوط التنوين وان كان مفقودا
الا انه قد حصل في من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن
الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيفت افادت التخفيف من وجهين وهما
سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الصفة الى الكلمة التي اخرت منه لا يقال
ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية و
لثقلها وصفته قوله وايضا رب زيد وانما جاز هذا لان هناك نونا تسقط
ويعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فايدة لفظية كما في قولك ضارب
بازيد وضارب بوازيد وجاز الضارب الرجل مع انه لا تفيد فخفة لفظية
لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر ان الضارب بالصفة كالحسن والرجل
جنس محلى باللام التعريف كالوجه فاجيز فيه النصب في الحسن الوجه شبها بالضارب
الرجل ولا يجوز الضارب زيدا لانه لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما اقدمنا في الحسن الوجه
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه واما نحو الضارب

الضارب بكر والضارب في الضاربة فسابع لما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل
ان الاضافة الضارب اياك واياي واياه فلما فيه فصل الخفيف واما لم يجز ان يكون الضمير
في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعال لانه لم يرد فيما يوجد فيه التنوين او النون
ان هو حطه بنية وبين ضمير المتصل نحو ضارب بني والضارب بي والضارب بي
اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا فالا يوجد فيه ثقالة اه اذ للباب على وتيرة
الاول اذا قلت الضارب بك لو وجه التنوين فيه
وقيل الامام عبد القاهر ان ضمير المنصوب بمنزلة في يضربني ويضربك وبغيره
ينصب الاسم التام على التمييز لانه لا تمام يقتضي ما يبينه ويشرح الابهام فيه وانما
ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لا بتمامه فيه شبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين
والمصدر الا ترى ان راقود في قولك رأيت راقود خل اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة
لما فيه من التنوين وهو مبهم محتمل الاجناس المكيلات فينصب خلا لمثل له اقتضاه
اياه ومثل ضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من
الاضافة بالتنوين في انه ايضا وكذلك منوان وقفزان في منوان سمنا وقفزان
بر اقوتا بنون التثنية وهما محتملان من اجناس الموزونات والمكيلات فانهما انصبا
بان فنصبا بعدا كما ينصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون
ما بعد درهما

الجمع وهو محمد بن اجتماس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا ملوه عملا
ومثله رجلان ان ذكر منهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا
معطيه درهمان اضافة المعطي الى الضمير تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم
التام ثم ان التام قد يكون زائدا وقد يكون الدما فالاول هو التام بالتنوين
ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقودا خلا وفي منوان سمنا منوان
واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرة
درهما عشرون درهم لان عشرون اسم مبهم موضوع لمضاعف عشرة وليس
على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلثة
مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما احتمى ثلثون بثلاث مرات
عرفنا علمنا انه اسم موضوع بحرف الواو والنون لهذا العقد المخصوص فاذا كان
موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل لا تكون
لازم ولذلك الاضافة بل لك ان تقول في ملوه عملا ملوه عملا لانه مضاف مع الواو
الى الضمير ويمتنع ان يضاف الى شيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام
بالتنوين بقوله ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين
هنا اعني كف لا ابتدائية فيه فيرفع وانما الابتدائية في قوله موضع مضافا الى الكف
اذا

الا المقصود بالتمييز هو الموضح لا الكف نفسه والموضع مضاف الى الكف و
اضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافته الى في قولك
ملوه عملا فان المضاف وحده لا يتم به المعنى الذي كان في التمييز
لاجله من المساحة وانما يحصل بهما من بعد ان يضيفه الى الكف قلنا لهما
الماء لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاناء والى ما هو
مكيال معروف كالزق وغيره فاذا اريد في تمثيل الاضافة الى ميم التمثيل
التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين
لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضاء المصدر تمييزا بما منه فلا شك ان
المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها ويدل
على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما
لفلان كف شلاء يقتضي التمييز البتة وايضا فانهم قد شبهوا موضع كف
سحابا بما يضرب زيد عجبا وانه يجب ان يكون العامل هو المضاف الى الذي المشبه
لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب مضافا الى ما في السماء موضع كف سحابا
بما ثبوت التنوين والغاء الاضافة وهذا ايضا تحكم لانه ان كان الاعراب
العامل في التمييز هنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فلا

يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير مقبول مما انعقد الاجماع
منهم على رفضه الا يرى انه لو ازدحم عاملان على معمول واحد فالعبرة باتفاق
منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لاي منهما على ان المنون
ههنا لا يصح عاملا لما بينا ان شرط اعمال اسم الفاعل التام ان يكون مقتضيا للتمييز
لا بما مر وقد فقد الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ هو الذي غير المصنف
من جعل العائد ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز هناك التنصيص بوجهين
جعل المعنى الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ان
دخلا على مقتضى واحد فالعمل لاخيرهما وجوزا الا ان ذكر خبط يفضي
بالمعنى تاما مر فيما ذكرنا **قوله** ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قيل الاول
قال ويقال للثلاثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة والكيل قفيز ان
والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام
وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال ويقال
للثلاثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع وللاخير
مقاييس اي للمضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي مقاييس لان ذكر اذا قلت
لي ملؤه عسلا فقد قدرتها عندك من العسل بمثل هذا الاناء وكذلك مثله خلا
بخلاف

بخلاف في منوان سمنا فقد ذكرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقيده
الشيء **قوله** والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق
ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالكم المضاف والاسم المثنى والمجموع من
قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به
ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا الاول لكونه مذكورا في
مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما
ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالتمييز الواقع في الاسناد يسمى تمييزا عن الجملة
ويجيء ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد
الطيب الى زيد لان في الطيب على الانفراد ولا في زيد على الانفراد والتمييز الثاني
يسمى تمييزا عن المفرد ويجيء ويقع بعد تمام الاسم نحو عندي رطوفا
خلا فالابهام في الرطوف لا غير فارتفع بقولك خلا **الباب الثالث في**
العوامل الاسماعية قوله وهي ثلثة اصناف انما قدم الحروف
على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد لكن
فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان
الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال والحروف فهي في العمل متاخرة عنهما
الاسماء

سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما
هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل كنت هذا وقد ذكر ثم قدم
من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين تقدم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجر على الناصب لكون الحروف المشبهة
بالفعل
الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو
هذا الحرف ام الفعل وفي قوله عاملة ثلثة تجوزات شهد والمراد عاملا في
كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي جملة لا تستطيع ان تكون
معمولا فيها اذ الجملة من حيث ان الجملة ليست بالحكم ولا فعل فعلا فيها العامل
فقال اما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني
الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وضع كل
بها فيه معنا ما ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ابتداء الخروج
كان من البصرة وقد يكون من للتبعيض في اخذت من الاموال اي بعضها
وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ موضع اخذه
كما ان قولك خرجت من البصرة يوذن بان البصرة منشأ خروجك الا انها
في الاموال افادت التبعيض ايضا وكان ذلك ممكنا ولم تفد في قولك خرجت

من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون
خارجا منها وغير خارج وقد تكون للبيان في عشرين من الدراهم لان
العشرين قد تكون من الدراهم وغيرها فاذا قلت من الدراهم تبين ما
هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قال الواحدي
قريب من معنى الابتداء اذا جعلت ابتداء اجتناب الرجس هو الاوثان وقد يكون
مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد
ودخولها في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان
حروف الجر موضوعة بمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون
حال الزيادة تابعة لحال الاصل قال الواحدي ومن هذه مع انها مزيدة لم يجئ عن
سيبويه معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل
من واحد لم اقصد ولهذا قال الاصوليون لو قال لعبده ان كان
ما جاءني من احد زيادة مخفضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى
بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق
قال احدا اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق اليتعذر ذلك تقول
ما جاءني احد ابدا الا اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزيادة محضة

حيث افادت الاستغراق الا يرى انك لو قلت بغير من لم تفد الاستغراق قطعا
بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني رجل بل ان تشهد لذلك فمن صرف
الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التوكيد صرف
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر اشهد المصنف رحمه الله ان في الزيادة
بما جاءني من احد دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي
وما جرى مجراه مشمرة ولا يزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك
ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله عه والى لا
نتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير
هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى موالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا
ينتهين اكل اموالهم الى اموالكم وفي معناها حتى الا انها تفارقها
من وجوه وهي ان مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور
نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس ينتهي به السمكة او
عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة

وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما
يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان يقتضي
ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره الزمخشري ولا يجب ان يكون
ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة والبا
رحة قد اكل الراس وتم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس
اذ لو جاز ذلك اي دخولها على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره
ولم يجز على ما مر وان الى تدخل المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى
لا تدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فيكون
عاطفة ومبتدأ ما بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذ
لك النصب والجر فانها تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدالة على احد طرفي الشيء ولا يتصور
ان يكون طرف الشيء عن غيره ولهذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم والتحقير
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من
ادناه فاعلان غاية وطرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له واما الابتدائية
فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقد جازت

في مسألة السمكة الوجوه الثلاثة الجر على كونها ابتدائية والخبر محذوف
أي حتى دأبها كونها وأما في فهي للظرفية وبقال لو عاد ويقال للاستعمال نحو
المال في الكيس في نظرت في الكتاب فالمثال الأول من الإعيان والثاني من
المعاني وأما الباء فهي للالصاق نحو به داء أي التصق به وخامره ومنه
مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مررت بمكان
يقرب منه زيد ومنه أقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقة الالصاق
معنى القسم بالاسم المقسم به وكثر إما بحذف منه الفعل حبا للاختصار
مع كثرة الاستعمال وربما للاختصاص ورفع الالتباس إذ لو قلت
أقسمت بالله جاز أن يكون بخبر الابتداء وقد أو قد موقعه الواو
بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لأفعلن وليجوز أقسمت والله وإنما أبدل
لتناسب التقارب في المخرج وفي المعنى إذ معنى الواو والالصاق متقاربان
ثم تبدل التاء عن الواو في نحو تالله لأكيدن وأبدل التاء من الواو
كثيرا كما سمعت منه تجاه وتراث وتخمة ثم إن الباء لا صلاحية في إفادتها
معنى القسم شيئا نفيا عن إثباتها بجواز إظهار الفعل معها وبدخولها على
المظهر والمضمر نحو به لأعبدنه وبالطلق على التيمم على سبيل الاستعلاء
نحو

نحو

نحو يا أبت إخبر بي فهو استعطاف للمخاطبة وليس تقسيم على الحقيقة والياء
لكونها فرعا على الباء لا تدخل إلا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل
من المظهر إلا على اسم الله وقد يهو الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به
إن المعنى أذهبته فإن قلت ليست للتعدية في أذهبتها الأخر قلت نعم إلا
أنها في سائر الأوجه قد أفادت مع التعدية معنى آخر وبهذا لم تفد شيئا سوى التعدية
فلهذا عد المص رحمه الله كونها للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة في نحو
كتبت بالقلم وسمي أيضا آلة ووصلة للفعل وتكثر إياه والمصاحبة في نحو
عليه بتاب السفر أي مصاحبا للواو للفرق بين الباء ومع إن مع لا تثبت المصاحبة
ابتداء والباء لا تفارقها وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
لكنه على أحد التأويلين وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب
أقيس منها في المرفوع لما سبق ومن وإما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر
أصل اللام أن يكون للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازي
نحو الجل للفرس فإنه لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك وإن كان
الفرس مما لا يملك له وعلى هذا جاء في أخ له وابن له وفي تزاد نحو ردف لكم
وإضافة فهي للتعليل قال سيبويه إن كم في الخبر تقيض رب والمقصود أن رب
الجر (على تفصيل فيه من فتحه)

للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل لقيته وأنت تريد أني تقليل ذلك
وهذا أصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة لدلالتهم بتعلقها في مواقع
المدح وعدا ما ترى نحو الا رب قوم لك منهم صالح وانما يستدل على سائر حروف
الجر باشباه أمثلتها انما تقدر بها الكلام فلا يقال ما أنت رب رجل وذلك لانها
للتقليل والتقليل والنفي من وادٍ واحد والنفي له صدر الكلام الا ترى انك تقول
لون قد رجل تقول ذلك الا أنه بمعنى ما رجل وانما حسن النفي والاستفهام لقصد
بصدر الكلام لانها معان تدخل بحمل التغيير معناها فوجبت تقدم الفعل لانها
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة ولكن
لانها لما كانت موضوعة للتقليل والتكثير دالة على الشيوع والكثرة اوجب
اختصاصها بالنكرة فيها ولهذا ذكر بان الضمير في ربه رجلا
نكرة وذلك لانها ما اريد بشيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما
فلهذا قدر بالنكرة كما يرى ولو كان معينا كما في مثله رجلا لجاز ان الضمير
يقول ذلك رجلا كان مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي يسلط على الاسم
يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال
عليها لانك اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم ادركت

او لقيت والحال تدل عليه فحذف كما حذف متعلق مع الباء في بسم الله ولا يظن
ان يفهم هذا هو الفعل المسلط على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل
فاقول بعلة ارب مسلطة عليه لزم كون الضمير فاعلا مفعولا معا ومنا
ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة اذا كان مضمرا كما مر وانما بمفرد نحو رب
رجل جواد فانما لزم الوصف ليكون عوضا عن الفعل وقيل انما لزم
الوصف لانه اذ ذهب في باب التقليل الى رجلا فانما يمثل اقامين رجل وحده وهنا
ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخطئا
الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل ام لا واما قولهم
ربما يود الذين كفروا راجع الى معنى المفتي لان ما اخبر الله تع بوقوعه فهو مستقبل
لقصد التوكيد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام رب وقد بقي مسائل
وجوابا لا بد من ذكرها وذلك ان القائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل
يفهم ادركت مثلا كان رب موصولة لا ادركت الى الرجل وادركت فعل متعد
بنفسه فكيف يقال انه يتعدى برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي
الا وقد حكم بزيادته ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد
الجواب انما دخل حرف الجر في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس

نحو ما رأيت من رجل انه مفيد للاستغراق وان لم يكن قد اوصل شغلا
الى الاسم بدى ان الفعل الذي قبلها تناول الاسم بنفسه لكنك اردت
بها افادت معنى آخر غير التعدي وهو استغراق الجنس كزنك يدخل
دبت في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا بالقصد كمعنى
آخر غير التعدي وهو التقليل وهذا تشبيه واضح واما على فهي للاستعلاء
وتكون ظرفا وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو جلست
على السرير فهي على هنا ظرف لا يصلح لها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا
على السطح لا يصلح لها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم وقولهم عليه دين لا
يخرج عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الثاني فنحو قوله
غدوت من عليه بغداة ثم ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كان حرفا لما دخله
الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة ويكون ايضا حرفا واسما اما
الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها او
جاوزها الى غيرها وعوه اخذت عنه العلم لان العلم قد تعدى اليك
وفيها معنى تعدي وزيادة معنى المجاوزة الا ترى انك اذا قلت رميت عن
القوس على ان مبتدأ الرمي منها وقال عبد القاهر وكل موضع يصلح الا المعنى

التعدية

التعدية كان مخصوصا بعن فلا يجوز ان يقول ادبت الدين من زيد لان
هذا موضع التعدية فقط ولذا كان موضع لا يجب ان يكون متحققا
للتعدية جاز ان تقع فيها ما شئت نحو قوله تعالى سئلوا عن الغيبة اي
بقدرة عنها وجاوز به مكانها الى الدرس وان شئت فلتة بمن على معنى سئلوا
من جهة الغيبة وهذا من عمل من وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة
لم يجز ان يقع فيه عن فلا يقول زيد افضل عن عمرو لانك لا تقصد ان
احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه اليه وانما تريد ان فضل زيد
بدا من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه اي من
جانبها واما الكاف فهي تشبيه ويكون ظرفا في قولك الذي كزيد تحوك
ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا
يقال الذي مثل زيد لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرف
كان متعلقا بالفعل والفعل لا يخلو فاعله فيكون المعنى الذي حصل
كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على تقدير حذف شطر الجملة فلا تكون
الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا
يجوز ان يقال جاءني الذي فايم اللئيم الا في الضرورة ولما كان

وصلهم الذي بالكاف جايز مستمرا في حال السعة علمنا انه حرف جر وقد
يكون اسما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد
المذاب واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته مذ يوم
فمذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها وكذلك تقول
انت عندنا منذ الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة فيرفع ما
بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما
رايته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية وعلى هذا لا
يحسن التنكير بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا
لما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة امره اذ كل احد يعلم
ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو
ما رايته مذ يومان كانك قلت امد ذلك المدة يومان واول وقته
وآخره يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت
مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز على تاويل ما رايته منذ
اثنتا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما
اذا كان المراد اول الوقت دون آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس

بيوم الجمعة بوجه ولم تتحصل في جزء منه وهي منتفية في جميع اجزائه
وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها
كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه
ثم فارقك كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام في
الجر على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احدهما ما رايته والاخرى مذ يو
مان لان مذ مبتداء ويومان خبره كان المعنى ما رايته وامد ذلك يومان
كما تقول ما رايته وايام البين هو طويلة وانما لم يسغ تخلل العاطف
بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك مع ما فسر
ناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي قبلها لا
نها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذ
يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان
قيدت العموم وخصصته فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا
وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء
وغير ذلك وانما قال المصنف ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر
بمذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فللمتوهم امتناع الجر

قوله ما رأيته مذ يومان فإزال المضي لهذا التوهم وذكره أن الجر
هنا غير ممتنع وذلك لأنك لو قصدت أن انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار
وأنه موازن بهذه المدة تبتدأ من أوله وتنقطع عند آخره رفعت ولو أردت
أن تبتدأ أولها هذه المدة إلى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة
ولا تسميه بها لأنك تريد أنه كان بعد أن بلغ غاية جرت فقلت ما رأيته
مذ يومين فإنك تريد أن انتفاء الرؤية إنما هو في مدة أولها أول يومين
من هذا الوقت ولم تنته بعد بل هو باق ممتد وأما ما شأنهما التنزيه
وهما حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر خاشا أن شوبان آلة
ضناعن الملحاد والشتم ومذهب المبرد أنهما فعلان بمعنى جانب نحو جاوزني
القوم خاشا زيدا أي جنب بعضهم زيدا وأما خلا وعدا فإنهما للاستثناء وسيبويه
حرفين تارة وفعلين تارة أخرى وما بعدهما مجرور في الأول منصوب في الثاني
على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا أي خلا بعضهم زيدا
أو بعضهم زيدا ومثل قولهم جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا أي ليس بعضهم زيدا
وإنما لم يتصرف هذه وإن ما دخلت عليها خلا وعدا انتقلتا البتة لتمحضهما فعلين
الأفعال لأنها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الأدوات وهو حرف غير متصرف وإذا

ادخلت ما على خلا وعدا انتقلتا البتة لتمحضهما فعلين إذ فاكرة وذلك
لأن الناظر المتأمل الصادق في مواد هما ومواد استعمالهما يشهد لما التي تصدرتا
بها أنهما لا يخلوا من أن يكون مزيدتا أو مصدرتا مع عدم القائل بغيرهما
فإن كانت مصدرية فلا بد أن يكون الواقع بعدها فعلا لأنهما لا تدخلان
على الفعل فإذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدا زيد بمعنى
عدا المجيء زيدا عدوا وإن كانت مزيدة في تدخل الفعل أيضا فلا تصلان بأول
الحرف وإنما يتصلان بآخره نحو أنما وربما وإذا دخلت على الفعل دخلت على أوله
نحو ما ضرب وما يضرب **قوله** وإنما ما ينصب المفرد فسبقه على ما ذكر في المائة
الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وأن ما عليه
أن العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويقصد بذلك أنه لا يجوز نصبه
إلا وقد تقدمه فعل أو معناه فلو كان الواو نفسه على ما لما احتيج معه إلى الفعل
أو معناه ولا تنصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينصب على أن العمل للفعل
لا للواو فإن قلت جاز أن يكون الفعل أو معناه شرطا لعمل الواو فلا
تعمل إلا عند وجودهما قلنا إن الأصل في الواو أن لا تعمل والفعل وما جرى
مجراه عامل فإن يجعل العمل للفعل الذي له تأثير فيه أولى من أن يجعل للواو

الذى لا تأثير فيه اصلا على ان المص جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل
وههنا عدّ الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكره المالقى لدفع هذا التناقض
قوله وحروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة اعلم ان الثلاثة الاول
هى النداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه والاخيران لنداء القريب
وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد يهمل ذكر وادى مختصة بالندبة والندبة
تشاركه النداء صوتا وان لم تكن نداء حقيقة قوله وتنصب المنادى
اذا كان مضافا كقولك جاز الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت
يا ارئيدا واعنى عبد الله وانما قال كذلك لانك اذا قلت يا فقد نادبت على انك
تقصد منادى توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى من بعد
الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعنى عبد الله فنصب المنادى
لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما
دائما مع افادته مع النداء التنبيه مرة وتفاديا بذلك من الابتداء
بالخبر قال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعنى
وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر
كان يستعمل للغائب الا انه ههنا تنزل منزلة كاف الخطاب واعنى ليدل على ان

الناصب

الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا فى ان العامل هذه الحروف ام الفعل
المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون الى ان
العامل هو حروف النداء لنيابته مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الاضافة الى
لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق اللام الجر بها نحو يا لزيد واللام لا تتعلق
الا بالفعل ولهذا زعم يعقوب ان فيه ضميرا وهيد عبد القاهر الى هذا المذهب قوله
او مضافا الى مضاف الى نحو يا خير ابن زيد لمشابهة بين هذا وبين المضاف من ثلثة
اوجه وهى كون الاول عاملا فى الثانى لان من لا تخلو اما ان تكون متعلقة
بزيد وبخير فان كان الاول كان زيد مع الجار فى موضع المفعول مثله فى مررت
بزيد وان كان اظهر الف الثانية قد تجر بالاول الجر المضاف اليه بالمضاف وان
الثانى من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص
بالثانى تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة فى قو
لهم يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه وبا حسنا وجهه الا ان الاخيران
دون الاول فى قولهم يا ثلثة وثلثين فى اسم رجل لان قولهم يا ثلثة
ليس بعاملة فى الثلثين ولكن مخصص به قوله او نكرت كقول الاعمى يا رجلا

يعنى منه لا يخلو اما ان يكون من جملة الجر او من جملة خبر فان كان الجر او لا يكون خبر عاملا فى موضع الجار مع المجرور على تقدير ما فصلنا فى تحو وجود ذا عايد او ان كان الثانى فى الثانى ظاهرا او جعل

بجعل

بجعل الثانى

خذ بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من يأخذ بيده
فهو المنادى قوله واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم قد سبقت الاشارة
الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن
لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة التنوين علم التمكن واما النكرة فلم تبن
لافتقار علة البناء فيه من حيث لم يقع موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد
ويا رجل اشارة الى ان المنادى المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل
النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء
معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته
بالنداء فجرى مجرى ان يقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم
اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا العلمية بعد النداء ام لا فذهب
الاكثرون الى انه نكرة وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من
الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو
ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية
بعد النداء فاجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة اللفظية كحرف النداء
و

واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة
نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح
قوله ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت علة
البناء في المفرد المعرفة لم ينتصب لفظا ولكن حكم محله بالنصب كما في سائر المبنيات
اذا وليها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله
يا عمر الجواد فلولا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب
امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان
مكسور اللفظ وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على
الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في توابع المنادى حملا على اللفظ
وان لم يجز ذهب امس الاحدث بالجر وهؤلاء الظريفين لان الضم لما اطرد
في كل معرفة اشبه في الظاهر بما يرتفع بالفعل نحو جاءني احد فاجيز الحمل
على اللفظ كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس الدابر لانه ليس كل ما كان ظرفا
مثلا كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى
المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم
في الضماير لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا

في وصف المنادى المفرد المعرفة

60

انتم بحرف الفي كلام يدل على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير اليهم
بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل لانهم يكن المنادى من اعلام
الخطاب في الاصل كانت والكاف والحاصل ان الشيخ اذا شبه بالشيء علم يجز على
سبيله في كلام العرب وتمام تخطر في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على
اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوف
فان نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشرا ويا زيد والحارث والحارث
وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث والحارث
لان الواو وان تنزلت منزلة العامل فليس بمنزلة في كونه عاملا انتم تجر
مجرى العامل قوله لم يبق الا عمرو فاخرا واذا قلت يا زيد وعمرو تجعل في المعطوف
الرفع والنصب بحكم المعطوف بينا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد ويا
عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بحكم حكم المنادى
بعينه نحو يا زيد لكونه في حكم تكرير العامل بدلا اذا كان التوابع مفردات
فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع يتنزل منزلة الجزء من
المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما
هو تابع له وذلك نحو يا زيد يا اخا عمرو ويا بني الدنفس ويا تميم كلهم او كلكم ويا
غلام

غلام يا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو قوله ويا ايها الرجل
مشيرا يا زيد الظريف انما لم يجز ههنا الا الرفع لان ايا وان كان منادى صورة
الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء وايا ليكون وصلة اليه
نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف
فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف لانه ليس مقصودا بالنداء
وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه بالمجرور فيه الا الرفع لانك لا تستطيع
ان تقول يا اي ويا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت
يا رجل وضمة اللام ههنا فيها عوض لانا لا نقدر ان نسميها حركة الاعراب
لان حركة الاعراب هي التي تكون لها عامل وحركة البناء التي الاسم لا
ينفك مع الالف واللام وكذلك ان قلنا انها مشبهة بحركة الاعراب كما
قلنا في يا زيد ههنا لكن الاعراب عن حد العروض
فيه كنا قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم
يسمونها حركة المبنى المشبهة بحركة المعرب ومن حقها ان يقضى على
الحركة فاذا يستقيم ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء
الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصو
فها المبني قد اعطي شيئا من المعرب وان علمنا بمذهب ابي الحسن فجعله

العامل في الصفة كونها صفة كان اتبين لكون الحركة اعراب هكذا ذكره عبد
القاهر رحمه الله وانما اتحدت حركة التثنية بين اي وبين صفته تعويضا لاي
عما يستوجبه من الاضافة قوله ولا تندبا على ما فيه الالف واللام وقد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع دخول النداء على ما فيه الالف واللام وانما
جاز ذلك في اسم الله تعالى نحو يا الله لان الالف واللام لما تقاربا تقاربا كما لا
تقارب ما بين الجيم والنون عوض عن همزة الوصل كانها قد تنزلا منزلة
البعض من الكلمة الواحدة وانما جاء قطع الهمزة في النداء وهو حرف
غير لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة
الاصلية الا انها لم تخلف عنه معنى التعريف رأسا فوصل الهمزة واما
في النداء فقد تجردت للتعويض فصحت لا عنها معنى التعريف لان التعريف الذي
اغنى عن تعريفه اغنت عن الهمزة الاصلية فقطعت قوله وان وصفت
المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المؤنث اذا وقع
بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء
واحد نحو يا حضرموت وذلك لان الابن لا ينفك من الابهام كانه لا ينفك
من كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى
بمنزلة

بمنزلة شيء واحد واذا تنزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى
حركة الابن ولم ينعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت
حركة اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى الضمة وهي
بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى
هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتح في نون ابن في قولنا
يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة اتباع الا ترى ان
صاحب الكتاب شبه هذا بامرأة وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة من
امرأة حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب جعل
الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا
واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عري الثاني عن مقارنة الاول كما في تأبط
شرا فقوله بنيت المنادى مع الابن على الفتح لكن ان تحمله على ما عليه
الاكثرون من بنائهما على الفتح ولكن ان تعرف البناء في قوله بنيت الى
المنادى دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم
تجوز الاتباع فيما لم يقع بين العلمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا حارث ابن
زيد لان القياس ان لا تجوز الاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة

نحو مخدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء
من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان
من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت
اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من
الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم ووصفه العلم كان له من الاختصاص
بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اريد
نسبته الى ابيه فاتم ما يكون هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم
ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الا ترى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون
ابن اخ لاحد وتمايزا على اشرت الاتصال الابن واقعا بين علمين موصوفه
انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك
النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله
وان لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر
الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى
وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله
عنه

عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو كسرت مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يكسر لان الفتح بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى
على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام اجارت تفتح مع كاف الخطاب
نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان لا صارف الحرف الواردة على حالها
الكسر بين على الفتح التي هي اخت السكون في الخفة اذ البناء على
السكون ممتنع وفكسرت اللام اجارت فرقا بينهما وبين لام الابتداء
اذ لو فتحت فقيل لان زيدا لهند لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه لهذا واللام لام
ابتداء او بانه مختص بهند واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس ما كان ليلا
مع المضمر لما اختلف فيه المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا لك فان زيدا
لانت اعدت اللام الجارة التي استحقها في الاصل وعلى هذا اللام التي تفتح مع المنادى
ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكما تكسر فيما بعدت ما فاجاد
فتاويه وتقول تعالى فانت تجيب الشان لا يعرفك كل احد قوله وقولهم يا للبهتة
بالكسر هذا جواب عن سؤال سيوما يورد على ما ذكرت من ان اللام مع المدعو مفتوحة
والعرب تقول يا للبهتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك في قولهم
يا لبؤس لزيد والمعنى يا لقوم للبهتة اي احضروها واشهدوها للبهتة

البهشان وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم بالدفيكة بالدفيقة

وترخيم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط

والاعتباط ان ينحر البعير وغير من غير علة وهذا ايضا حذف من اخر الاسم

من غير عارض من اضافة او اعلال او تحاور ساكنين او غير ذلك وهو

ماخوذ من قولهم امرأة رخيم وهي التي كلامها مثلا محذوف الفضول فكذلك

موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انما التي تكون لينة الكلام خفيفة

الصوت ناعمة لنغمة ومن هذا قولهم بحر الافلس دوخا مت فهمين هذا

حذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيل وقيل انما اشتق بالنداء بالتفسير

فالتفسير يوهن بالتفسير ولان النداء انما يكون لامر مهم فاكتفى بوزن

بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف وشيئا يتم الكلمة وليس بشرط احدهما

ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته لئلا يلتبس والثانية ان يكون

زايدا على ثلاثة احرف بسبعة بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون

اجازوا ترخيم ما كان على ثلاثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال يا حسن

يعنون يا حسن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال اصحابنا

ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن

ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانه لو حذف من المضاف

لوقوع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة

ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء والرابعة

ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما تكون بعد عدة المناقب والمحاسن

فوجب ان يذكر على وجه الكمال والحالة ان لا يكون مستغاثا وذلك

لان المستغاث لا بد من نوع تعلق من المستغاث بالاستغاثة

وعدم التصريح وذلك اما حقيقة او بطريق التجاهل بعد الحرف

والترخيم ولم يتعرض المصنف لتكرار الشرائط الثلاث الاخيرة لاشتراكها

فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف اخر

الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او السكون

والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه ولم يحذف منه شيء

فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حار ويا برق في حارث

وبرقع وان شئت قلت يا حار ويا برق بالضم كما زيد ويتفق المذ

هبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما كما كان التقدير مختلف

وذلك في نحو يا بنين المسمى بلبنين ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في اخره

زيادة تامة في حكم زيادة واحدة بان كانتا زيدتا معا او لم يكن كذلك والثانية
اما ان يكون قبل اخره مدة زايدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الاخير
نحو يا حارث بالكسر والضم على العينين فان كان فالاسم اما ان
يبقى بعد الحذف على ثلاثة احرف او لا يبقى فان لم يبق لم يحذف ابقاء الا الاخير نحو يا ابي
في المبني سعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول يا قاضي
بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان بقي يحذف المدة ايضا يا منص بالضم في مد
منصور على اللغتين وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا
نحو يا مر وبالضم والفتح فيهما وان قوله الا ما في اخره تاء التانيث فانه لا يشترط
فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية
انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف وان كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى
هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة ثانية فحذفها كحذف النون وكذا لم يشترط الزيادة
على الثلاثة لانه بالترخيم لا يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبله ذال اجحاف واقع
قبله لان التاء منفصلة غير مبني عليه الكلمة قوله يا ثبا اقبل او اقبلي
على اختلاف العينين نسبت اذا كان اسم رجل قالوا جيا ان يقال يا ثبا اقبل
واهو الشرطين مفقود وهو الزيادة على الثلاثة واذا كان يعني الجماعة قالوا
يا ثبا

اجيب ان يقال اقبل ويكون كلا الشرطين مفقودا واجاز فيه الفتح و
الضم قوله والا في الاستثناء مشتق من ثنيت عن الامر اذا صرفته فهي
استثناء كل واحد المستثنى مصروف عن غير المستثنى او من ثنيت الحبل اذا
فتلت احد طرفيه عاطفا في الثنا وعلى هذا يسمى استثناء الا لانه يعطف به
اخبر وشيء ان كان الاول مثبتا بالنفي وان كان منفيا شفعه بالاثبات
على ما ترى وهو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني
القوم الا زيدا فقد اخرجت من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم
دخل فيه غيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان
الحكم الا انه مخرج عن دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف
قلنا المراد بالاخراج الحكم والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى بنصب
في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام
موجب او غير موجب والمعتبر بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء
الثلاثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وغير الموجب ما صدر باحدها
وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستفهام ما يكون
ادة النفي ومثال النهي كما تراه في قوله تعالى هل من خالق غير الله فان كان

الكلام موجبا فلابد وان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا نحو
جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول به لكونه فضلة
يجيء بعد تمام الكلام ويشبه خاصة بالمفعول معه لان العامل فيه يتوسط الواو
والمقر جعل الواو هنا عاملا كما جعل الواو ثم عاملا وان كان العامل
الحقيقة للفعل على ما هو المنصوب من مذهب النحويين وان كان غير موجب
فلابد من ان يكون تاما او غير تام والمقر بالتمام ما كان المستثنى منه
مذكورا فيه فان كان تاما فلابد من ان يكون المستثنى منصوبا الا اذا جاء
البدل نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقرما فلابد من ان يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه او لا يكون فان كان من جنسه فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني
احد الا حمارا وهذا لغة الحجازية اذا البدل مشروط في عندهم ان يكون من
جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما
ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيد وما مررت باحد الا زيد
والا زيد بالنصب وما يبدأ احد الا زيدا وههنا الا الا النصب لكنه
يجوز تحت الاستثناء والبدل والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حملت
على الاستثناء كان الفعل قبل الاخير مفرغا لما بعدها اذ الكلام قبل تمام
لا يفتقر

لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت تمام الكلام واذا حملت على
البدل كان الفعل الواقع قبله الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه
في حكم الساقط فكان فوقك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة فوقك ما الا زيد
فاذا كان كذلك فالبدل اقوى لكونه مقصودا في الكلام وغير منجعل فضلة
اذ هو فضلة ولا يكون خبرا من الكلام فالحمل على الاول اولى واتمام بجزء البدل
نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عمله
فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعه بجاءني وكيف يرفعه وقد نفيت عنه وهذا
محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلت زيدا
فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام
غير تام مرفعا فيه الا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت
الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا
بمنزلة سائر الحروف في التي تفرغ الفعل دون الالفاظ نحو هذا وغيرها ولا يجوز هذا
في المنفي لانه تفوت الايجاب جاءني الا زيدا لو ذهبت بقوله لم يخل من ان تريد
اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زيد بمنزلة
السياقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني فقد جعلت النافية

بمنزلة ما حتى ان جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة رجل فيه نفي
فيما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا تحكم على
الاوضاح ودروج بها من طريقه بالان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت
لنفي الحكم عن اسم فليس لك ان تستعملها مالم توضع له قوله وحكم غير حكم الا
الواقع بعد الا اعلم ان غير موضوع في الاصل على الوصفية ولا يقع الا صفة
للنكرات وانما افيف الى المعرفة لانه موضوع على ما بينا في التعريف لانك اذا
قلت مررت بغيرك فكان غير المخاطب وان كان موضوعا على هذا
لم يكن الاضافة موقفة الا انه تم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد فتوصف اذا كان كذلك
نحو عليك بالحركة غير السكون وتحني فتوصف به النكرة قولك مررت برجل غيرك
ثم اسم فعل بمعنى التزم مررت برجل غيرك
كمررت بذات مرورك قد وقع على المخاطب رجال اخر وانك لم تمر بالمخاطب بل
بآخر وانك مررت برجل غالب المخاطب في المنزلة والشمائل وهذا الوجه
خلاف مشاركة في الوجهين الاولين اذا المراد به فيهما المخالفة في الذات دون
الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وما له في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه
وبين الا مشابهة من جهة ان كلا منهما يفيد الاستثناء على انهم استعملوا
غير المعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا
و

واستعاروا الا في الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فا
لاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني احد غير زيد وما
جاءني احد غير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي
بغير واسطة حرف وقلتم بعد في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غير التوغل
الابهام في الظروف المكانية التي هي بالسنة وما يجري مجراها فوقوعه
غير المتعدي ما عمل فيها واما الا فانها عن دخول الا على معنى غير في الوصفية نحو
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء
اذا المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فالمشرك
ان يقول جبرا ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى
عنهم الله فلا يبقى للآية قاطعة على التوحيد قوله ومثله سوى اعلم ان سوى
في مكان معنى غير في انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عند بعض ظرف مكان
الاصل وصفه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه غالبا وانما جوز
ان يلي معمول لا عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الحسن ان يقال مررت
سواك وقبح ان يقال مررت سواك لان في معنى مكانك وتمايل على الظرفية وقوعه
صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غيره والكوفيون اجازوا استعمال الا

وظرفا فيجوزون في السعة بسواك وبكاء والحروف الداخلة على الجمل ثمانية
ستة منصوبة بها قبل الرفع واثنان على العكس والستة ستة مشبهة
بالفعل انما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها
الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانما على ثلاثة احرف
فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه جرت
مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على الموقوع فقيل
ان زيدا قائم كما قيل ضرب زيدا قائم الا ان تقديم المنصوب بهذا لازم وتقديمه
وانما التزم فيها ذلك لانه لا يجوز وقوعه في العدد وانما هي محمولة على الفعل وفرع
عليه فالقياس ان تلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان كما لا يجوز
مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى
لتكون العدة من مشابهة الفعل اي الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا قدم مرفوع
فيها فصل مخالفة هذه الحروف للفعل والخطا طبعا عن مرتبته فان قلت
فان الظرف اذا كان ظرفا فما الذي سوى تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا
انما جاز ذلك في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فما
جاز واقيسها ما لا يجوز في غيرها لانهم يفصلون بينها بين المضاف والمضاف اليه

في الشعر نحو قوله بها اقرؤ الربع من لا احاله ويجوز ان يتقدم على ان لا تقول
في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل فيهما قبله وبينه بعضا
من منعوتي الظرف وان يعمل فيه الحرف مقدما عليه واعلم ان الاسم والخبر في هذا
الباب هو المبتدا والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا وصحبا بالضرورة
لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية ويجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل
فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرفوع تقع به قبل دخول
الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيهما اذا قلت انك وزيدا ذاهبان
فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون الاسم مرفوعا
غالبا لابتداء يقتضي ذاهبان خبرا ولان وح يكون عاملا لا عاملين
فيحتاج فيهما فيمن احدهما الفظي والآخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا
وعند الكوفيين جائز لان لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يؤدي الى عاملين
عاملين فيه قوله ان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق
مضمون وتثبيت قيمة الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح
الثانية تقلب معنى الجملة مفردا على ما سنذكره وان سكورت لا تفيد شيئا سوى توكيد
مضمون الجملة ولكونها للابتداء لا جامع لاحكامه الا انها حروف

زيدا القائم وان في الدار زيدا في الدار جالس وكان القياس ان ترفع عليها
نحو ان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي حرفين يجيء واحد فادخلوها على
الجمل والاسم ايضا اذا فصلا بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا
تقدمت فلا يجوز ان زيدا قائم في الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر والا
فاذا وقع في صدر ان ويكون تاما يحمل فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف
الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على بعد معنى الحمل فان لم
تعطف فانه ليس الا تاما مرتفعا واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئون فعلى الصابئون على ما ان مع خبرها
قيل يجيء الخبر وهو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر فقد
لكن الآية تقديمها وتاخير خبره كانه ابتداء والصابئون كذلك بعدها
واشدد ظهره والا فاعلموا انما وانتم بغاة عليه شقاق كانه قال انما بغاة
وانتم كذلك وفائدة التقديم في الآية ليزال ما يتوهم ان الصابئين الذين
كانوا ابعد منزلة
واثبت قدما في الكفر وما سموا صابئين
الا انهم صبوا الى الاديان كلها لو آمنوا بعد مع ذلك ايمانهم فقيل عن
غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما في البيت على الاشعار بان
الخاطبين

الخاطبين اوغلوا في البغي فاجدر بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قيد
الصابئين بالنصب واياكم لما كان من التقديم والتاخير في شيء
التقديم والتاخير في المنزل دون الغار هكذا ذكر في الكشاف قال وكان
في قولك كان زيدا السدان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت صيرت
ان تكون واقعة على المفرد ولفظا والمعنى على الكبير ليدل جواز السكوت
عليه وانما عدل الى الكلام عن سمته الاول ليكون الكلام مبنيا من اول
اوله على التشبيه الا يرى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك
على التشبيه بخلاف قولك وان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي
صدر من الاثبات قال ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والا
ثبات بالنفي ذلك نحو قولك جاءني زيد لكن عمرا ما جاء وجاءني عمرو
ولكن زيدا لم يجيء وقد ينزل التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظ فيقال
فارقني زيد لكن عمرا ما فارق وجاءني زيد لكن عمرا غاب وهي تشارك ان في
جواز الغاء عملها ما عملت فيه بحلاف ان مفتاحها لا يغاير معنى
الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون البصريين

وليت للتمني ولعل للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله تعالى
لعل الساعة قريب ترج للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل
فيما هو لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ولعل لا
يستعمل الا فيما هو يمكن الوقوع اذ المحال لا يرجى وقوعه قوله والفرق
بين ان وان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد
ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد
ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فتكون معها في تاويل
المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اسم او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني
ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد واما المكسورة فالجملة معها على
استقلالها بفايدتها تقول ان زيدا منطلق وتسكت كما تسكت
على زيد منطلق والحاصل ان ما كان مظنة للجمل فالواقع فيه المكسورة
كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان
مظنة للمفاريد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول
والمضاف اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان
عمرا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق

الا انها لا تقع مبتدا بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا
تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدأوا الكلام بان لكان عرضة لدخول
ان عليه نحو ان وان زيدا قايم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين لمعنى
واحد قوله وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها انما فتحت بعد لو نحو
لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك
فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك جئتني اي مجيئك الا ان
هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلته ولطلبها الفعل وجب في
ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز نحو لو ان زيدا اخوك مثلا
هكذا ذكره الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز من
حيث ان قوله تعالى والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من
شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوفة
ضربت عمرا واخا زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو
اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به من
سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما فتحت لولا لان

ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا
منطلق لكان كذلك فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت لكان بمنزلة قولك
لولا زيد منطلق والجملة لا يكون مبتدأ كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا تصح الا
خبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت
علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام
بانه وصلته ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا
قلت علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه
قيل علمت زيدا منطلقا وهذا كلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره
فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث
والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار
بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم
يحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه حديث
ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت يعلق عند لام الابتداء نحو لزيد منطلق على ما سيأتي بيانه فاذا
دخلت صار معلقا وما بعده مظان الجملة فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على
جميعها

جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما تدخل على هذه الحروف الستة فتعزلها
عن العمل وتتهيأ للدخول على القبيلين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى
هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء
على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القوم وانما تقوم
زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى انما انا بشر مثلكم و
قوله تعالى انما يهبكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب
واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك
يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتحقيق وتتهيأ للدخول على
القبيلين الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين
ان ان النافية واذا دخلت على الفعل فيدخل على الافعال الداخلة على
المبتدأ والخبر مثلا كان وكاد وصيت واخواتها والمفتوحة اذا خففت
يعوض عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف
وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة
لكونها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للاستقبال او للحال نحو ان زيد
لقائم وكان زيد لقائما وعلمت ان زيدا منطلق وعلمت ان سيخرج واو سوف

يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني احد لكن عمرو حاضر ثدياه حقان

قوله والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب وهما ما ولا المشبهتان

بليس ما ولا يحتملان على ليس فجعلهما مرفوعا ومنصوبا على لغة اهل

الحجاز لمشابهتهما اياها من وجهين احدهما النفي والدخول

والمبتدا والخبر ثم ان ما اذهب الشبه وذلك كانت عاملة في المعرفة

والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا

الا في النكرة في الشبه وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة

منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا

النكرة فروعي ههنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا

يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء التنزيل على الاول قال

الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند النقض

النفي بالا لزوال مشابهتهما بليس وذلك لان وجه التشبيه هو النفي وقد

ابطلت الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل

الفعلية وكذلك يبطل عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا

لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا

من

من جهة المعنى فلم يقو على العمل عند عدولهما عن سمتيهما الاصلي

فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان

واخواتها اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا ان

واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احبوا تنوع

المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم

يشبها تلك المشابهة القوية فاومن فيهما الاشتباه بالاصل قوله

وللاوجه اخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس يشتمل على الجنس

كله بطريق البدل فادخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل

في الدار قد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان

وهذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز

لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل في

الدار نفيت حكم الرجل وهو كينونته لا نفسه ثم ان لا هذه قد

استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الا

يجاب وهم يحملون المعنى على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب

والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا

لم ينصب انتصابا صحيحا كما ذكرنا فاذا كان مفردا بني على الفتح وقد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما خبر معمول في المضاف والمضاف
لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضاد فلا
نعيدها هنا والذي يفسد لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب انك
تقول لا مسلمات في الدار فتنصب التاء لان الحركة ليست حركة اعراب فكما
فتحتها باختها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست للاسم وحده لكن لكونها للاسم مع لا وبقول لا بناء ست صدق
لكن ولا احوال نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركة اعراب
وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ولا مساغ لدخول لا هن على
المعرفة اللهم الا اذا كان من الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد
الان او غدا في الدار وانما خبر لا هن فهو فرع نحو لا غلام رجل كائن
عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم
على انه بالحروف كما في ان وبعضهم بالجملة كما هو قيد دخول لا ولا
عملها فيه حجة الاول ان لا تختص بها حرف وان فوجب ان ترفع مرفوعه

المحل

المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدا ولا تعمل فيه لان الجملة
تعمل فيه العامل اللفظي وجواز لا رجل وامرأة كما بينا عندنا بالرفع
عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل لها في الخبر والا لزم اعمال
عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم ان اثبات الخبر في هذا
الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر وكلامهم
بالحذف فيه جائز فالاذما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا
عند الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها لا كلنا او في الوجود الا
الله **فصل** فان كرر لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو فلا حول ولا
ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير فيها قولك لا رجل
فيها ولا امرأة في الدار لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في ام امرأة
فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا تعمل هنا وقد ذكرنا في الحول
ولا قوة الا بالله ستة اوجه الاول الحول ولا قوة بفتح الاسمين
فتجعل لا في كل واحد منهما النافية للجنس والثاني لا حول ولا قوة
بفتح الاول نصب الثاني على ان يكون الاول لنفي الجنس والثاني ذلك امر وكذلك
للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ منفي لانه مفتوح يشبه

المنصوب والثالث لا حول ولا حول ولا حول بفتح الاسمين كما ذكرنا بفتح الاول
ورفع الثاني ليكون عطفا محلا لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة ولا حول
ولا قوة على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني واسمه وخبره
وهو الوجه الثالث يعني صورة الاثنين ليس به كما حكم لاتلا الثانية
في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم
لها فهذه هي الوجوه الستة التي نقول عليها وللزيادت عليها مجال
قوله واما المعرفة فلا تقع بعدها الا مرفوعة اعلم ان لا موضوعة
للنكرة اذا اصلها النفي السابق وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم
يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك
وان جاء دخولها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك شيء منه فرض
ورت الشرو الذي يكثر في الكلام النكرة نحو لا زيد عندك ولا عمرو وا
انما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال زيد عندك ام عمرو فتقول
لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل لا زيد عندك
كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المنفصلة بينهما وبين لا
حكم المعرفة في الجاء الرفع والنكرة نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله
والحروف

والحروف العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو
ان المصدرية نحو احب ان تقوم فالواو انما عملت لمشابهتها ان التي
صيغت المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المصدر في قولك
احب ان تقوم اي قيامك كما ان بلغني ان زيدا يقوم في تاويل بلغني قيا
مه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لاشتمالها لاستقبال كما ان
ان للاستقبال وحكى عن الخليل ان الحروف الناصبة بنفسها والباقية
لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه قوله ولن
لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد قلت
لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان
فحذفت الهمزة وسقطت الالف لالتقائها مع النون الساكنة وصاحب
الكتاب يجعله حرفا بسيطا فقد زيفوا قول الخليل بجواز اهتز زيدا فلن
اضرب اذ لو كان اصلها لا ان لما تقدمه شيء مما في حيزه وهذا لا يلزمه
لان الحروف تتغير احكامها وما فيها عند التركيب الا ترى ان لو اذا اتصلت
مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى ثالث وهو التحضيض نحو لو
لا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعبد القاهر اصلها لا فابدل النون

من الالف وقول من قال ان لن تفيد التأبيد ليس بثبت والا لما
جاز تحديد الفعل بعدها لن افعل الى وقت كذا وقد جاء بدليل قوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون
حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها
باضمار ان لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا
بقولهم كيمه على حد قولهم لمه والاصل كي ما على ان يكون كي داخلا على
ما الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لمه
وفيمه وان كان الثاني كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار ان
وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا
على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار قوله والرابع اذن اعلم ان
اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك
فاسا فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه وانها
لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا لها غير معتمد على
شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل
معتمد على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا

عنه

عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدأ اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان
مرفوعا وليس اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما
كان ان كذلك لانها قد يقع حيث لا يكون له عمل كقولك انا اذن
فاعل كذا واذا كان مما يلغى وقد وقع قبله المبتدأ كان المبتدأ اولى با
لفعل الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكن من اذن اكرمك لم يجز
النصب بل وجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب ولو نصبت لبطل حكم الشرط
وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب
اذ يقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل
فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل
حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط قوله وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان
تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان
كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال
الا ترى ان ان لن وكي لا خط لهن في الحال صل اذن بمنزلة باب ظننت
حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في
باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى

ويقف الفرض على ما تقدم **فقد** وان من بينها تدخل على الماضي وتصرفه
ستة احرف اعلم ان تصرفها في كثرة الكلام من تصرف حروفها فانها
اصل والبواقي فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع
الاظهار والاضمار فان قلت كيف عبر الدخول على الماضي من حواتها
دون اخواتها وقد يعبر عن اذن ايضا تدخل على الماضي كما في قوله اذن تعلم
بنصري معشر خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل
هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر والقسم وجوابه ولا
تعلق له بما وقع بعده والى اصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت
لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي
واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه
قيل لو كنت من اذن لقام نصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل
الدخول على الماضي من خواصها وان لم يكن احد بها على الانفراد من
حواتها **فقد** وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفها
الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى
ادخلها كانك قلت سرت حتى ليكون الفعل المصدر مجرورا باللام بحتى
وما

وما يدل على ان العامل هنا لا ان المضمرة دون حتى قول الشاعر وانوي
عنيزة الى الدهنيق يظل الصبي المصيف ويغلو الفقدان فالمصيف مجرور بحتى
ويغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان
لانه بمنزلة حتى المصيف وغلا الفقدان ولو كان حتى في قولك سرت
حتى ادخلها هي ناصبة بنفسها لوجب ان يكون هنا منصوبا بعد الجر
لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون
اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله
اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان
النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام هنا مضافا محذوفا
فكانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك آتيك خفوق النجم
ان المصدر قد اضيف الى الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر نا
يا مناب ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب ان كان مستقبلا نحو سرت حتى
ادخلها اي سرت كي ادخلها في السير الحين السير قد تقضى والسبب
اعني الدخول لم يحصل وهو متوقع بعد او في حكم المستقبل نحو سرت
امس حتى ادخلها يعني ان ادخلها في تسبب الكتب قد مضيا جميعا

الآن المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا
وانت تحكيه الآن بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت
حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الما
ضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال
قوله ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان
لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل لما ذكرنا في
حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف
اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى والواو واو الفاء فلو
ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف
اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا باس
باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار
ان نحو لئلا تعطين كيلا يتوكل الامان فان اللفظ به سمج جدا قوله
ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهبه وانما لم تكن
عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتوكيد
النفي فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار ان
معها

معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا ظهر
لفظ الاسم وفيه بحث مما يطلب في المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت
لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي والاكثر
ون قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة معترض عليها لان او المضمر بعدها
ان لو كانت بمعنى الى ان كان التقدير في قولك او تعطيني وهذا خلف من
القول والمصنف ترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب
بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون
عاملة في الفعل فان قلت انها ليست ههنا للعطف لانهم فسروها
بالى او حتى والا قلنا وشيء من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس
بعامل في الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها قوله واو الصرف هي الواو
في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وهو تسمى واو الجمع وانما
اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلوا
من ان تعمل اعتبارا الاصل او لمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع و
كلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول فلان معناها الموضو
عة

عته هير لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف لا تعمل
النصب وانما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم ان
مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت
لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك لا تاكل قلت لا تاكل السمك
مع شربك اللبن فله ان ياكل السمك على حدة ويشرب اللبن
على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكفه
عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي
ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب
المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واياك قوله والفاء
في جواب الاشياء الستة نحو زرني فاكرمك والفعل منصوب باضمار
ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
عليه اذا كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فاكرمك مثلا
قصدوا الى جنس يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سبب الاكرام
فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيادة وما تنزل
منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فقيل
زرني

زرني فاكرمك اي ليكن منك زيادة فاكرام مني فعلى اضمار ان ايذان بان
الاول سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
اي فان يحل والمعنى لا يكن منك طغيان لنا فالحلال غضب مني واما النفي
فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا
بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك
اتيان يكتب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع
لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد
من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى
الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه
او الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين بيتك فا
زورك والمعنى ايكون منك تعريف بيت فزيادة مني واما التمني نحو ليت
لي مالا فانفاق واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا
كانه قيل لا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته من التمني اهي
انك اذا عرفت النزول فقد حثثت عليه ولا تحثه الا على ما تود وتتمنا
وليس هذا بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل تستفهمه عن ترك

التنزول وانما القصد ان تذكر طه وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب
بعد الفاء هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان
المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع والنصب وينقسم ثلاثة اقسام قسم
جايز فيه الرفع فقط نحو ايتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني
على ما مر وقسم جايز النصب والرفع نحو ايتني فتحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جايز فيه النصب لا جل ليت قوله وعلامته صحة الجواب بالفاء ان يكون
المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول
سببا ما تيتنا للاخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا
للحديث اي ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت
ان يكون ذلك باضمار شرط قوله والجازمة له لم ولما لنفي الماضي انما
عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت
بان من حيث انما تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان
ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او
مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت

فحملت

فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها
لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع
ولم يجيزوا دخولها في الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل
في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل
عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط
الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها
على المضارع الذي هو اثقل قوله وفي لما توقع قيل ان لم لنفي فعل ولما
نفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع فكذلك
في لما يقال قد ركب الامير القوم ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب وقيل هي لم
ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطال
زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه
ولو قلت بلما كان على ان لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر انما عملت
لام الامر الجزم لمشابهتها ان في المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما
ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت
ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح على ما سبق فرقا

في حالة الوقف

بينهما وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع ان زيدا ليضرب ولانها لما
كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة تعمل عملا
مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وسكن عند واو العطف وفاء نحو قوله
تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا في من فليستجيبوا بفخذ
وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة اللام ههنا كما كلفا قد سكنوا العين
ثمة نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اواو هو مع الواو والفاء تشبيها
بقصد حيث قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لا عمل الجزم لما ذكرنا
في لام الامر يعني النهي فقد يكون للناهي والمنهي غائبين او حاضرين
او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب
ولا اضرب ولا تضرب قوله وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي
تقتضي جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل
الجزم لانها لما كانت مقتضية لجملتين وجب ان تكون عاملة فاضمر لها
عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اعني ان للمستقبل كما
ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كان كما عملت ان لانها كانت للماضي
والماضي لا يستحق الاعراب فبالحري ان لا تعمل عمل الجزم الذي وضع لاجله
ولا يرد ما قيل

ولا بد على هذا فانها تلزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان
للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فانه اعطيتك قلنا انه
وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت
امس على معنى ان يقع خروجك امس لانك تقول في لك متجوزا ان لم يكن
قد خرج وذا كلام على وجه فقوله وهما مجزوما ان ذا كانا مضارعين اعلم ان
فعل الشرط والجزاء لم يخلوا من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك
فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناه يقتضي الجزمين وهو عامل فوجب
ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد منهما على السواية واما
الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمك لان الكلمة اذا كانت
غير متوجهة للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلي صفتها
الا انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمك فالاول مجزوم
لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه
الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا

مضارعين لانه موضع شك ولا يقع ذلك الا ان يكونا ماضيين لان ما ماضيا اشبه من المضارع وهذا موضع يطلب فيه التخفيف

الاثنين صارتا جملة واحدة فطال الكلام والذي اثر للشرط والجزاء بالجزم

في محل الجزم على معنى انهما

فلا تشك ان لا تزورك يظهر فيه الجزم واما النافية فيجوز فيه الوجهان الرفع والجزم
نحو ان تأتني تكرمك بالرفع فلان الجزاء تابع للشرط فاذا لم يظهر الجزم
في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله
هو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد بخير مرفوع
لفظا ودعاء ومجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظا
هر لان الشرط والجزم حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم
الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه خليله يوم
مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم فقوله يقول جاز الرفع والجزم والبيت
لزهير وبيتا يوم مسغبة ويوم مسلبة ويروى حرم والخليل
الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لي مانع عندك وقال ابو عبيدة يقال
حلال حرم ان كان لا يعطى منه شيء **فعلم** ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان
جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صحيحا اعلم ان الجزم في
الفعل الكائن في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على
الجزم ترفع الفاء لان الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء وقد يكون في
الكلام فاذا قلت ان تأتني فانا مكرمك علم ان قولك انت مكرمك جواب لان
للشرط

للشرط وليس بكلام مقطوع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على
اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يوعظ بذلك فلا يخاف التقدير فهو
لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم لان الجملة الاسمية يمتنع فيها
الجزم فالحاصل ان الفاء ترفع حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان ماضيا
او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف والجزم
والسكون لا تقدر على اسكان مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء واما الماضي
لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالتصريح عما كان ماضيا في تاويل المستقبل
نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت امس فقد
صرحت بالماضي ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه مجال فبهذه الاشياء
لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء كما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها
واقع في الفعل المجزوم كما جاء في نحو قولك ان تأتني فانا اكرمك
واعطك امر كرر بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق بين
تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء
ان الجزم هناك لا يحتمل الا الجزم ~~[illegible]~~ معدوم في الفعل وهو
لتنزيله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة يجوز فيها

لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية او الامر والنهي مما لا
يخفى استحالته الا يرى انك اذا قلت انه تكرمه فاكرمه فلا يتاتى لك
ان تقول اكرمه مجزوم في التقدير لكنك تقول فاجزم في الجواب فتنادى
الكلام على معنى فعل آخر بظهر فيه كقولك تطلعه يجب عليك اكرامه
وعلى هذا ان تاتنى اليوم فقد اتيتك وامس اذا المعنى ان تتعد
يكن ذلك لوجوب او وقع مستحقا او ما اشبه ذلك واما في
قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك الى تناول الفعل على فعل
آخر فظهر الفرق والحاصل ان قولك جزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او
تقدير الجزم فيه وهذا ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان
قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا
الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم في الاعلى معنى فيكون حقيقة
ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه
مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها
قلنا ان الجزم قد اتى مالا دليل بالحرف من المعنى وحفظ عن الانباس في
تلبيس ان والمراد بها الجزاء بالتنصيص النافية وليس اعراب الاسم
بيان التباس

لهذا

لهذا الغرض لانه يدل على معنى موجود ليس بموجود في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى
هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في
ضرب زيد عمرا ليعلم به ان الحرف معناه المجازات وفي لا يخرج ان معنى
لا انتهى ولكنه لان الفعل اذا في اقتضائه فاحب ان يفعل
احد بما عن الآخر فعل ويجزم بان مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك
اي ائتني فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط فحذف لدلالة الامر عليه اذا
المعنى ائتني فانك ان تاتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان
ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء الاتيان وعلى هذا
الاستفهام اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني
انك لانك لما استفهمت عن بيته جيئت ثم جيئت بعد الفعل علم
انه جواب ما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا
النفي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيت عن الفعل كان
خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا
لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا بد الا عليه لانه نهي فلا
يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا

معنى ضربا او معنى زيد وعمرو
كما كان للجزم في ان كرر احرف
ليعلم بها

يمكن ان يكون جوابا للاستفهام
لان الاستفهام عن البيت لا يوجب
الخ بزيادة واتى يوجبها معرفت
البيت ابن بيت

واثبت بعده جواب كان المعنى
ان لم تفعل او ان تنتهي عن الفعل

قلت ما يأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تأتينا تحدثنا وهذا فلو من
القول ولا يتأتى ان تقدر فعلا مثبتا اعني ان ما تأتينا تحدثنا لان
النفي لا يدل عليه **قوله** ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي
ما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل كيت خيرا لك باضمار ان لم تفعل و
قد ابوا ذلك مطلقا فالاولى ان يعتذر عن هذا التعليل بما في غيره
بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي اخبار منقطع
غير مشكوك فيه فلا دلالة على النظر الذي هو الشك وعلى خطر
يكون وان لا يكون بخلاف سائر الانشاءات فانها تشارك الشرط
في كونها غير ثابت الوجود وعلى اتمام تخريجه يلزم ما لا نفقة لان المعنى
يكن لي مال انفق **والوجه** نحو لا تشتم يدل على ان لم تشتم فيكون جزاء
قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل على ان كون الكلام نفيا والجزاء
لا يكون نفيا ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه
المواقع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا
اما موصوفا لما سبقه نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا
وارثا او حالا عنه نحو فذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين او
قطعا

قطعا واستينافا نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت تغلب عليه **قوله**
ومن استماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم ان
هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار بيانه انك
اذا قلت من تضرب عمرو اضرب اضرب عمرو او ان تضرب عمرا اضرب
حالا لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاوجز بلفظ عام
يشتمل الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك
على كل انسان فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب
المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على تاويل اي
انسان تضرب اضرب واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالا
بتداء على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه **قال** بعضهم والخبر هو
الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان تكون
خبرا لكونها في صلة من بعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك
تقول انسان ان تكرمني اكرمه وهو اولى من تخصيص تحقق باولى
العلم وعلى هذا نحو ما تصنع اصنع اذا المعنى حينئذ ان تصنع اصنع
ما مبهم يقع على كل شيء فلما الشياع الذي به وجعل نائبا مناب

اخرب كان حقه ان يقال اي تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب

صاحبه

او العقلاء وجه التشبيه انما يعني في كون كله منصوبا بالمفعولية وهم فيه عاما لا بتداء لا غير))

83

حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج
كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الجر مجموع الجملتين
اذ لو كان الجر هو الجزاء وحده لوجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتدا
وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير عائد اليه وكذلك اي
تقول ايهم ياتني اكرمه والمعنى انسان ما ان تاتني اكرمه وهو
ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على
المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف الزمانية واين من
الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع
الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب لاستغراق الامكنة وتلحقهما
ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو مهما تخرج اخرج واينما تكن اكن
وعلى هذا اني وهي بمعنى كيف الا انها يجازى بها دون كيف اكن وهي
لاستغراق الاحوال وانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا مهما
نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل
ما ما على ان تكون الثانية زائدة مثلها في اياما تدعوا فابدل
الالف الاولى هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما

نحو ان تكن

فصار مهما

الشرطية

الشرطية بمعنى اكفف ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا فايهما واذا
ما وهما بمنزلة اين ومتى الا انهما لا يتجازى بهما الا مع ما وذلك
لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائه
الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا بما صلحتا لمعنى المجازاة قوله واي
يكون واحدا من اثنين وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة
جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا
ولكون النكرة شائعة اضيف اليها واحدة كانت اثنين او جماعة
قوله ويدل على اسميتها الى آخره قد استدل على اسمية هذه الكلمات
باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضمار
مختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو تمرر امرر وباضافتها
نحو ايهم وبدخول التنوين نحو اياما تدعوا وهذا الدليل لا يعم جميع
هذه الاسماء بل تختص بعضها لان ازما وحيثما لا يدخلهما شيء من
ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة
على معان يتصور استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة
اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة

لا يستعمل

اي التعليق

المجازات ويدل على استيهاء ايضا انها لا تنفك عن الاعراب الحاد على ما
مر والحروف لا يكون له اعراب بوجه **فصل** ومنها اسماء تنصب اسماء نكرة
على انه تمييز على ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فاذا
فسقت الى مبينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي
نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام ثم التبيين
قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها
فانها تجب ان تضاف الى اسماء قلة العدد التي هي افعال وافعال
وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكرا ومؤنثا كمسلمين ومسلمات
فلا تقول ثلثة غلمان لان الكثرة والثلاثة الى العشرة من عقود
القلة فيجب ان تقول غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان
يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع و
انسماع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذا
القياس ثلث مئات او مئي ولان الثلاثة تبين بالمائة الا
انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس
في ضرورة الشعر وفيما دون الثلاثة لا يجوز الاضافة لان
اللفظ بالاسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس
والعدد جميعا كرجل ورجلان بخلاف ثلثة فانه لا يدل على عقد مخصوص من العدد

واما

واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما ينوف من الاعداد خمسة
بعضها ثلثة اثوابا لانهم لما نعتوا تمسوا المميز لامتناع الاضافة
كما في موضع كبش كبشا وفيما فيه النون نحو عندي وثلثون وقد مر
ذكره وفيما كبين الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه
النون اذا الاصل خمسة وعشرة على ما سيجيء في موضعه وحق المنصوب
ان يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تفي
بذلك فاختاروها لانها اخف واما ما فانها تضاف الى ما يميزها
كما يضاف عشرة الا ان المبين مفرد نحو ماية رجل وذلك لان ماية
قد تجاوز بها الثلثمائة احدها مع عشرين لانها عشر مرات ومع تسعين
من حيث يتسعين توفر على التسعمائة حقها ثم قالوا ما يتادر هم فاضا
فوا مئتا هلال المفرد ولم تمنع الاضافة وعلى هذا حكم الالف وانما عدل
عدا المركبة من العشرة لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها
على التمييز تخص في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر وان كانت
تخص في عدد معلوم الخبر بها فما بحري ان يعدل من اسماعيته فان قلت
الاعداد التي فيها النون ايضا من اسماعيته بعين ما ذكرتم فقد

عدها في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
لان كل اسم مبهم معوقد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز
تقديره من جملة القياسية واما اي احد انواع الاسم التام المبهم بحصر في عدد
محصور فلذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد ان يحمل الكلام
بان يقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم امتنع من الا
ضافة فما جرى ان يعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قال واستغنيت
كم في الاستفهام عن اعلام ان كم اسم موضوع لكناية عن الاعداد
وهي للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام
فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز بها جري عشرين اذا اردت عشرون
رجلا عندك اما قلت ون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق
التنوين وهو قد سقطت للبناء واما الخبرية فانها تبين بالاضافة
الى الجمع والى الواحد كم رجلا وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافة
الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فانها
تتميز بالاضافة اشبهت باب عشرين واختصوا التبيين بالكثرة المنصوب
بالاستفهام وبالاضافة بالجر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب

لما

لما انها نقيضة رب فجر ما بعدها حملا على رب وجريا على وتيرتهم في
حمل الشيء على ما يقابله وقد يجوز النصب في الخبرية حيث تتعذر الاضافة
وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها بمحكوم في الدار رجلا وبعضهم
على ان الجر بعدها بايضا من وهي منونة ابدا في التنقر بدوانما بنيت
لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب
وعلى السكون لانه الاصل في البناء ثم انها تقع في وجهيها مبتدأة
ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثير
واعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثير او عشرين
ورزقت كم رجال رجلا طلقت ولا تقع فاعلة الا في معنى لاقتضائها
صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية
في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا في الحالين ولانها لما كانت
تقابل رب وله صدر الكلام فكذلك لها ثم ان كم لما كان اسما
موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى
اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم قال واثالث كاي وكاين كلمة
ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي قد رجلا

وانما نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها
خمس لغات كأيّ يوزن سيّد بوزن كاج وكيّ بوزن كيج وكاي بوزن
كاج وكيّ بوزن كيج واكثرها يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية قوله والرابع كذا
كناية عن العدد كم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك
كهذا الا انها تركبتا تغيرت حركة الكاف وفتح منها معنى التشبيه كما في كاي
وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها الذكر والانثى لا بقال في
كذا كذا كما في هذا هذا ثم ان ذا اذا دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم
مضاف فتنصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما
وانما قصد ان تبيين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي
كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما قوله ومن استعمالاته
العاملة في الاسم كلمات تسمى اسماء الافعال او الهاء وتبدأ الى آخره اعلم ان
هذه الاسماء قد تؤثر بها اظهر من الايجاز حيث يقومون الاسماء
موضع الافعال ويتيدون بها مستدعا ونوع من المبالغة والتوكيد
لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي فاذا قلت رويد زيدا فانه اقيم
مقام امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان
والجمع

والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسماء
قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد
زيدا او غير متعد لصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وبورد الامام
هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العوامل
واما اسماء الاخبار نحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر
على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد ومصدرا زود في الاصل اي انتهل الا
انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل
وجعل هذا الحذف في التصغير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية
وبني كما ان فعل الامر مبني او انما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع
فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى
ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيدا وقد
يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا
وعلى الحال ايضا نحو سار رويدا اي مرويين واذ لحقه الكاف وهو
اسم فعل كان الكاف بحرف الخطاب ولا محل له من الاعراب منفصلا في
ذلك والتحاقك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم

مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها ايك وهو اسم لدع نحو ايك زيدا
اي دعه وانزكه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو ايك
زيدا اي تركك زيد بمعنى اترك زيدا اترك كا ومنها دونك وهلم اسم
لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح و
عليك من الظروف المضافة في الاصل وقد جعل هنا اسما
للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال وتغني غناها فجعلت
هنا اسما لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات واسم لبعد نحو
هيهات الامر اي بعد وقيل اصله هيهيت فقلبت الياء الفا لتحرك
كها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن
ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا و
تباينا وقد يزاد بعدها ما توكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو وستجيء الا
صمة قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان
فاعل شتان شيئا واحدا وهو تقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لانه
شتان الا بينهما وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يستبعده
بعضهم عن القياس لكون ما منهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان
وهو

جمهرة دويش

وهو اسم لسرع وورد في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان والتعجب
اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان امرا
بيا اشترى شاة عجفاء واحر يسمنها فرأى ديدة شامسها بيبلن من التغلظ
فظنه ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت انت ذلك فارسلتها
مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلاثة
مبالغة ليست في مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا
وانفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم
مخبر عن المقصود بانه بعيد لان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشخص
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما ابعد
من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن السماعية
انواع اربعة من الافعال منها افعال المقاربة اعلم ان هذه عوامل
داخلة في المبتدا والخبر كظننت واخواتها الا انك تقول كان زيدا فاك
ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدا وخبرا نحو زيد فاك ولا ينتقض
هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب هناك ليس بلازم تسكت على ما وراءه
كان كلاما مستبدا ولو تسكت على موقوع كان لم يكن كلاما كما اذا اقتطعت بالمبتدا وحده

سرعان خيل في غاية
التفخيم والتمجيد والتعجب
كلها مما يستعمل اراد

مطلب ذا اهالة

بتتها

وانما رفعت هذه الافعال المبتدا وانصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية
في اقتضاء معانيها شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة
على الحدث وانها يدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قايما كان
بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يسكت على مرفوعها
قوله والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو
صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قول يدل على وجود معنى الخبر في زمان
ثان مرتبة على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل
على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لازواله وقد يستعمل
صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فيبقى في هذا المعنى تامة قوله
وكان تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا
وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب وتتم
بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف يكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في
المهد صبيا ومنصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تعجب من تكلم من
كان في المهد صبيا والثالث التي ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد ما

اي

اي كان الشان انت خير من زيد وكان هذه خبر الناقصة بعينها لان
ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها
قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب والرابع ان تكون مزيدة
نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح
واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى انجر على ثلاثة معان الاول
ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء
والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو زيد قايما وعلى هذا امس
واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات جارية مجرى
الجهر فيكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث
ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصدها الدخول في الاوقات المعينة
ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامس زيد فقيرا
واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين
او كونهما بمعنى صار ولا يكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد
بقوله وكذا اصبح واخواته هو امس وضحى دون ظل وبات وكان
ينبغي ان يقول اصبح واخواته او اخواه الا انه يتساهل في العبارة قوله

والفرق بين صار وكان اعلم ان ما في قوله ما من هذه الافعال بمعنى
واحد وهو استمرار الفعل بما عدا زمانه وما في بحذها ما دام تافية
دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الا مجاي بمنزلة
كان ولهذا لم يجز ما زال زيد الا يجز كان زيد الا مقيما لان كلمة الا انما
يؤتى بها قيد تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما
فتئ بالهمز ومعناه البتة زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف
النافي وقد تحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مرادا نحو قوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر واما ما في دام فمن الموصولة فما زال لا تتمة فيه مصدرية وهي مع ما في
حيزها في تاويل المصدر والمصدر وما دام مدة الزمان كما في اتيك خفوق
النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى دوام جلوسك اي
مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان يشفع بكلام قبل لانه
ظرف لا بد مما يقع فيه فعلا وليس لنفي الحال اعلم انك تقول زيد منطلق
الآن ولا تقول لهذا فتبين ان طلاق زيد في الحال فكانت في التقدير ما
ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف وعلم المذهب الصحيح بدليل لحوق
الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل ان اصله ليس كعبد البعير ولكنه
لما

تام يتصرف التصرف في عينه الاسكان ليكون دليلا على فيوده وكونه غير
متصرف وخوليت ولو كان متصرفا في القيل لاسكن كهاب او تحرك
على الاصل كبعيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
بها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله فانه لا يتقدم الخبر
عليه نحو ما زال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدم ما
شيء مما في خيزها واختلفوا في ليس فذهب المتقدمين من البصريين
الى انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين
انه بحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين فلم يجيزوا
منطلق ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير
متصرف فيه فيما طرى ان لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا لدتبته عن
رتبة الافعال المتصرفة فعلا وانتوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان
عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع
فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها نوعان احدهما ان يكون اسما نحو عسى
زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية ان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة

قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان مع الفعل لكونها لتقريب
الفعل المستقبل عن سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على
مقتضاها واوضح للغرض المقصود منها لان لا يكون الا للاستقبال
والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد
فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل
لما ذكرنا ان مقصودهم ان يجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر
في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر اولا وجبن
ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط
ان في الوجه اول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان
يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع
صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية
كما في قوله وما كان قيس هلكه هلكه واحد مجيء النصب صريحا في قولهم
عسى الغوير ابؤسا فقال وكاد ترفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع
كاد ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع بغير لدن

متاول

متاول باسم الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج اي حاربا الا انهم
تركوا استعماله لان كاد موضع لح للتقريب من الحال فالتزم بعده
ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه و
قد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت ايبا
وانما حذف ان مع كاد وابت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب
الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال ولم
يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر اولا
وجبن ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز
اسقاط ان في الوجه اول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة
ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية
دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه هلكه واحد
مجيء النصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا فقال وكاد ترفع

الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع كان ايضا من افعال المقاربة
وهو يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع بغير ان مثل الا ترى
انك اذا قلت كاد ب الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها قريبا
وعسى اذا ذهب في الدلالة على الاستقبال الا ترى تقول عسى الله
ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب من الحال فلما
كان من قال قد كاد من طول البلوى ان يمصحا وفرق في بينهما وهو
ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول
وعسى لقريبه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق
والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى ولكون كاد دالا على التقريب استعملت
العرب لقرب امن الشيء كما جاء في اشعارهم كاد الوشي ما يكون اميرا فا
نك لا ترى ان قرب من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشا
بهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك
قوله وكرب يستعمل استعمال كاد واعلم ان ام الباب هي عسى
وكاد وقد يجري كرب يجري كاد وكرب زيد يفعل كذا جعل واخذ
وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيهما نحو اوشك زيد ان
يجيء

يجيء او اوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء قوله
والنوع الثالث فعلا المدح والذم جمع البصريون على ان نعم وبئس
فعلان ماضيان وافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان
والدليل على صحة المذهب الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة بهما والمسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا
المدح العام والذم العام وسموا اريد في نفس الممدوح والمذموم ابدا
بحيث لا يوجد انفكاكا لهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس
لينبئ على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا
المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهما على
شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمر
ار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت
ادل فهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما
ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب
ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو
قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل

على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل
الذي تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد
لجاز وقوعه سائر المعارف هنا نحو زيد انت او نعم او هذا وذ
لك لا يقول احد وكذلك نحو غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه
لام الجنس الا ترى ان هذا اقرا فانك غلام رجل كما افاد نعم
الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو وان
كان المراد باللام الجنس لانك لو اردت ان يكون في اللفظ ولبد على
انك تريد اثنين فكما كنت قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فا
لتفرق الجنس بجمعه وعهده وكذا الجمع في قولك نعم الرجل اخوانك
قالوا انما آثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه
لما انهما موصوفان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما
لام الجنس ايذانا بانه في المدح والمذموم نهما مثال ما لجميع الجنس
من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المخصوص
بالمدح والذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما انه يكون مبتدا مقدما خبره
كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في

موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على التقدير
اغناء الضمير العايد اليه ونظير ذلك قول الشاعر خلقا فاما القتال لا قتال
لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ولا ضمير لان القتال في قوله اما لكم
بقتال مبتدا ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان الاشتمال
القتال الثاني لكونه مستغنيا بالاشتمال على الجنس عليه سدا العايد اليه
والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدا محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل
كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد وهذا على كلا
الاول على كلام فعال وفاعل انما يضمر فاعلهما قبل الذكر سلطا
لطريق المبالغة والتاكيد لان السامع اذا اورد عليه ما هو في غرض
لطلبه وقد وجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبيه والبيان الذي يأتيه
فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم ولاستشراف هذا اوكد والبلغ
من ان يبتدا بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا
ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التمييز
كما في عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختصر هذا الاضمار لانه
نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك لنعم الذي موصولة

وهذا الضمير يشعر بالمبالغة والتفخيم **فعلا** ويلحق هذا بنعم علم
ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل بمعنى حسب صار محبوبا بابا جدا واصله
حبب بالضم فاسند الى الاسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح
نحو حبذا الرجل زيد وحبذا امراة هند ويستوي فيه المذكر والمؤنث
والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال للتغيير
عن حالها بل تلزم صورة واحدة وقد اختلف فيها اسم هي ام فعل
فذهب اكثرهم الى ان للغلبة عليها الاسمية اقوى من الفعل وما رات
احدهما مع الاخر كان الغالب هو الاقوى وما ذهب آخرون الى ان
الغالب عليها الفعلية لتصدرها به وذهب آخرون الى انه لا يغلب
عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد
فحب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول
حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا للاسم الاشارة وهو في الابهام
نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفصيلا
للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها الاول ان يكون
حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتأتى على قول من يغلب عليها الاسمية
والثاني

والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه
كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه قيل
لما قال حبذا من المحبوب فقيل ذا اي هو زيد والرابع ان يكون ذا
مبتدأ وهذا خبره مقدم عليه وقد اغنى الاسم الاشارة عن الضمير
فيمن جعله جملة وفيمن اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان
متضمنا الضمير والخامس ان ترفع زيد بفاعلية حب او هذا لا يكون
الا فيمن يغلب عليه الفعلية **فعلا** وساء وبئس يلحق ساء
بئس كما يلحق حبذا بنعم ولا يفارقها في المعنى وذلك نحو قوله تعالى
ساء مثلا القوم الذين كذبوا اما في فنا فعل جار مجرى بئس وفيه
ضمير مبهم كما في نعم رجلا [illegible]

ومثلاً تفسره والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف
والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء
الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص ان المخصوص
كالمبين له والمبين لا بد وان تجانس المبين قوله والنوع الرابع
افعال القلوب انما سميت هذه افعال القلوب لانها للشك واليقين
وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت هذه الاربعة بمعنى
معرفة الشيء بصفته تريد بمعنى معرفة المبتدا على كونه مخبرا عنه
بشيء وذلك نحو علمت افاك كريما ورايته جوادا ووجدت
زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدا والخبر
ككان وان اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين كظننت
زيدا عالما او علمت الا ان هذه الافعال تغير المبتدا والخبر لفظا
ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان
المبتدا مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام
بان يسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدا وخبرا كان الكلام مريدا
والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدا مبتدا ثم ان لهذه الافعال

حملا

حملا حبت وخلت معاني اخر لا تجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت
فهي اذا كان بمعنى ترجح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما قوله تعالى
وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان من
الظنة بمعنى التهمة لم تقتض المفعول الثاني نحو ظننته نحو اتهمته
وامانت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى
القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكونا بمعنى معرفة الذات فلا
يقتضي المفعول الثاني نحو علمت اي عرفته وكذا رايت قد يكون
من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني
نحو رايته ووجدت الضالة قوله ومن خصايصها امتناع
الاقتصار على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار على احد المفعولين
فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر فكما لا يستغني احد المفعولين عن
صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان
معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم

من يستمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع قال والغاؤها
متوسطة ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب احديها
التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا الغاؤها البتة وذلك اذا كانت
متقدمة لان التقديم من اعلام الغاية والالغاء يدل على ضعفها ولا
يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء الاعمال وذلك عند التوسط
نحو زيد ظننت منطلق او زيد ظننت منطلقا وانما تساويا لان واحدا
من المفعولين تقدم والفعل الواقع بينهما فهو متاخر من وجه
وتقدم من وجه والثالثة التي يكون الغاء فيها احسن وذلك
عند التاخر وذلك لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه فضعف
امره وحسن الغاؤها وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم
يجر في غيرها من الافعال ذات المفعولين لان الالغاء فيها لا يف
معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم لكان بمنزلة قولك
زيد مقيم في ظني ولو قلت اعطيته درهم وزعمت انك تريد زيد
درهم في اعطائي احلت قال والتعليق بالاستفهام واللام انما
علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذلك اللام

فتجعلان

فتجعلان لا الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام
عمرو علمت لزيد منطلق كان الجزءان في موضع نصب لان العلم
واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون
لتعليق في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك
لا يؤدي المعنى وبعد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال
لما كانت واقعة على الجزءين في الحقيقة كانت معلمة من هذه
الجهة وهي غير معلمة لفظا فكانت معلمة من جهة غير معلمة من
جهة فشبهت من هذه بالمراءات المعلقة وهي التي ليست بذات
بعل ولا مطلقة الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى
الان ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب
المعنوي فهو شيئان عند سيبويه وثلثة الى الاخفش الاول الا
بتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت
فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما
هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا عند اصحابنا لان
رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما تقيد

الاسناد ابتداءً بان الاسم لو عُرِّيَ من العوامل ولم يسند اليه شيء فلفظ
زيد مثلاً من غير خبر مظهراً او مضمراً لم يكن مبتدأً بل كان بمنزلة الاصوات
التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد
العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا
تجردا عن العوامل لاجل الاسناد الثاني الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد
عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب الاصل الاعراب
وشبه الاول بالعامل لكونه مسنداً اليه والثاني لكونه خبراً ثانياً من
الجملة اوجب اهما الرفع من بين ساير اوجوه الاعراب وقد عرفت
فيما ان تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عاملاً اذ العاملة
عبارة عنه في عرفهم فهذا المعنى الذي نحن بصدده لهذه المثابة
فوجب ان يكون عاملاً والكوفيون على انهما اعني المبتدأ والخبر
ترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل قوله وهذا المعنى
عامل فيهما يشير الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه
الجزئين عاملاً فيهما جميعاً لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى
عامل في المبتدأ والمبتدأ هو عامل وما ذهب اليه آخرون من انهما
جميعاً

جميعاً اعني المعنى والمبتدأ جميعاً عاملان في الخبر قوله وحق الاول
ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وقع
الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك به هو غير
معلوم عند مخاطبك ليحصل الفائدة هو القياس ثم انهم يبتدؤن
بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما
حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة
تاويل الاية وهو هذا الحسن من العبد خير من ذلك الحسن
وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما يصح لضرب من التا
ويل كما في الاستفهام والنفي وما جرى مجراهما نحو ما احد فيرمك
لان المنفي لعمومه التحق بالمعرفة وارجل في الدار ام امراة
لانه متاول بايهما وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لامنهم
الالتباس فيه اعني التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه
قوله وقد يجيئان معرفتين انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب
متصوراً الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة
المجهول عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصاً قد انطلق

فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق
والمعتبر في ذلك حصول الفائدة فحيث وجدت استفهام الكلام
وقولهم الله آلهتنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك
تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فتنزله
منزلة من تخبر بشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم
الخبر على المبتدا بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد
وزعمت انك قدمت الخبر لم تجز بل لو ذهبت لا يقال ان زيدا يدل على
الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدا قدم او اخر والمنطلق
يدل على المعنى النسبي فتعين للخبرية متقدما كان او متاخرا لانا لا نجعل
المنطلق مبتدا الا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا
الا على تاويل مسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدا وخبرا
فايهما تقدم يكون هو المبتدا كما ذكرنا هذا هو مذهب السيرافي وذكر ابو
علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك
ومرادك ان تخبر عمن تعرفه والمخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان
اخوك مبتدا وزيد خبره وان كان مقدما ثم هو الاختلاف انما هو في موضع الالتباس عن ما كان

اذا

اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدا وخبرا واما في غير موضع
الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبنا
تنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فهنا لا يلتبس ان المراد هو اخبار
عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى الثاني رافع
الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتعريه
من العوامل الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه يرتفع
بما صدر به اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع
الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب
فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب
كان اسد كلام فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب
بعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى احواله من
المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات فهو الرفع ثم من الواجب ان
تعلم ان ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا
منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع بما
موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان

تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو
اسم الفاعل مدرت وموقع المبتدا والخبر وهو اسم محض وتمايل
على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان
ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيد
ان وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكونه ارتفع هنا لوقوعه
ابتداء والابتداء من مظان محضة ووقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب
ان لا يرتفع الفعل نحو قطعهم كاد زيد يقوم اذا الفعل ملتزم في خبر كان
ولا يصح الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما ما سبقت اليه
الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب
لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان
العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب واما في الاستحقاق الاعراب
فلا يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جيت فتفتح ابن وان
كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب **قوله** والمعنى
الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت
مررت

مررت بالرجل الكريم وجاءني الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل
في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يوف
بالقيد وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم
وتعري المبتدا عن العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي
يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من
الموصوف فالعامل يشتد عليهما في المعنى فيكون هو عاملا فيهما
الا ترى انك اذا حملت انا في فيه ما وكنت حاملا للانا والهاء الا ان
العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الهاء بواسطة الموصوف
قوله ويحتج بقولهم يا امرأ الجواد استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب
الاخفش بان قد يخبر من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو
قولك يا زيد العاقل يا عمرو الجواد فعمرو مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا
محضا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف
حركاتهما بان كان احدهما اوا بالضم والآخر نبا بالفتح وهذا معنى قوله ان الصفة
لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمرو الجواد ظانا انه عجز
البيت المشهور الذي هو فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم

منك بالعلم والجواب فقد سلمه ان لا احتياج للاضافة في النسب الى يعقوب ان يقال حينئذ
ان العلم قد علمه في علم المشار اليه النسب حيث كان نسبا وحمل وصف النسب لفظا
حيث كان اسمها فيكون العلم فيهما واحدا كما في رهط امس الدابر الباب
الخامس في من المعرفة الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما
وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في
الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على ما سلك في ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص
بواحد من جنسه فيكون شائعا في امة نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة
ما وضع ليدل على شيء بعينه وهو هي خمسة اضرب المضمر قالوا ان عبارته
عن اسم يتضمن اشارة الى المتكلم او المخاطب او غيرهما سبق ذكره اما لفظا
تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما
نكرة نحو زيد وبه فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا
لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل ضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول الكلام
الا انك لما ذكرته فقد عرفته بفضل التعريف وهذا اخبار كرد عنه بالمجرى
الاسباب على انه تقدم عنه السامع معرفة فاذا اضمرت فقلت ضربته كان
ضمير موفة لما وانه زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون
لغيره

لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة
وضع اليد اذ الضمير انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم
ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والكناية العلم الخاص كزيد وعمرو قال
في تعريف العلم انه الذي خلق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد
بالقيد الاخير احترازا عن المنون وابهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمنع
ان يتناول بكرا وخالدا فالذي اشبهه زيد وعمرو وانما قبله بقيد العلم احترازا
عما تكثر من الاعلام نحو كم من زيد يقبت ونحو ذلك فلفظ العلم يطلق على اخاله
باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما كان يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة
وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف الجنس اللام وحدها عبيد
لتعريف وللتنبيه للوصل مجلوبة للابتداء بها الا تراك لا تثبت في الدرج وعند
الخليل ان هذه التعريف ازهد وقيل وانما استمر التحقيق بالهمزة لكثرة الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا
من افرادها فان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان
الثاني كان التعريف ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد وهذا هو الاصل ثم ان
الحكم على الحقيقة قد يكون لنفس ذلك لا بمكن لارتباطه بجميع افراده ان الانسان
لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لشيء لا يمكن ذلك فيه ولا يمكن

الاستغراق نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب فلا ام هنا للجنس دون العهد
والاستغراق قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم لما
ان يكون بحيث يستغنى عن قصته او لا يكون والاول الاسماء الاشارة والثاني الموصو
لات وانما سميت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها واقتضاء
الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات
فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فيكون قالوا في تثنيتها هذان في حال
الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا في مسلمان ومسلمين وكذا اللذين
واللذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما لا نسلم ان هذان وهذين تثنية
هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما
ان هما لفظ موضوع لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب والجر كما انهم ضا غوا
الضماير في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا
ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس
بتثنية هذا خلاف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا يحذف بل ينقلب اما واوا
واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية
تزيل

تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود
معها وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية
استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصو لات
نحو الذي والتي ومن وما والموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع
صلة نحو الذي ابوه قايم زيد وانما عرفت بصلاتها لا بلام التعريف
ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة واصلها لذي على وزن عمي وانما
زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون
اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم تجد له ذلك
الانتظام ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلة وليس
فيهما الف ولام نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته قوله فا
نها لا تتم الا بالصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه
منطلق زيد والذي ذهب ابوه عمرو والذي في الدار او امامك خالد و
الذي من تكرمني اكرمه بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان تكون من الجملة
التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب
ولا يصح وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال

الذي اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان المعنى
الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي
اتغير به لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا لمبهم كما كان
الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه او اكرم به لم يجز
لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان متعجب بما يشتبه عليه سببه
فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء الاشياء جاز لانه تصير اخبارا نحو
الذي اقول فيه اضرب ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه
لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة
وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزل
منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف العا
يد للعلم به وهذا امتنع في كلامهم نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
ونحو ذلك وقلما يجيء اية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف العائد قراءة
فيه الا موضعين احدهما قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني
قوله واتل عليهم نبأ الذي آتيناه اعلم ان الذي وضع وصلة الى
وصف للمعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف

المعارف

المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرات ولما كان كذلك وقد مستهم الحاجة
الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى
الوصف بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا
مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة
الا انه لم يوف عينه فافدته بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك
فقلت هذا الذي قدم من الحضرة اخلت ثم ان الفرق بين الذي و
بين ما ومن ان الذي يقع وضعا وهما لا يقعان وصفيهما والفرق
بينهما ان من يخص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم قوله والخامس المضاف
الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام
الرجل او غلام هذا الرجل من عرفة وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا
اضيفت الى المعرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسب من المضاف اليه
التعريف الا اسماء ضربت في الابهام فوق فانها نكرات وان اضيفت الى
المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم قوله
الفصل الثاني في التذكير والتانيث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث

وهو الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء في بنت ونحو
بهما فانها بدل عن الواو لا للتانيث الآن ابدالها جعل مختصاً
بحال التانيث والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت
وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا تقلبها هاء نحو ظلمت
ومنه قول الشاعر بل جوز تيها كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء عند
المنقلبة هاء في الوقف كما يجري للتانيث يجري لشبه التانيث بحيها
للفرق بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه ضربت وقتلت وللمبا
لغة في نحو علامة ونشابة ولتاكيد معنى الجمعية نحو حجارة وللدلالة
على النسب والتعرف نحو كهابة ومواربة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها
بالتانيث كونها مرعا لاصول فرعية التانيث للتذكير قعد ولال
لالف الالوجع للتانيث مقصورة وممدودة كحبلى وصحراء والانثية
التي تكون فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة كفعلى بضم
الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء
وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
وسكون فاء الفعل وقد تكون للتانيث كسلمى ومعزى وحثنى وقد

تكون

تكون للالحاق كارطى وعزطى وعلامة كونها للتانيث امتناع
الصفة من الحاق التاء ووروده غير منصرف في الاستعمال واما
مثلثة الممدودة فكثيرة ايضا يورث حمرا سامة قعد وهو على
ضربين اعلم ان التانيث الحقيقي ما يأتي آخره ذكر من الحيوانات
كالمرأة والناقة وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع
والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي اصالته اقوى من
من غيره فاذا وقع لحاق العلامة بالفعل المسند اليه فجاءت هند
ولم يجز الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع
متعاوان كان الاخر طلعت وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي
ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل
واتصل بمفعوله تلك القرينة يستدعي لحاق العلامة لا محالة والتحسن ذلك
في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بينهما خصاصة لان
اذا كان جايزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل يحسن ثم ان تانيث
البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الادميين لان البهائم وان
كان حقيقيا لا يتميز اعيانها بل جمعها صورت متحدة ولا يقصد تانيثها

وتذكيره بما ذكر القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي فاجيز ساد التاء
وان لم يجز جاء هند قوله واللفظ على ثلاثة اضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون
فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه
ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل ان بقية
وتقية وانما قدر التاء دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها
ولانها ام العلامات وبها يستمر مؤنثا سماعيا لانه يحفظ
عن العرب ولا يقاس عليها ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا
فامره يظهر بشيئين بالاسناد المضمر نحو الشمس طلعت بالتصغير اذا التاء
يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا عن ما كان على اربعة احرف سواء
كان الجمع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو
لدغتني عقرب والتاء لا يظهر في التصغير تنزل المرا الحرف الرابع منزلة تاء
التانيث على ما سلف في باب ما لا ينصرف وقرشة فذ بهمة وورية حيث
اظهار التاء في الرباعية وعلة تحريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع
الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التو
حيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان الجمع المكسر فرع على جمع المصحح
فا

فاجتمع فيه فرعيتان فلما كانت تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا
غير حقيقي فجاز في فعله الحاق العلامة وتركه نحو قول الرجال وفعلت الحا
جال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك
المؤمنات وقوله وقال نسوة قال الزمخشري نسوة اسم مفرد لجمع المراة و
تانيثه غير حقيقي كتانيث الامة وهذا اسم لجماعة النساء وقيل انما قال
وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث
الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشبه
به التانيث من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت لانه مخصوص بالذكور ولم
يتغير صيغته عما قبله بل الحق بآخره الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير
فانه قد تغير صيغته له صيغة قوله كلوا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد
الفعل الى الظاهر الاسم نحو طلع الشمس لها اذا كان مسندا الى ضمير فلا مسوغ
الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم تلحق العلامة لم يجز اسناد
الى ضميرها اذ الاسم اذا جيء بعده نحو طلع الشمس شعاعها او قرنها شذ وقيل
انما امتنع الشمس طلعت لامتناع قولك والشمس طالع ووجه الامتناع هناك

ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وجمعه من حيث كان
المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا واقع وهذا واقع موقعه تبعه في
ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال
جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسندته الى ضميره المستكن ولكن ان تسنده
الى ضميره البارز نحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان
والعرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهذا الخمس خلون
وخمس عشرة خلت وما ذاك بضربة لازب قوله والناس والانام الرهط
مذكر الناس اسم وليس الجمع الانسان من لفظه لان الاسناد لا يجمع هكذا
واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا
عن الهمزة والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامينا
وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك
بدليل قول معاذ الا لو ان يكون نساويا ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع
له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما
لم يستعمل ابدا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة
رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد
موه

موضوع للجمع الا انه قد يذكره ويؤنث بدليل الآيتين اوردهما
المنصف الا ان تانيثه ليس لمعنى الجمع بل التاء متعددة فيه اذ لو كان
كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم
الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم
ولا نساء من نساء وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قال والقوم يذكر
ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين مثل
قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل فيه الهاء وانما يلحق
تاء التانيث فعله وتدخل الهاء فيما يكون لغير الاميين مثل الغنم والابل
لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري واما ما ذكره المنصف مخالفة
حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله ونحو النخل
والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض
الاسماء للجنس ثم فصلوا بين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما
فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فليحكم اللفظ لان
اللفظ وان افاد معنى الجمع الا ان واحده صورة وذلك نحو اعجاز نخل

منقوص واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه بمعنى الجمع ان له واحدا فاشبه
ساير الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب
لا يكون له مذكر من لفظ الالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاء مثلا
واردته الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس
اذا ارادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد
من الثلاثة الى العشرة عكس تانيث جمع الاشياء انما انعكست قضية
التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة
لان رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انث التكسير
فانثه العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستهجن الفاء الفرق
ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف
التاء ثم هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما
سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان للمؤنث واحدة وثنتان
او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر تؤنث الاسم الاول
دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما ينفرد عنهما لما تنزلا منزلة اسم
واحد كره اثبات علامتي التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول

احد

احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة يؤنث احدى ولم تسقط التاء التي اسقطت طرفا
علامة التانيث من عشرة لئلا تجمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى
وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط التاء من عشرة كيلا تجمع
علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنتا عشرة امراة
واثنتان عشرة رجلا وثلث عشرة رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى
تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني
وفي المؤنث بالعكس وسين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها
بنو تميم واما ما لحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون
فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة قوله والاسمان
مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الا
عداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا
اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا آخر
شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه
لا يجوز الجمع بينهما كلما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
اثنانك كذلك لا يجوز اثني عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا

كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون **قوله الفصل الثالث**
في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا سبيل التبع لغيرها وهي
خمسة **قوله** اما التاكيد فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفائدة التاكيد
التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو الان في كلامهم المجاز نحو
مررت بزيد اي المكان الذي يقرب منه زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة فان
ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبريل فاذا قلت مررت بزيد نفسه اريت التجوز
الذي في مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم لازالة التجوز
الذي في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه
ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما
انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا تفتقر
الى تاكيد لان تاكيد ما لا تعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على
التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكو
فيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة
موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع
وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز والتشديد وقد مرت النكرة يوما

اجمعا

اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجيء في الكلام على تكرير
صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا
فانه جاز في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكرير
غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه بغير ايد فانه كان تكريرا
معنى الا انه ليس به لفظا ثم ان لفظ النفس ومثله القياس يؤكد به الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا
نحو جاءني نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى كما سبق في صدر الكتاب
انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء مقصودة نحو
قرات الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند
اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع له لا يجيء الا اثره
ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وبصعون بالصاد
غير العجمة وروي بانضار العجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن
كيسان يبتدا بايتهن شئت من هذه الثلثة بعدها اي بعد اجمعين
وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالاعراف وانما جمع بين كل
واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم

افاد ذلك الافاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا
انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت
واحد وفي اوقات مختلفة فقربه اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم
سجدوا اخر اضرهم في وهلة واحدة هكذا ذكره ابو القياس قوله الصفة
هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هو ما يذكر بعد
الشيء ليدل على بعض احوال الذات تخصيصا له في المنكرات نحو جاءني
رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين
المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين شخصين
مشتركين في اسم رجل وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية
على العديم سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد
كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف
او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل
كثير عدوه ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو وهو من سببه والغرض
بالسبب ان يعلم ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء صفة بخمسة
اشياء الاول ما كان فعلا لموصوف او لشيء من سببه نحو مررت برجل قائم

اوا

او امراة قاعدة فان مثل هذا فعل يزول ويحدث وفي الوصف ضمير عائد
الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فترفع الاب باسم الفاعل وهو
صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل
نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل
فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء
من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم والكريم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون
علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهب
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلتين خربين احدهما ما
يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين
فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل
والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه
والرابع النسب نحو هاشمي وبصري والاسم المختص اذا نسب اليه صار وصفا
نحو هاشم او بصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت قطعت هاشمي فانخرط
في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول

برجل هندي غلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى
سائر الصفات في لحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة
حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وضع باسماء الاجناس
لم يتاتى لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار فاحتاجوا ان يصفوا
عن الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال
وامراة ذات سوار فقطع لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال وصا
حبة سوار الا ان صاحب لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد
صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط
ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تعرف بالاجناس فلا
تتحقق بالاعيان لانك اذا قلت رجل وغلام فيكون صفة له وكذا امراة
ذات سوار لان القصد الجنس فصار تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية
او متزينة واما الذات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الا ترى
ان زيدا لا يكون صفة في الشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كما لو صف
بالملابسة كما يوجب استواء فلهذا لم يجز اضافته ذو الى نحو زيد وعمرو
وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت بزيد ذي اعال لانه نكرت

في الاصل فكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
ليس باو لاحواله فاجنبيته موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب
هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعرابه على ما قد سلف في صدر الكلمة
واما في المؤنث فانها تلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت بامراة ذات
مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال ومررت بهذه ذوات مال
ورايت ذوات مال بالكسر حالة النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع
فكمسلمات ومسلمون **فصل** وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان
الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من
التعريف والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة
لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل
الموصوف من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون
واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة واحدة وهكذا حكم التعريف والتنكير
لان شيئا كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شائعا و
موصوفا فلا يجوز ان يقول جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان
يدل على واحد مخصوص وظريف على الشائع والعموم لم يكن احدهما

موافقاً لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظريف أو الكريم أو الكريم أبوه على أو كذا
حكم الاعراب فإن الصفة لما كانت هي الموصوف وجب أن ينصب عمل العامل
عليها جميعاً فتوافقا لما في الاعراب هذا إذا كانت الصفة فعلا
للموصوف وأما إذا كانت فعلا لسببه فإنها توافقه في الاعراب والتعريف
والتنكير دون ما سواها فلك أن تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة
قائم غلامها وبرجل بن ذهب غلامهما وبرجل قائم أخوهم وذلك
لأن الصفة التي هي فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز أن
لا تطابقه تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وجمعاً إذ لا يمتنع أن يكون المؤنث
مذكر الوجه أو غلامها كما يمتنع أن يكون المؤنث مذكر نفسها
الآن هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها إلى الموصوف
تنتزل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف إذا الرجل كما يوصف
بكريم أبيه فإذا قيل رجل كريم أبوه كأنه قيل كريم الأب فيكون الصفة
فعلاً له عن كريم الأب بدليل احتمال له ضميره وثانيهما في امرأة كريمة
الأب بدل على ذلك وإذا تنتزل الصفة بفعل لسببها الشيء منزلة الصفة
بفعل ذلك الشيء وجب أن يطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب
كما ذ

كما ذكر قوله والبدل على أربعة أوجه سواء المقصود من البدل التبيين
والايضاح ورفع التباس وهو المقصود من الكلام والأول كا
نباط سلط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فإذا قلت مررت بهم وبكل
بثلثيهم بدليل يجيء ذلك صريحاً في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن
آمن منهم وقوله فجعلنا لمن يكفر بالرحمن بيوتهم سقفاً من
فضة وإنما كان البدل في حكم تكرير العامل لأن البدل تترك إليه
المبدل منه فإذا قلت جعلت متاعك بعضه على بعض كان المعنى جعلت
بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا التي في حكم تنحية الأول قال جار
الله وقولهم التي في حكم تنحية الأول إنما أن منهم يستقل له بتقرير معلو
قنه التأكيد والصفة في كونهما تتميمين لما يتعانه لأن يعنوا هذا
الأول ولا طراده الإدراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحاً فلو رأيت
تنهد الأول لم يستقل كلامك يعني لا يجوز أن تقول زيد رأيت رجلا
صالحاً إذ لا ضمير عائد من الجزء المبتدأ ثم أن البدل يجيء على أربعة
أضرب أحدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيداً أخاك إذ الأخ هو زيد وعلى
هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني بدل البعض

من الكل نحو زيد ذهب راسه اذا الراس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير راجع
الى المبدل والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من
زيد لانه لا ينفك عنه واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع
بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبق
لسانك الى رجل فتداركته بان اتيت بالمقصود ولا يأتي الا في بدء
الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذا
انواع الابدال الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو هو ان
البدل لا يخلو اما ان يكون عين المبدل ولا يكون والثاني اما ان يكون
بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل تلبس ما او لم يكن فالاول
بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع
بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا اقساما
وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كان ليس من التوابع
الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل متعرفا
ومتنكرا كما اشترط في الصفة بل يكفي ان يبدل اي النوعين شئت من الاخر نحو

قوله

قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان
يكون موصوفة تختص فتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف البيان
هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين
والكشف عن امر اذا كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب
انك تريد من جملة من تكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد واذا قلت
جاءني زيد ابو عبد الله ان كان بالكنية اشهر ان يعلم المخاطب انك تريد
متى سمعت بزيد هو الذي تكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين
الصفة ان الصفة مشتقة عالبا من معنى لوجود في الموصوف
وانه لا تدل اذا لو افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل
ولم يقترن به عليه لم يدل عليه وانما يدل على شيء ما من صفة الطول
على الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادت
خصوصي بل هما اسمان كان احدهما عبد الله سامع اعرف من الاخر
واما الصفة والموصوف فيهما اسمان اجريا مجرى واحد لافادت
خصوص والفرق بينه وبين البدلات البدل هو المقصود بالكلام

وورود الاول كانبساط لذكره وليس عطف البيان كذلك اذ المعتمد
بالحديث هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في
الحكم التكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار عليه الطرير
فيه وقوعا انا ابن التارك البكري بشر فبشر عطف بيان من البكري و
ويمتنع ان يكون بدلا والا سكان التارك داخلا عليه في التقدير نحو التارك
بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة
قوله والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان
الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك في الجمع المعطوف
والمعطوف عليه في حكم واحد الا انما بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق
قالوا الواو للجمع المعطوف وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها
على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك معنى
آخر فيكون هي اصلا والدلايل على الفا تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب
وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما يجري الى
الشافعي رحمة الله من ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء عليه فان
لا يرفع شانا واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا
واما

واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة
وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم لو تجز ضربت زيدا يوم الجمعة
فعمرا بعد شهر وجاز ثم عمروا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكنا
ها فجاءها باسنا بيانا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وجا
عمل صالحا ثم اهتدى فحتى اولى بانه كما اهلكها حكم بان الناس قد
جاءها تبيات الاهتداء ودوامه واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية
وقد ذكر فحا حروف الجر ولهذا لم يذكرها المصنف هنا واو لاحد الشيئين او
الاشياء او يجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرو
اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضك شك صورت لان تكون ضربت
او عمرو فاتيت باو افدت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام
نحو ازيد عندك او عمرو يدل على انك تستفهم والمخاطب عن احدهما والثاني
التخيير نحو اضرب زيدا او عمروا فقد امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان
يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء
موجود يشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة جالس الحسن
او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالا

قدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعالجة نحو جاءني اما زيد واما عمرو
واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور
على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها
لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليهما واقتفاء
المصنف حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام
متصلة اعلم ان ام يجيء على ضربين احدهما ان يكون متصلة ولا يكون
ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك
اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهو
متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان يكون معادلة
لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اي والفصل
بينها وبين او انك مع تعلم وجود احدهما عنده فتطلبه بالتعيين
ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيد ان كان زيد عنده اقر وان كان عنده عمرو والجود مع او لا او نعم
والثاني ان يكون منقطعة وتقع في الاستفهام اما الخبر اما الاول فنحو لك
ازيد عندك ام عندك عمرو فكانك استفهام عن وجود زيد عنده ثم
بدا

بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستأنفت سؤالا آخر فقلت ام
عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو فام المنقطعة بمعنى بل مع الهمزة
ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما
الثاني فلقولك انها لابل ام شاء كانك رايت شيئا من بعيد فظننته
وابلا فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك جوزت له
ان يكون شيئا آخر فاضربت عن الاخبار اخذا في السؤال عن كونه شاء
فقلت ام شاء اي هي شاء قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان
لا وبل ولكن مشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما
لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء صدر
من زيد لا من عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما
بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت
ضربت زيدا عمرا كنت فاضلا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت
في ذلك فاضربت عنه الى عمرو قالوا بل نقيضه لا لان تنفي عن الثاني ما وجب
للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد المعين المنفي
كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت

وان الذي لم يجئ عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احد
هما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل جاءني عمرو فكما قصدت ان تثبت نفي المجيء
لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني
عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في
الفعل وحده دون الفعل وحروف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد
النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اختص من بل لاختصاصها بالا
ستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا في
عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة عن الجملة فهي نظيرة بل في جواز الا
ستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن ولم يجئ والفرق بين
الاستدراك والاضراب في المذكور هنا في المتن قوله الفصل الرابع
في الاعراب الاصلي الكلام مدار على ثلثة معان انما جعل الرفع علما
للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى
من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص
بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك
عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف
اضعف
لكونه

لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو ما بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى
وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه
من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق التشاكل او يقال ان
الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكونه المفعول
واحدا وصاعدا الى التسعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف
انتهاء لمنهج التوازي والتعادل قوله والملحق بالفاعل تحته
جمهور على ان الفاعل اصل والمبتدا فرع عليه خلافا لابن فضال
لنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول
نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان
الفعل تقدم على الاسم في باب الاسناد تقدم فيكون الجملة بالفعلية متقد
مة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا
او في الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل و
المبتدا ابدا او في الغالب ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العائد
اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلاثة وقد ذكرنا فيما سبق
مشابهته بهذه الملحقات بان الفاعل فلا نعيدها قوله والمفعول

خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا اذا
قلت ضربت ضربا كما تكره قلت او ضربت ضربا او احدثته فيكون مفعولا
مطلقا لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك ليست
بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل
وانما الخلق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول بجميعهن فضلة
في الكلام مثله والحال شبيه ضاف بالظرف لكونه مفعولا فيها والمستثنى
بالمفعول معه لان الفاعل فيه بتوسط فعل واجر الاصلي تلحقه الى
بالاضافة المعنوية انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم خبرا
صلة لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب او معنى اذ المعنى كفى بالله ولا
تلقوا بايديكم على احد التاويلين فكذلك المضاف اليه في الاضافة
اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق فعل واعراب الفعل غير حقيقي
كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية قد ذكرنا فيما سبق ان حق له اعراب
للاسم في الاصل لان وضع الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة
ومحل تواردها هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف
تدل صيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل
فاعر

فاعرابه غير اصلي وانما هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب
قوله وبقال الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون
اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل
كذا فلفظ هو مبني الا ان كتابته عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير مرفوع
وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا ان كتابته عن منصوب
ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة وهي تحتاج الى
فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع كما كان كناية عن منصوب او مجرور
ولم يمكن اعرابها لعلة اوجب بناءها صيغ لكل واحد من هذه الا
حوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من
التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل
عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر لاختلاف
العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح فعل
وهي على ضربين متصلة وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت
كيف عرف المتصل بالاتصال وهو الا تعريف الشيء بنفسه قلنا عرف
المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك

فلا يلزم ما ذكرت ثم ان ضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا
او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو لفظ به نحو ضربت وضربا
وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم
ان المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك
في اربعة افعال الافعال ابدا مسندة الى ما استكن فيهن من انا
ونحن وانت او غير لازم ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كا
لمنوي في فعل الواحد الغائب نحو زيد فعل وهند فعلت ظانة كما يسند
اليه يسند الى الظاهر والبارز من الضماير نحو ضربت زيدا وما ضرب الا
هو ومنه المستكن في الصفات نحو زيد ضربت لانك تسنده الى المظهر
ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو له
نحو هند زيد ضاربته هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له
وهي لهند فابرزت ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل
نحو هند زيد ضربت انحطاطا لرتبت الصفات عن رتبت الافعال
واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار
من خواص المرفوع لانه يضمر اذا الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب

المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لمجيئهما فضلة
يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في
استقلاله والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا
ومنصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرور له البتة اذ لا يمكن انفصال
المجرور عن الجار بحذف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد
منهما ان يفعل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا
وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل وزيدا اكرمت بخلاف المجرور قوله
والفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا انا موضوع
ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى
انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا
سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن هو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا
المراة والنساء والخلفة والمخاض وكذا قيل تثنية نحن وانما لم يبن ولم
يجمع على لفظه لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم وانما يقترن اليه الغائب
او المخاطب الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت
انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا
فلهذا

فلهذا استؤنف للتثنية لفظ يدل على الاثنين فيما فوق وبني على
الضم لانه يبنى على معنيين فعوى ومثله قط وقيل واما انت فهو
ضمير الخطاب والاسم باتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من
الاعراب بخلافها في ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجمع ساكنان قالوا
انت وانت ولم يقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب
الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيه النون اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت
لكانت في الخيشوم غنة واذا حركت اشربوا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء
للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء
من المتكلم وبين الفساد وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة ثم
قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغائب هما وهم وكان
القياس انتا نتوا لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو
الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالو
قف فيمن يقول انتا ولانهم لو انتا واسوا لزمهم ان يقول هوا
هووا وكان يفضي الى اجتماع المعتلين في اخر غير المتمكن فلم يفعلوا
بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هوا ميما لان الميم من مخرج الواو وهي
اجدر

اجدر على الحركة التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والا
صل انتموا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار ووجوبه انلزمكمو
ها ونصرتموه وانما حذفوا الواو تخفيفا جيدا من الالباس ولم يحذف الف
التثنية بالجمع وبعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به
اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية
فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم
جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنس ما في المظهر مضطرين
فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها والشر
كوا بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشركوا في الجمع حربا على
منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم يجمعوا ههنا
بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع والاصل اعني المظهر والمظهر
وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا ونصرن وشددت لان
الاصل هممن وانتمن فقلبت نونا ولو غم واما المنفصل المنصوب
فهو ايا جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق
للدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب

وهو نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافته ايا اليها
لانه اسم مبهم فلنخص اخره باضافته واستدل بما حكاه عن العرب اذا
بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب حيث اضاف ايا الى الاسم واما الضما
ير المتصلة فما كان للمرفوع منها فهو التاء في ضربت وهي مضموم للمتكلم
ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطب المؤنث وقد استوا شر
المتكلم باقوى الحركات وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب
المؤنث لما ذكرنا في المنفصل وقالوا اضربت وضربتا لانهم قالوا في المنفصل
انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم وضر
بتن ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو هند
ضربت اي هي ولم يرز لان المفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع وتقول
ضربا وبوا وضربتا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقا بين المستكن والبارز
اذ قولك ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتما للبارز في ضربت
ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذ امكنهم الفرق باقحام التاء نحو
ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه قد دخلت هنالك التاء للخطاب
فزيادته مرة ثانية يفضي الى اجتماع التائين وهو مستبشع
جدا

جدا وقالوا الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتين لان احدى النونين
هنالك بدل من الميم في الواحد ولا ميم هما فتبدل منها فهذا حكم
الضماير اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير نحو الواحد
الغائب المستكن في زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير
المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل و
نحن نفعل وتتميز هذه الاحوال بالزوائد التي اعتقبت في
صدر وتقول في الغائبين والغائبين يضربان ويضربون كما
قالوا ضربا وكما ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركته
الاعرابية النون وتقول في الغائبين تضربان ولم يلحقوا آخره
التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا
في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون
ولا يزيدوا الميم كما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن وتقول
في المؤنث المخاطب تضربين فتلحقوا الياء باخره علما للضمير المؤنث
لان التاء في اوله علامة للمخاطب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا
بالياء لانها علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في تثنية تضربان

ولم يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق الماضي مرورة وتقول في الجمع
تفرين كما قالوا يفرين في الغائب سواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان
حرف المضارعة في اول يغني عن ابرازه ويؤمن الالباس وحكم الامر حكم
مخاطب المضارع الا في اتصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم وهذه النون
تسقط والجزم واما متصل المنصوب فهو الكاف في اكرمك والياء في
اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم
قوله الا ان ياء المتكلم نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير المنصوب
يوجد نون قبلها نحو فزلين ويفرسني صيانة للفعل من اخبار الجر عن
الكلمة فلا يكون في نهايته كسر وان لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل
ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجاز وحذفها
للتخفيف مع كثرة الاستعمال عامة البيت نحو اني وكاني ولكنني لا يجاز
ليس الا في الضرورة الشعرية واما اذا كان ضمير مجرور فلا بد نحو مرني ويلي
الاسم والحرف لم يجب صونهما عن الكسر الا في من وعن وقد وقط لانها
لما كانت مبنية على السكون عمد الى ايقاعها على سكونها
وتفاديا من ان تزيل الكسرة قوله ونا المتكلم اذا كان معه غيره نحو
ما قبله

ما قبله ساكن في المرفوع وانما اسكن آخر الفعل مع ضمير العاملين ليتفق
اليه الاشارة من التحرز من توالي الاربع حركات فيما هو في حكم كلمة
واحدة نحو بنا وعلى هذا دعونا وارمينا فلم يغلب الواو والياء الثانية
سكونها ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا
ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال
وان بالفعل لفظا قوله خاتمة الكتاب ويضمير العامل اعلم ان اضمار
الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا كما بين ان الجار تنزل من
المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترق اي رب مقفر مسود الجوانب جال الطريق
اللوفيون على ان اسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون
على انه مضمرة بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع اي فرب امرأة مثلك وسياق الكلام
يدل على ذلك ومرضع بجمع بعض ذات الضارع ولهذا لم يؤنثه
ومعنى الصيغة التكثير وقوله عن دي تمائم اي عن صبي ذي تمائم
وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومحول الذي التي عليه الحول وبعد

بل بلد ذي صعد واصبار اي بل رب بلد وهي صهنا بمعنى المفازة والاصحاب
جمع صبب وهو منحدر الصعود قوله ومن ذلك كان في قولهم الناس
مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها
وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بالنصب الاول ورفع الثاني على تقدير ان
كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها
وخلو المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها الاغلب
جملة اسمية والثاني ترفعهما معا على ان الاول اسم كان في عمله المضمرة فاظهر
محذوف والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في عمله خيرا فجزاؤه خير
وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا
نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول
والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع ان يرفع الاول على ما
ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث قوله وعن
السماعية لا تضمر الا مع شيء آخر العامل الساعتي اذا اضمر فلا بد من
قرينة في اللفظ تدل عليه منها ما ترى في اضمار ان من الفاظ التي تدل عليه
وفي اضمار الجازم من الاسماء التي هي في اضمار ذي من الحروف وفي اضمار
كان

كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالنصب وزلا شيء في
اللفظ يدل قوله والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر
ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه دليل من الحال او المقال
فالاول نحو قولك وقد رأيت من يستباح للمعروف مكتديه فاضمرت اذا الحال تدل
على ذلك وهكذا اذا سمعت المستهلين فكبر وافقلت المهلا اي باضمار
بصروا وقوله للمنتهين سماه والمستهلين معناه لاجل المنتهى او في حقه لا لان
يكون المنتهى المخاطب ولهذا كان الضمير يريد وا بصروا على الغيبة
دون تريد وا بصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فملة
منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى
كونوا هودا لانكر لما افرغت عن قولهم كونوا هودا ونصبت الاسم بعده دل ذلك
انك تريد نتبع ومنه قولك لمن يقول من فعل زيدا باضمار فعل او فعل زيد ورفعه بالفا
على انه اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان الجواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل فطا
بقية الجواب السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع
قوله وقريب من هذه الاضمار على شرطية التفسير الاضمار على شرطية التفسير
من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدال عليه من الالفاظ الآتي الدليل

120 ult

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" БЕОГРАД
II И. Бр. 43657

على اضمار الفعل في قوله بل ملة ابرهيم حنيفا متقدم عليه وهو قوله
كونوا هودا وفيما يضمر على شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر
يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد
خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر
استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا
يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا و
نحو ذلك لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد
الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر بمعنى ضربت عبد الله ضربت
لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه لكونه بضميره غير ممكن
فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا
او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي خبرته ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول
لانه لازم او ما هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لانه اهانة المولى
من لوازم ضرب الغلام وهذا باب الاطناب فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا
القدر فليس آثرت عن الشاف تمت الكتاب بعون الله تعالى في قصبه تمور خطاز مدرسنده
تمام اولدي رمضان شريفك يكرمي اكنجي كوننده تمام [illegible]